جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلـــية العلوم الانسانية

قسم التاريخ

مشاريع التجنيس و موقف الجزائريين منها (1865-1947)

مذكرة تخرج للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر

من تقديم الطالبتين :

- عائشة بن زيدون
- أمينة زاوي

تحت إشراف الأستاذ:

- مولود قرين

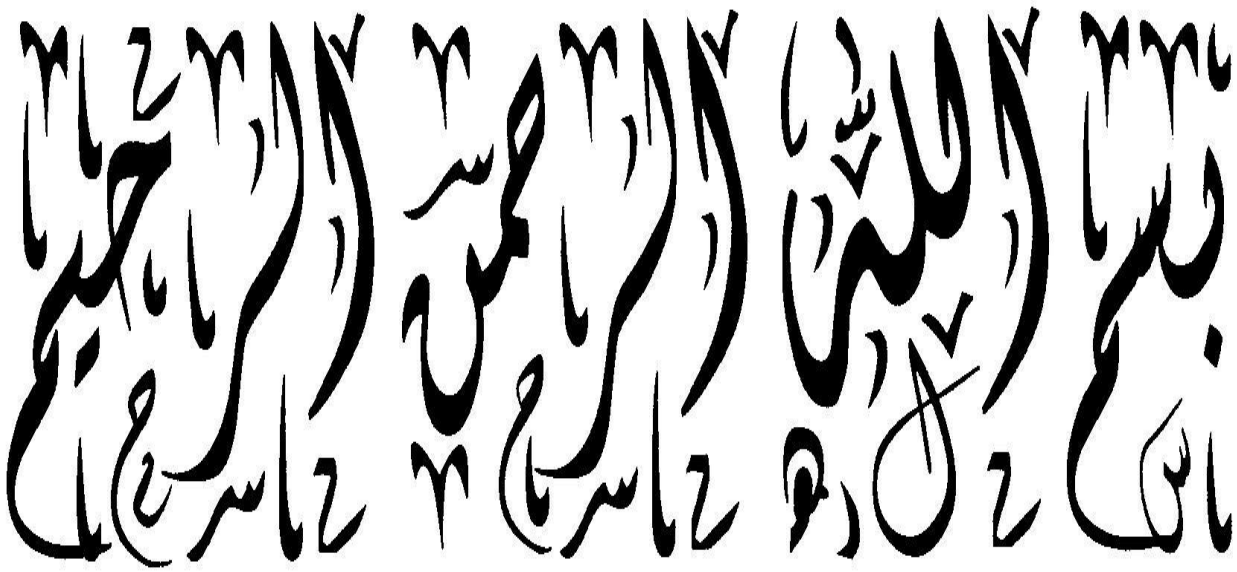
أعضاء لجنة المناقشة :

أ.بوطيبي محمد.....رئيسا

أ. شعشوع معمر .....مناقشا

أ .قرين مولود ..... مشرفا

السنة الجامعية : 1436-1437ه/ 2015-2016م


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر:

أشكر الله رب السماء ومنزل الداء والدواء مفرج الهموم .ومزيل الغموم وهادينا إلى دروب المعارف والعلوم، أشكر الله عزوجل على إنارة سبيلنا وحله عقدة ألسنتنا فشكرا يا خالقنا على أن هديتنا إلى هذا العمل البسيط والمتواضع الذي لعله وعساه أن يكون ذخرا لنا، وشكرا إلى كل من سخرتهم لمساعدتنا وتوجيهنا في هذا العمل فكل الاحترام وكل التقدير لهم ونذكر:

- أستاذنا المشرف ومؤطرنا: "قرين مولود"

وكذا نتوجه بالشكر الجزيل إلى جل أساتذتنا الكرام عبر كل الأطوار من الإبتدائي حتى الجامعي وإلى كل من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد

وكل الشكر لموظفي متحف المجاهد ونخص بالذكر مدير المتحف ووليد قرطبي.

الاهداء

يإلاه لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ...ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك...

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ...ونصح الأمة ...إلى نبي الرحمة ونور العالمين ... سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

...إلى من يملك قلبا برحمته رعاني ..وجه تبسم إذا رآني،نبع جميل قد سقاني،..إلى من أحمل إسمه بكل افتخار ...إلى سندي الأول في الحياة أبي العزيز أدام الله له الصحة والعافية.

إلى القلب الكبير الذي احتواني بكل صدق..

إلى جوهرة حياتي ..أمي الغالية .

إلى الغائب الحاضر ...إلى المتربع بالوجدان ..الساكن بالروح..القابع بين ثنايا القلب

إلى أخي الغالي أحمد...وزوجته العزيزة ليلى وأولادهما..

إلى رفيق دربي ..سندي بعد أبي..أخي أمين.

إلى مورد الأنس والسعادة إلى من يترقرق في صدري حبهم إخوتي

وأخواتي:محمد،عبدالقادر،نجاة ،فطيمة،زينب

إلى حبيبات قلبي :هاجر ،كريمة ،مريم.

إلى زوجة أخي حبيبة قلبي إيمان

إلى ابن أختي الحبيب مازن

إلى كل صديقاتي العزيزات :شهيرة ،خديجة،وفاء،أمينة،نجاة

إلى نبض قلبي وبلسم روحي أختي وحبيبتي مريم هجرسي..

وإلى من تقاسمت معها تعب الليالي إلى أختي عائشة..

وإلى كل من علمني وأخذ بيدي وأنار لي طريق العلم والمعرفة..

إلى كل من ساندني ووقف بجانبي.. إلى كل من سقط من قلمي سهوا..

أهدي باكورة عملي هذا...

إهداء أمينة.....

إهداء:

إلى كل من ترك بصمة في حياتي وخير من مجراها وعمق في توسيع مداركي العلمية والمعرفية ...لكل من لملم أحزاني بين فترة وأخرى ..

لكل من أشعرني بأنني لست وحيدة في مجتمع مختلف..

إهدائي إليك يا نبع الحب والحنان .. يا من كنت عونا ودفئا بين أضلعي ..

إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسان في هذا الوجود إليك يا أمي الحنون...

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ماأنا عليه إليك أيها الأب الذي علمني بأنه عندما تطفأ الأنوار لا بد من إضاءة الشمعة ولا نقوم بلعن الظلام...

إلى الذي كان يدعمني دائما و كان سندا لي إلى زوجي الغالي سدي مداني..

إلى جميع إخوتي :موسى ، خير الدين،مباركة،فضيلة،زهرة،ف.الزهراء،فتيحة

إلى البراعم عبدالحق، نعيمة،خيرالدين،عبد الرحيم،محمد،عبد الغاني.

و الى من كان عونا لي الامام لخضر الزامي

و الى كل عائلتي الكل باسمه

الى كل كل من وسعه قلبي و لم يسعه قلمي

عائشة

قائمة المختصرات:

الحرف	المختصر
تر	ترجمة .
ج	جزء
د ت	دون سنة الطبع.
د د ت	دائرة الدراسات التاريخية.
د ص	دون صفحة.
د م ج	ديوان المطبوعات الجامعية.
د هـ ط ن	دار الهدى للطباعة والنشر.
ش و ن ت.	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
ص	صفحة.
ص ص	صفحتين متتاليتين.
ط خ	طبعة خاصة.
ع	العدد.
م و إ	المؤسسة الوطنية للاتصال.
م و ف م	المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
م و م ج	المؤسسة الوطنية للمطبوعات الجامعية .
مج	مجلد.

المقدمة:

لقد تعرضت الجزائر في الثلاثينات من القرن التاسع عشر إلى حملة عسكرية شرسة، مارس من خلالها المستعمر الفرنسي مختلف الطرق والوسائل من أجل استعباد الشعب الجزائري، سعيا منه لطمس معالم شخصيته الوطنية ومقوماته الأساسية من لغة ودين وثقافة وحضارة، وتعد هذه الفترة من الفترات الحرجة في تاريخ الجزائر الحديث، بحيث لم يكتف المستعمر بالتغلغل في أرض الجزائر واحتلالها احتلالا شاملا فحسب، بل تعداه إلى القضاء على كل ماهو مرتبط بشخصيته، وتجسد ذلك في مشاريع التجنيس، ومن أبرزها القرار المشيخي ،"السيناتوس كونسيلت"الصادر في 14جويلية1865،الذي ينص على منح الجنسية الفرنسية لأهالي الجزائر.

اتجهت سياسة التجنيس في إطارها السياسي والمدني، انطلاقا من محاربة الدين والهوية الوطنية، وقد نتج عن هذه الوضعية ظهور اتجاهات مختلفة من المثقفين ساد بينهم صراع لغوي وثقافي بسبب الإختلاف في المرجعية، ويتمثل ذلك في اتجاه الكتلة المحافظة والنخبة المفرنسة ،لسانا وفكرا،و كلاهما تأثرا بالظروف السائدة داخل و خارج الجزائر، كما ظهرت هناك حركة وطنية اتخذت أشكال مختلفة للوصول إلى الغاية المشتركة ،وكان ذلك نتاج مجهودات بعض العلماء أمثال عبد الحميد بن باديس، البشير الإبراهيمي،عمر بن قدورو غيرهم...،بحيث مثلت جهود هؤلاء اللبنة الأولى لليقظة والدعوة إلى الإصلاح والمحافظة على الشخصية الوطنية، ومن هنا جاء سبب اختيارنا للموضوع .

1-أسباب اختيار الموضوع:

- ميولاتنا الشخصية دفعتنا للإهتمام بهذا الموضوع دون غيره، لظننا أن التفوق الفرنسي في الجزائر لم يكن عسكريا فقط، بل معرفته لفئات من المجتمع الجزائري وحياتها، وتوظيف ذلك في مشاريعه الإستعمارية.

-رغبتنا في البحث عن حقيقة هذه المشاريع، والهدف من ورائها.

-إبراز نوايا فرنسا الخفية من وراء هذه المشاريع.

-معرفة موقف الجزائريين من هذه المشاريع وتبلورها في المجتمع.

2-الإطار الزماني والمكاني:

حددنا الفترة الممتدة من 1865-1919م،كإطار زماني في بحثنا بناء على أن سنة 1865 تمثل بداية سنّ مشاريع التجنيس والمتمثلة في قانون السيناتوس كونسيلت ،14جويلية1865،

-أما توقفنا عند 1919فهي الفترة التي بدأت فيها الإدارة الفرنسية بالإصلاحات وهنا بدأت بوادر الوعي السياسي تظهر لدى الجزائريين، من بينهم الأمير خالد، بالإضافة إلى اتجاهات أخرى.
إلا أننا مدّدنا الفترة الزمنية إلى 1947وهي الفترة التي صدر فيها القانون الخاص بالجزائر، ومعه تبلورت أفكار النخبة الجزائرية.

3-الإشكالية:

تهدف عذه الإشكالية إلى البحث في طبيعة سياسة فرنسا الإستعمارية اتجاه الجزائريين، وما بدى فيها من تقلبات عبر السنوات، وهي إشكالية تطرح العديد من التساؤلات:

1-ما المقصود بالتجنيس، وما هي أهم مشاريعهِ؟

2-مامدى إستفادة فرنسا من هذه السياسة؟

3-ما موقف الإتجاهات السياسية إزاء هذه المشاريع؟

4-كيف كانت نظرة الأهالي لهذه المشاريع وما مدى تقبلهم لها؟

5-ماهو موقف الحركة الإصلاحية؟ وكيف واجهتها؟

4-الهدف من الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو ابراز خفايا السياسة الاستعمارية في الجزائر، التي جسدتها من خلال مشاريع التجنيس.

5-المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي الوصفي ،الذي يسمح لنا بعرض الأحداث والوقائع التاريخية ووصفها وصفا كرونولوجيا.

-المنهج التحليلي الذي يساعد في تحليل الأحداث وتفسيرها حسب كل مرحلة من مراحل البحث.

-المنهج الإحصائيا الذي يساعد في احصاء الأشخاص والفئات.

6-الخطة المتبعة:

جاءت خطة بحثنا كالتالي: مقدمة، مدخل، ومبحثين حيث يتفرع كل مبحث إلى مطالب، إذ استعرضنا في المقدمة التعريف بالموضوع، دواعي اختيارنا له، الإشكالية المطروحة، المنهج المتبع، الخطة المعتمدة في البحث ، ثم المصادر والمراجع الخاصة بالدراسة.

تناولنا في المدخل المعنون " بالسياسة الفرنسية في الجزائر" إلى محاولة ضبط مفهوم الإدماج والتجنيس لكي نبين مدلوله من الناحية السياسية والإدارية، وتعريف التجنيس لغة واصطلاحا.

أما فيما يخص المبحث الأول تحت عنوان مشاريع التجنيس الفرنسية من 1865إلى 1947،بداية بمشروع السيناتوس كونسيلت الصادر في 14 جويلية 1865،وخصائصه وأهم قراراته،ثم عرّجنا بعدها إلى الحديث عن إصلاحات 4فيفري 1919،وذلك بالرجوع إلى دوافعها ،كما تطرقنا إليها من الناحية السياسية، وقد خصصنا الجزء الأخير من هذا المبحث للحديث عن القانون الخاص 20 سبتمبر1947،كما حددنا إلى جانب ذلك إلى أسباب وظروف صدوره ،إضافة إلى محتواه.

عالجنا في المبحث الثاني مختلف الإتجاهات السياسية وتبلورها، وتناولنا فيه النخبة المثقفة الإندماجية ،ونمط تعاملها مع السياسة الإستعمارية ،كما تطرقنا إلى الحركة الإصلاحية التي ظهرت خلال القرن العشرين، لنظهر الدور الذي قامت به في اتجاهها الإصلاحي إضافة إلى الإتجاهات السياسية وذلك لنبرز الإختلاف بين هذه الإتجاهات ومدى الصراع الفكري الذي كان بينها حول قضية التجنيس.

وفي الأخير ختمنا هذه الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها وذيلناها بملاحق مكملة للموضوع، وبيبليوغرافية الدراسة .

المصادر الأساسية التي اعتمدنا عليها في بحثنا هذا تتمثل في مايلي:

-المصادر:

1-الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي :لمؤلفه الشريف بن حبيلس والذي يمثل نموذج المثقف الإندماجي ،فكتابه عبارة عن مرافعة من أجل الإندماج والإرتباط بفرنسا والذي يظهر فيه احتقاره للوسط التقليدي، ويرفع في المقابل شأن الحضارة الغربية.

2-هذه هي الجزائر:لأحمد توفيق المدني، تحدث فيه عن التجنيس والمتجنسين ،وتطرق اضافة لذلك إلى الإصلاحات السياسية الفرنسية.

3-الشاب الجزائري: لفرحات عباس، وهو كتاب جمع فيه المقالات التي كتبها في العشرينيات ،وهي ضرورية لمعرفة بداية نضاله السياسي.

4-ليل الاستعمار:ل مؤلفه فرحات عباس، عبارة عن مذكرة كتبها فرحات عباس بعد خلعه من رئاسة الحكومة المؤقتة، وانتقاله إلى المغرب، وفيه عاد إلى ماضيه ،حيث كتب عن أهم المراحل التي مر بها نضاله محاولا إعطاء تفسير لتاريخ الجزائر مركزا بعض الشئ على فترة الإحتلال.

5-ذكرياتي مع مشاهير الثورة:لمحمد قنانش، والذي تناول فيه أشهر الشخصيات الوطنية الفاعلة في الميدان السياسي ،ومن أبرزها الأمير خالد.

المراجع:

1-الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919) :لشارل روبير آجرون، والذي درس فيه السياسة العامة للإحتلال الفرنسي للجزائر منذ1871وإلى غاية 1919 وأثرها على الجزائريين المسلمين من جميع جوانبها الاجتماعية ،السياسية والثقافية .

2-الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930:الجزء الثاني: لمؤلفه أبو القاسم سعد الله ،حيث تعرض فيه إلى فرنسا الإسلامية والإصلاحات الغير مرغوب فيها،كما أنه تطرق إلى اتجاهات الحركة الوطنية ومواقفها المتباينة .

3-إفريقيا الشمالية تسير:لشارل أندري جوليان ،تحدث فيه عن القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية في شمال افريقيا، وبالأخص في الجزائر ،كما أنه تحدث عن التجنيس و الأحزاب السياسية ،

4-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر: لأحمد الخطيب ،حيث يتحدث فيه عن سياسة الإدماج والفرنسة ،والوضع السياسي الذي كان سببا في ظهور جمعية العلماء ،إضافة إلى موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من مشاريع التجنيس.

5-التجنس ومواقف الجزائريين منه 1919-1939:رسالة ماجستير (مرقونة)، لعايدة حباطي ،والتي درست قضية التجنيس في الفترة المذكورة ،كما أنها تطرقت لمواقف الأحزاب السياسية المختلفة، إضافة لآثار وأهداف التجنيس.

المبحث التمهيدي :سياسة الادماج و التجنيس في الجزائر:

ان فرنسا قد اتبعت سياسة التمدن و التطور، ذلك هو الهدف الذي سعت اليه منذ 50سنة، الوصول إليه هو الرغبة التي كانت تهدف إليها ، حقيقة إن هذه الفكرة ليست جديدة و بالفعل، هناك عدة شخصيات قد طرحوا هذا الرأي من بينهم وزير الحرب الذي وجه إلى السيد رئيس الجمهورية في 1850 تقريرا في هذا الشأن الذي مازال غيظه إلى اليوم.[1] لقد اندلعت هذه الأخيرة بأعين مغمضة في سياسة إدماجية لتحويل بلد يقطنه عرب شديدو التمسك بالإسلام إلى مقاطعة فرنسية، فكان ذلك طموحا كبيرا منهم و مهمة ثقيلة ظنت فرنسا أنه في استطاعتها القيام بها بالاعتماد على ثلاثة ركائز موجهة وهي :

1-تعمير الأرض بالسكان الأوروبيين، وقد تحقق هذا بفضل مساهمة الشعوب الأوروبيين وبالتجنيس السريع للأجانب منمعتنقي المسيحية ،وبحصول اليهود على الجنسية الفرنسية بصفة جماعية.

2-تحويل طبيعة البلد و النوعية الزراعية عن طريق إدخال بنية تحتية حديثة.

3-تطوير المسلمين مدنيا و سياسيا.

في إطار المؤسسات الفرنسية خاصة المدارس، وبناء على هذا المفهوم أعلن أن الجزائريين "فرنسيس"[2] ،بذلت الإدارة الفرنسية جهودها في القضاء على الدين الإسلامي و المساجد و الزوايا، وتمنع تعلم اللغة العربية و تبذل كل ما في طاقتها لفصل العرب عن البربر وتقوم بعملية تخريب حضاري و ثقافي وهذا عن طريق تعليم اللغة الفرنسية وتدمير

[1]-محفوظ سماتي: **الشبان الجزائريين** ، الجزائر الفتاة ، مراسلات وتقارير 1837-1918.تر:محمدالمعراجي وآخرون، وزارة المجاهدين، الجزائر 2013 ،ص200.

[2]-فرحات عباس :**تشريح حرب**،تر:أحمد منور ، دار المسك ، الجزائر 2010،ص40.

كل المؤسسات لاستبدالها بالمؤسسات الاستعمارية، كل هذه الأساليب تهدف إلى الإدماج[1].

إن الادماج نشأ مع الجمهورية الثانية، هذا المثال الأعلى الفرنسي الخاص بالاستعمارية أثناء الفترة الثورية، وإثر نهاية مناقشات حادة تقرر بأن المستعمرات سوف تكون خاضعة إلى القوانين الدستورية مثل الوطن الأم ، ولو طبق هذا المبدأ بالكامل فمن المفروض أنه يخلص إلى اندماج قطري و إلى اندماج قانوني بالنسبة للسكان الذين سوف يرتقون حتما إلى الجنسية و المواطنة الفرنسية و بالتبعية تصير المستعمرات عمالات.[2] وهكذا تقرر في الأمر الرئاسي الصادر في 15أفريل1845 تقسيم الجزائر إلى ثلاثة مقاطعات وهي الجزائر وهران و قسنطينة.[3]

تعريف الإدماج:

الإدماج هو التماثل بين المستعمرة ودولة الأصل في نظام الحكم والتسوية بينهما، ويرتكز المذهب على هذه الفكرة وهي ان اقليم ما وراء البحار ليس الا امتداد إلى الدولة الأصل فيجب أيضا أن يوضع تحت نفس النظام هناك أو على الأقل تحت نظام مقارب له.[4]

فإن مفهوم الادماج نعني به حكم الجزائر بقوانين فرنسية وتطبيق نظم الحكم المعمول بها في فرنسا على الفرنسيين في الجزائر، وهو الأساس الثالث الذي قامت عليه

---

[1]- أحمد مورو:**الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم**،المختارالإسلامي،دار الكتاب،القاهرة،1991 ،ص68.

[2]-سيلفي ثينو: **تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر** ، حلب ، الجزائر ، 2013 ص18.

[3]-عمار بوحوش:**تاريخ الجزائر السياسي منذ البداية و لغاية 1962**،ط1، دار الغرب الإسلامي ، 1997، ص 128.

[4]- محمد حسنين:**الإستعمار الفرنسي** ، ط4، م.و.ك، الجزائر ، 1986، ص33.

سياسة فرنسا في الجزائر، وهو صهر الجزائريين في الكيان الفرنسي العام وبذلك لن تقوم الجزائر كجزء لا يتجزأ من العالم العربي الإسلامي قائمة في يوم من الأيام.[1]

بعض المراجع العربية لا تستعمل إلا مصطلح الإدماج سواء كان سياسيا أو إداريا، وهناك مراجع أخرى تميز بين الإدماج والإندماج حيث حددت بدقة مفهوم كل كلمة ،فتخص الأولى الرقعة الجغرافية قانونيا بالوطن الأم، والثانية بذوبان الشخصية الجزائرية في المجتمع الأوروبي، ولكن في كلتا الحالتين تجعلهما مرادفة للكلمة الفرنسية Assimilation التي تعني التماثل، وقد ورد تعريفهما بأنهما عملية ذوبان مجموعتين بشريتين على نفس الرقعة الجغرافية ولكن مختلفتين في الأصل والدين واللغة ومستوى المعيشة وذلك باتخاذ اجراءات كفيلة بإخضاعهما لنفس الواجبات والحقوق.[2]

الإدماج السياسي:

فهو يعني جعل الجزائريين سياسيا وإقتصادياوإجتماعيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون في بلادهم وخارجها، ويتلقون التعليم الذي يتلقونه ويرتقون الى الوظائف العامة بالطرق ذاتها التي تخولها القوانين الفرنسية للفرنسيين كما أن لهم نفس الميزات الاجتماعية.

الإدماج الاداري:

هو أن تكون الجزائرإقليما فرنسيا يتشكل من مقاطعات ويتجزأ إلى مديريات كما يتشكل ويتجزأ إداريا في كل الأقاليم الفرنسية في فرنسا، ومن هنا نعني بالإدماجإلغاء كل ما يفصل باريس عن المقاطعات الجزائرية أو ما يميز بينهما إذ أن كل تمييز كهذا ، في هذه الحالة مظهر قوميا غير مرغوب فيه وغير شرعي، ويترتب على ذلك أن الإدماج فتح

[1]- أحمد الخطيب:**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر** ،م.و.ك، الجزائر، 1985، ص 238.

[2]- إبراهيم طاس:**السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958**، دار الهدى ، الجزائر، (د ط) 2013، ص 345.

بـاب مغلـق دون الإسـتقلال الـذاتي ودون الإسـتقلال التـام، وهـذا هـو معـنى الإدمـاج ومدلولـه العـام في السياسـة الفرنسـية، وبـذلك فهـو يتعـارض تعارضـا كليـا مـع المقومـات الشخصية الجزائرية التي أركانها اللغة، الجنسية الدين والثقافة والوطنية الجزائرية.[1]

يقول لويس خوجة:

"أن هـذه الأطروحـة لهـا في الظـاهر مـا يؤكـدها، ولكـن عنـدما أبـين أن المعطيـات الـتي تشـكل أرضـية هـذه الأطروحـة هـي أحكـام مسـبقة، قـد غرسـت وتمـت المحافظـة عليهـا في أذهان الجماهير من طرف أفراد مصلحتهم هي تخليد الجهل عند الأهالي.[2]

والواقـع أن الإدمـاج في السياسـة الاسـتعمارية لـه بـاطن ولـه ظـاهر، وهمـا يختلفـان أحدهما عن الآخر اختلافا كبيرا،

ففـي الظـاهر هـو تحقيـق المسـاواة بـين الجزائـريين والفرنسـيين في كـل شـيء أو بمعـنى أصـح تحقيـق التماثـل بـين المسـتعمرة ودولـة الأصـل ودولـة الاحـتلال ،كمـا لـو كانـت الأولى مجـرد امتـداد للثانيـة، فالتشـريع واحـد والماليـة واحـدة والاقتصـاد واحـد والجـيش والشـرطة كلاهمـا واحد في البلدين اللذين صارا بلدا واحدا بفعل الإدماج.

وفي البـاطن فهـو يعـني شـيئا آخـر مخالفـا تمامالمخالفـة لمـا يـدل عليـه معـنى الادمـاج مـن المـدلولات القانونيـة والاداريـة والسياسـية ،لأنـه لا ينطبـق في الجزائـر إلا علـى الأرض ومـن عليهـا مـن المسـتعمرين أعضـاء الجاليـة الأوروبيـة، دون السـكان الأصـليين الجزائـريين الـذين تسـتهدفهم السياسـة الاسـتعمارية وإقصـائهم واجلائهـم مـن أراضـيهم، فالـذي يريـده المسـتعمر في الواقـع هـو دمـج الجزائـر في فرنسـا لا التسـوية بـين الجزائـريين والفرنسـيين في

[1]- رابح تركي، **التعليم القومي والشخصية الوطنية 1931-1956**، جامعة المنصورة، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1975، ص110.

[2]- السماتي، المرجع السابق، ص 200.

الحقوق والواجبات، كما يقضي بذلك منطق الإدماج فهو إذن إدماج بالنسبة للمعمرين واخضاع للسكان الأصليين الجزائريين.[1]

وهذا يعكس لنا الإجراءات التي اتخذتها الجمهورية الثالثة مع المستوطنين عن اتجاه هذه الجمهورية نحو سياسة الادماج، التي كان من أهم أهدافها فتح أراضي الجزائر كلها بعد حصر المناطق العسكرية وقصرها على الصحراء والواحات،وإعترف أحد المؤرخين المتخصصين في شؤون الإستعمار بأن الإدماج قد طبق لصالح المستوطنين و أنه من المستحيل إدماج عنصر السكان الأصلي في البيئة الفرنسية اجتماعيا وثقافيا لأسباب تاريخية وروحية .[2]وتمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي ناطق بذلك بينما كان للمستعمرين حق انتخاب نواب عنهم في البرلمان الفرنسي منذ 1848، ولم يحصل الجزائريون على هذا الحق إلا في 17 أغسطس1945[3].

بناء لتوصيات اللجنة الإفريقية أصدرت الحكومة الفرنسية قرار 22جويلية1834، الذي ينص على أن الجزائر أرض فرنسية ويقسمها إلى ثلاث عمالات تخضع لمراقبة الوالي العام في العاصمة، وقرار تقسيم كل عمالة إلى دوائر وبلديات كما هو الحال في فرنسا، وتبعت كل عمالة بنائب عنها الى المجلس الوطني الفرنسي،[4]وبذلك أصبحت الجزائر تدريجيا بين سنة 1871–1891 جمهورية صغيرة لم تكن تولي أهمية لصالح المعمرين وحدهم.[5]

و يأخذ مصطلح الإدماج قيمة ومعنى مختلف في كل مرة، سواء كان مطبق على فكرة تعادل الحقوق بين الكولون وسكان فرنسا أو بين الأوروبيين والمسلمين، أو يشير

---

[1]– تركي: المرجع السابق، ص 112.

[2]– نبيل أحمد بلاسي: **الاتجاه العربي ودوره في تحرير الجزائر**، الإسكندرية ،1990، ص 28.

[3]– حسنين: المرجع سابق، ص 37.

[4]– الخطيب: المرجع سابق، ص 18.

[5]– شارل روبيرآجرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871إلى اندلاع حرب التحرير**،1945، ج2،تر:محمد حمداوي وآخرون، دار الأمة ، الجزائر، 2013، ص 27.

إلى ذوبان هؤلاء بانخراطهم في النظام المسيطر كما أن هناك دور ممنوح للهندسة المعمارية العصرية وإلى العمران التقدمي في إطار تحقيق المشروع الإدماجي.[1]وقد جاء في قانون "السيناتوسكونسيلت" المعروف بمراسيم مجلس الشيوخ حيث نصت هذه المراسيم بهدف تطوير القوانين المتعلقة بتنظيم الأحوال الشخصية وحيازة الأرض، فجاءت مكملة لقوانين 1844، 1846 فهي ترمي إلى تفتيت المجتمع الجزائري بالقضاء على الخلية الأساسية فيه وهي القبيلة والعمل على دمجه في بوتقة المجتمع الفرنسي وسلخه من أحواله الشخصية الاسلامية وابعاده عن قيمه الحضارية.[2]

في هذا الصدد إن السياسة الاستعمارية الفرنسية كانت تعمل على دمج الجزائر في الكيان الفرنسي والقضاء على الهوية الوطنية، ومقومات الشخصية الاسلامية عن طريق التجنس الذي ظل محل أخذ ورد ومحل نزاع شديد، لأنها لم تبنى على العقل والمنطق بل تبنى على الأغراض السياسية والمصالح الاستعمارية.

تعريف التجنس:

لغة: التجنس مصدره الجنس بكسر أعم من النوع ،وهو كل ضرب من الشيء فالإبل جنسه من البهائم، جمع أجناس وجنوس والتجنس تفعيل من الجنس.[3]

والتجنس من فعل جنس، يقال جنس الحاكم الرجل الغريب، أعطاه جنسية وجنس الرجل الأشياء، أي نسبها الى أجناسها، جنس تجنسا به شاكله به ،جنسالشيءأي جنسه بالجنسية أي أعطاه إياها.[1]

---

[1]-سعيد علي: **الاستعمار والعمران ، السياسة الاستعمارية والاستيطان والعمران في الجزائر**،ج2، تر: نسرين لولي وآخرون ، دار الخطاب، د.ط، 2013،ص 229.

[2]- سعيد بوخاوش، **الاستعمار الفرنسي وسياسته الفرنسية في الجزائر**، دار تفتيت، الجزائر، 2013، ص 44.

[3]- مجد الدين محمد بن العقون الفيروز أبادي: **قاموس المحيط**، ج 2، دار المعرفة، بيروت، ص205.

اصطلاحا:

يعتبر التجنس Naturalisation من أهم أسباب اكتساب الجنسية الطارئة في التشريعات المعاصرة والإصطلاح الفرنسي Naturalisation مشتق من كلمة Nature أي المواطن الأصيل، وقد أطلقت هذه الكلمة في عهود الملكية القديمة على كافة الأفراد الذين ولدوا في الإقليم الفرنسي واعتبروا تبعا لذلك من الفرنسيين الأصلاء ، وعلى ذلك يبدوا أن المقصود بالتجنس في اللغة الفرنسية تأصيل الأجنبي واعتباره في حكم الوطنيين الأصلاء.[2]وهويعتبر تخليالفرد تخليا كاملا عن قوانينه وعاداته التي تتعارض مع قوانين البلد الذي أصبح مواطنا فيه والوقوع مستقبلا تحت طائفة القوانين المدنية والسياسية لهذا البلد.[3]

اضافة إلى إلزام الأهلي بالتجنس بالجنسية الفرنسية وإكراهه على ترك شريعته ودينه الذي تعهدت الدولة باحترامه، فمقتضى الحرية أن يبقى باب التجنس مفتوح بدون منع ولا إكراه.[4]

إن " المسلم" من اللازم أن يتخلى عن قانونه العام الشخصي حسب اجراء يسمى "التجنس" وذلك ليصير مواطنا كاملا يتمتع بالمساواة في الحقوق تامة، فالكلمة مع ذلك غير صالحة حيث نظريا كان مسبقا فرنسيا وفي الواقع كان الأمر يعني بالنسبة إليه كفرنسي مسلم أن يصير ببساطة "فرنسيا" دون تخصيص نعت بعينه إلى نوع ثانوي ناقص ضمن المجموعة الوطنية، إن ضرورة التخلي عن القانون العام الشخصي ليخضع للقانون العام المدني مضافة بالتنسيق الى صرامة الإدارة فيما يتعلق بفحص الطلبات

---

[1]- عصام نور الدين : **معجم نور الدين الوسيط**،ط 1، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتاب العلمية، لبنان، 2005، ص 518.

[2]- جبران مسعود:**الرائد** ،ط1، دار العلم للملايين ، لبنان، 1981، ص 529.

[3]- جمال قنان: **نصوص سياسية جزائرية في القرن 19، 1830-1914**، د.م.ج، 2007، ص 268.

[4] - عبد الرحمان بن ابراهيم العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة 1920-1936**،ج1، م.و.ك ،الجزائر، 1984، ص 21.

تفسران ضعف العدد الخاص بعملية (التجنس) المسجلة وهو أكثر من (6000) على كل الفترة الزمنية الاستعمارية.[1]

فمنذ سنة 1836 لم يعد ينظر الى الأهلي المسلم كأجنبي في الجزائر، لأنه لا يصح اعتبار سكان الجزائر الذين يدينون بالطاعة لملك الفرنسيين أجانب بل رعايا فرنسيين ،ولكن أغرب الأحكام التي صدرت عن مجلس قضاء الجزائر في سنة 1862، حكم مفاده بالرغم من أن الأهلي لا يعتبر في عداد المواطنين إلا أنه فرنسي، ثم أعلنت محكمة الاستئناف أن تسيير أحوالهم المدنية والاجتماعية بوصفهم فرنسيين، فبمقتضى "السيناتوس كونسيلت" الصادر في 14جويلية1865 هو الذي أقر أن الأهالي المسلمين فرنسيون.[2] وربط الجنسية الفرنسية ونيل الحقوق المدنية التي يكلفها القانون الفرنسي بالتخلي أو الانفصال عن الأحوال الشخصية الإسلامية،فكان ذلك بمثابة شرط تعجيزي زاد بمقدورهم شقاء الجزائريين و معاناتهم و ظلوا رعايا خاضعين مضطهدين، و لم يعد بمقدورهم الارتقاء الى رتبة المواطنين الاحرار و ظل هذا القانون مدعوم بقوانين إضافية إلا أنه وصلت مواده الى أكثر من 25مادة و من ذلك محاكم الردع والسجن بدون محاكمة

لقد فتح باب التجنس أو حسب التعبير الرسمي باب التمتع بالحقوق الفرنسية الصادر في 14 جويلية1865،و ازداد ذلك الباب اتساعا منذ قوانين 1919، أصبح للمسلم الجزائري الحق في الإحراز على الحقوق الفرنسية بسهولة تامة عندما يلتزم بالخروج عن أحكام الشرع الاسلامي. و نص هذا القانون أيضا على أن الأهلي المسلم الجزائري فرنسي لكنه يستمر خاضعا لأحكام القانون الإسلامي، و يمكن استدعاؤه للخدمة في جندية البر و البحر و يمكن توظيفه في الوظائف المدنية الجزائرية و يمكنه إذا طلب ذلك أن يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي و في هذه الحالة تجري عليها لأحكام المدنية و السياسية الفرنسية.[3]

---

[1]- ثينو: المرجع السابق، ص 19، 20.

[2]- آجرون: المرجع السابق، ص 27.

[3]-أحمد توفيق المدني :**هذه هي الجزائر**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص438.

إن قانون "السيناتوس كونسيلت" الذي اقترح التجنس على شعب مهزوم و لكنه شعب أبي لم يخضع تماما، كذلك كان التجنس إحدى وسائل الإدماج و الذي كان يهدف إلى فرنسة المجتمع الجزائري.[1]إضافة الى كل هذا فإننا سنتناول مشاريع التجنيس بالتفصيل في الفصل الأول

[1]-شارل أندري جوليان: **تاريخ الجزائر المعاصر**. الفرد و بداية الاستعمار 1827-1871،ط1،.تر:جمال فاطمي وآخرون ، دار الأمة، الجزائر،ص29.

موقف اتجاهات الحركة الوطنية:

ii. مشاريع التجنيس الفرنسي في الجزائر(1865–1947)

1– مشروع السيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865

أ– خصائص التجنيس

ب– قرارات السيناتوس كونسيلت

2– قانون كريميو 24 أكتوبر 1870

3– اصلاحات 4 فيفيري 1919

أ– دوافع اللجوء الى الاصلاحات

ب– صدور القانون و محتواه

ج– الاصلاحات السياسية

د– نتائج قوانين 4 فيفري 1919

4– مشروع القانون الخاص "دستور الجزائر 1947

أ– ظروف و أسباب صدروه

ب– محتوى الدستور

ج– موقف الجزائريين والمعمريين منه

مشاريع التجنيس (1865-1947)

مشروع سيناتوس كونسيلت (14جويلية1865)

إن أول النصوص القانونية التي فتحت الباب أمام منح الجنسية الفرنسية للجزائريين كان قانون "السيناتوس كونسيلت[1]" الصادر في 14جويلية1865.[2]إن قانون السيناتوس كونسيلتيقرب حالة الأشخاص من التجنيس في الجزائر[3]،ويمنحهم المواطنة الفرنسية وهذا بشرط تخليهم عن أحوالهم الشخصية حيث صمم بأوامر و أفكار قوية و واسعة.[4]

كان هذا القانون وثيقة رسمية حددت وضعية الأهالي الجزائريين القانونية،و الذي وافق عليه مجلس الشيوخ في 14جويلية1865 فالإدارة الفرنسية سنت مبدأ أن الجزائريين الذين هم تحت قانون الأحوال الشخصية المحلية، و الذين لهم مواصفات معينة بإمكانهم الحصول على الجنسية الفرنسية و لكن يشترط منهم الذين كانوا يملكون هذه المواصفات لم يحصلوا عليها لأن ذلك كان يعارض دينهم و تمسكهم به أو أنهم يتهمون بالكفر[5].

صدر هذا القانون من طرف مجلس الشيوخ الفرنسي بالتاريخ المذكور على عهد نابليون الثالث.[6] الذي كان امبراطورا من ديسمبر 1851 الى غاية سبتمبر 1871،و قد

---

[1] -أنظر الملحق:رقم1.

[2] - الخطيب: المرجع السابق، ص238.

[3] -j.E sartor :de la naturalization en Algerie.Senatuseconsulte du juillet 1865, .musulans ,Israelites, européen ,Paris;rue des grès13 1865 p 9.

[4] - المدني، المصدر السابق، ص438.

[5] Toodshepard :**the invention of decolonization** : **the Algerian war and the remarking of France**,cornell-universitypress ,ithaca and london,2006,p27.

[6] - نابليون الثالث:امبراطور فرنسا1852-1870.خلع عن العرش بعد فشله في الحرب ضد ألمانيا1870،للمزيد أنظركتاب:كرم البستاني وآخرون :**المنجد في اللغة والأعلام** ،دار المشرق،بيروت،ص703.

كانت أفكار هذا المرسوم من أفكار مستشاره توماس (اسماعيل) الذي أراد اخضاع الجزائر بأقل التكاليف لفرنسا و أخطر النتائج على الجزائريين.[1]

وبناء على قانون "السيناتوسكونسيلت"1865، فإنهم حسب النظام الجديد لا مواطنين فرنسيين و لا جزائريين، لقد كانوا في نظر القانون الفرنسي رعايا و كانوا في نظر المعمرين عبيدا أو سلالة مقهورة.[2]

فالجزائريون مجرد مجموعات محلية غير منظمة سياسيا و اكتسبت فرنسا بلادهم بالتقادم،[3] و هم في أحسن الاحوال أمة في طريق التكوين بالإعلان للجنسية، بموجب قرار مجلس الشيوخ في 1865 فقد أوضح أنه يجب التخلي عن المركز الاسلامي لاكتساب المواطنة و أصبح هذا التخلي الذي سمي خطأ "تجنس" يتم بسهولة كبيرة غير أن عددا قليلا من المسلمين استفادوا من الشرف الممنوح لهم بضمهم الى أمتنا.[4]

و الواقع أن القانون الامبراطوري الصادر في 1865،هو الذي يقر أن الأهالي المسلمين فرنسيون ،إلا أن شؤونهم سوف يتواصل تسييرها وفق مقتضيات القانون الاسلامي، و بالفعل لم يكن تصريح الجنسية الفرنسية يتضمن حقوق المواطنة، و قد تبين لرجال القانون بعد دراسات مستفيضةإستحالةالإنسجام بين القانون الفرنسي و الأحوال الشخصية الإسلامية بالرغم من أن العديد من الموظفين السامين المتعاطفين مع الأهالي، كانوا يؤيدون فكرة احتفاظ المسلمين بأحوالهم القانونية المدنية و الدينية معتبرين

---

[1]-مصطفى عبيد :**قانون الأحوال الشخصية و التجنس**، الصادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي في 14جويلية1865،أنظر:http: //independentacademy du mostaphaAbid.

[2]-الطاهر العمري: **النخبة الجزائرية و قضايا عصرها من بداية القرن العشرين الى ما بين الحربين العالميتين**،الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، 2009، ص32.

[3]-محمد حربي: **سنوات المخاض**، تر:نجيب عباد وآخرون، موفم للنشر، الجزائر،1994،ص14.

[4]- الخطيب، المرجع السابق، ص22.

ذلـك خطـوة ايجابيـة نحـو تجنيسـهم ،و مـنحهم نفـس الحقـوق السياسـية الـتي للمـواطنين الفرنسيين.[1]

فبموجـب هـذا القـانون أطلـق اسـم "رعيـة فرنسـية" علـى جميـع الجزائـريين دون مـنحهم الحقـوق السياسـية المخولـة للمـواطن الفرنسـي بطلـب تجنـيس خـاص[2]، و أرادنـابليون في إطـار سياسـته المشـهورة بالمملكـة العربيـة، أن يفـتح أمـام الجزائـريين بـاب المواطنـة الفرنسـية فأصـدر سـنة 1865، تشـريعا يحـدد الوضـع الجديـد للجزائـريين فهـم يعتـبرون جميعـا رعايـا فرنسـيين يخضـعون في الخـارج لحمايـة قناصـل فرنسـا لكـنهم لا يتمتعـون بـنفس حقـوق الفرنسـيين إلا بمقتضـى التخلـي عـن احـوالهم الشخصـية و يتبعـون القـانون الفرنسـي في الأحـوال المدنيـة[3]. فهـذه الجنسـية لم تمـنح لهـم حقـوق سياسـية كبـيرة ،ولكنهـا حقـوق محـدودة حـتى سـنة 1919،وذلـك بسـبب العـادات والأعـراف الصـادرة عـن القرآن،وبـذلك فهـم يملكـون "جنسية بدون معنى"[4].

إن الأهـداف الـتي كانـت ترمـي إليهـا الحكومـة الفرنسـية مـن وراء سياسـتهاالتخطيط لتجديـد الجزائـر المسـلمة هـي بصـورة رئيسـية القضـاء علـى الشخصـية الجزائريـة عـن طريـق محـو مقوماتهـا الأساسـية لإذابتهـا في المجتمـع الأوروبي و سـلخها نهائيـا عـن انتماءهـا العـربي الاسـلامي، و كـان الهـدف مـن هـذه السياسـة صـبغ الجزائـر بصـبغة فرنسـية حـتى تنقطـع جميـع الـروابط الـتي تـربط الجزائـر ماضـيا و حاضـرا و مسـتقبلا بثقافتهـا العربيـة الإسـلامية، و فصـلها عـن شـقيقتها في المغـرب والمشـرق العـربيين و بهـذا تصـبح الجزائـر اكثـر قابليـة للسياسـة

[1]-آجرون، المرجع السابق، ص 29.

[2]-يحي بوعزيز: **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954**،ط2، الجزائر، 1995،ص 253.

[3]-عبد القادر حلوش:**سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، دار الأمة ،2013، ص63.

[4]-ibid ,p28

الفرنسية للإدماج و التجنيس النهائي، و كان الفرنسيون يعملون جاهدين على جعل الجزائر هي نفسها فرنسا[1].

كما كان للمجتمع الفرنسي رغبة قوية لتقسيم العرب الى قسمين من ناحية الأثرياء و القياد و الكبار و شيوخ القبائل ومعهم العلماء و سلك القضاء، و من ناحية أخرى طبقة الفقراء يعني الأرذال و الأنذال هي أكثر عددا ،،وبهذه الطبقة بدأ الاندماج[2].

فبعد تقسيم المجتمع الجزائري قام المستوطنون الأوروبيون بإعداد برنامج سياسي مكثف بتدعيم نفوذهم في الجزائر واقامة نظام سياسي يخدمهم للأبد، وكان الزعيم المفكر والمحرك لمخططات المستوطنين هو الدكتور "أوغيسط وورتير"[3]. وقد اشتهر هذا المفكر بالفكرة الأساسية التي قامت على أغلبها سياسة الاستيطان في الجزائر، وهي نظرية الإدماج التدريجي للجزائريين، وتتمثل خطة المستوطنين التي وضعها هذا الطبيب فيما يلي:

1-التمثيل النيابي للمستوطنين الأوروبيين في البرلمان الفرنسي.
2-إقامة حكم مدني بدلا من الحكم العسكري.
3-إنشاء مجلس أعلى للحكومة يتكون من شخصيات منتخبة.
4-إعلانالتل منطقة مدنية يحكمها الولاة ورؤساء البلدية .
5-السماح للمحاكم الفرنسية بالنظر في القضايا الجنائية.
6-عدم السماح للعرب ان يشتروا الأراضي التي تصدر منهم.
7-عدم الاعتراف بأراضي الأعراش و اقامة نظام للملكية الخاصة الفردية.[4]

---

[1]-حلوش: مرجع سابق ص63.

[2]-سماتي: مرجع سابق ص 200-201.

[3] -أوغيسط وورتير:طبيب ومفكر،يعتبر الزعيم المحرك لمخططات فرنسا الاستعمارية في الجزائر.للمزيد أنظر.http//www.google.dz

[4]- بوحوش، المرجع السابق،ص153.

كما رأى "جيروم" أن الإدماج هو وسيلة للقضاء على الوطنية المسلمة للجزائريين لا ضد المعمرين والاستعمار، وانتهت هذه السياسة إلى جعل الجزائري المسلم(فرنسيا) يخضع للشريعة الاسلامية ولا يتمتع بالحقوق المدنية والسياسية إلا إذا تحصل على المواطنة الفرنسية، هذا ما نص عليه قانون السيناتوسكونسيلت14جويلية1865 .

فمنذ اصدار هذا القانون لم تتجاوز طلبات التجنيس المقدمة سنويا من قبل المسلمين الجزائريين معدل 30 طلبا، فمن14جويلية1865 تم احصاء 1131تجنيسا فرديا بين الأهالي المسلمين فقط ثم تطور عبر السنوات.[1]

ومن خلال نصف قرن 1865و 1914 لم تلقى الجنسية الجزائرية سوى اهتمام عدد محدود من العساكر الذين يطمحون للقيام بمسار مهني عال في الجيش، وبعض أعضاء التعليم لا سيما في الوسط القبائلي من جهة أخرى كان من شأن المراقبة الاجتماعية القاسية على صعيد الأهالي أن تثبط العديد من المسلمين المتطورين ممن يرغبون في الاندماج[2]..

خصائص التجنيس:

و إن من خصائص ارتقاء الأهالي الى المواطنة الفرنسية حسب هذا القرار كانت كالتالي

1- تجنيس فردي.
2- تجنيس بطلب.
3- تجنيس بامتياز من السلطة التنفيذية.
4- تجنيس كامل يتضمن اندماجا كاملا مع المواطنين الآخرين.[3]

كما حدد قرار مجلس الشيوخ قواعد الحصول على المواطنة الفرنسية الذي سمي خطأ(التجنس)، وكان يمكن لكل أهلي يبلغ من العمر 21 سنة أن يطلب الخضوع

[1] - أنظر الملحق رقم 02،ص

[2] - المدني:المرجع السابق، ص 492.

[3] - محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين بتاريخ 1830-1954**، تر: محمد عربي ،الجزائر،2008، ص 185.

للقوانين المدنية والسياسية لفرنسا، وكان رئيس الدولة يبين في طلبه بعد الاستماع لمجلس الدولة ،وكان الأهالي يعتبرون من تخلى عن قانون أحوالهم الشخصية مرتدا ،وكانت الإدارة تفرض منح صفة المواطنة للعناصر الأكثر تعليما أو استقلالا، لأنهم لا يخضعون بعدئذ لتعسفها حيث لم يتعدعدد المتجنسين الى غاية 1870-1940 شخصا، إن هذا الإعلان الواضح للجنسية قد أوضح أنه يجب التخلي عن المركز القانوني الإسلامي لاكتساب المواطنة، ولقد أصبح هذا التخلي يتم بسهولة كبيرة.[1]

و من خصائص هذا المرسوم الصادر عن وزارة الدفاع ،ذهنية أخذت صورتها تتضح شيئا فشيئا وفحواها يشترط على المسلمين أن يتجنسوا قبل حصولهم على أي وظيفة عمومية ،و يبقى قرار التجنيس أمنية لا تمنح إلا بعد التحقيق و الاختبار.[2]

وهكذا يعتبر المسلم الجزائري بمقتضى السيناتوس كونسيلت فرنسيا لا يتمتع بالحقوق المدنية و السياسية التي يتمتع بها المواطن الفرنسي، و لا يستطيع بموجب هذا التصريح الواضح الذي تضمنته قرارات 1865،أن يكون مواطنا فرنسيا حقيقيا يتمتع بالحقوق الفرنسية إلا إذا رضي بالتنازل عن أحكام الشريعة الإسلامية، التي لا تتلاءم نصوصها و أحكامها في نظر المشرعين آنذاك مع القوانين الفرنسية،خاصة فيما يتعلق بالزواج و الطلاق و الميراث و الحالة المدنية للأطفال، و اعتبروها بالإضافة إلى ذلك ملجأ لوطنية تتعارض مع وطينتهم الفرنسية ،و عليه يجب على الأهلي لكي يرتقي من رعية مضطهدة الى مواطن فرنسي محترم أن يتخلى عن كل ما يجعل منه مسلم بالمعنى السياسي و الاجتماعي للكلمة ، و هكذا كانت فرنسا تأخذ بيد ما تمنحه بيد أخرى ،لأنها مستوحاة في الواقع من شعور حاد بالتفوق الحضاري، فالقوانين و العادات الإسلامية التي كانت تدعي احترامها أصبحت تدميها و تحكم عليها بأنها مبررة و

[1]- جوليان، المرجع السابق، ص708، 709.

[2]- نفسه، ص633.

تتعارض مع كرامة المواطن الفرنسي ،و لهذا كله لا يمكن قبول داخل الأمة الفرنسية المتحضرة سوى الأشخاص الذين اعترفوا بتربيتهم و تنكروا لشريعتهم و تقاليدهم[1].

فالظاهر هنا أن فرنسا كانت تستغل الجزائريين من أجل مساعيها الإدماجية وهذا باستغلال الأفراد المتجنسين الذين كانوا يظنون بأنهم سينالون حظوة لدى فرنسا،لكنهم لم يجدوا أنفسهم إلا محرومين حتى من أبسط الحقوق التي كانت تتوعدهم بها،فحاولت ابعادهم عن دينهم ومجتمعهم كونها تعلم أن للجزائريين موقفا معاديا لكل من يمس بمقدساتهم وخاصة أنها طلبت منهم التخلي عن أحوالهم الشخصية.

1-قرارات السيناتوس كونسيلت:

لقد قرر مجلس الشيوخ الصادر سنة 1865 الوضع القانوني للأهالي المسلمين ،و نصت المادة الأولى منه على أن الأهلي المسلم هو فرنسي ،و لكنه يبقى خاضعا للقانون الاسلامي[2]. و كان يحدد دائما الوضع القانوني للمسلم مناقضا لمبدأ المساواة. و يميز بين المواطنين و غير المواطنين[3]، و يبقى هذا النص بالرغم من التعديلات التي أدرجت عليه خصوصا في 1919 القانون الأساسي في هذا المجال الى غاية صدور قانون 7 مايو 1946،الذي اعترف لجميع رعايا أراضي ما وراء البحار بصفة المواطنة، و أصبح الأهالي المسلمون و بموجب هذه المادة مواطنين فرنسيين لا يتمتعون سوى ببعض الحقوق ،أي ما يسميه رجال القانون بالمواطنين من الدرجة الثانية، كما بصلاحية القانون الاسلامي و لو اقتضى الأمر فرض بعض التحفظات في مجال العدالة خاصة في شي1866-1870.[4]

تنص المواد الرئيسية من قانون مجلس الشيوخ بتاريخ24جويلية1865على:

---

[1] -شايب قدادرة:**قضية التجنيس في التشريعات الإستعمارية دراسة حالة المتجنسين الجزائريين**،قسم التاريخ ،جامعة منتوري،قسنطينة،www.univ-skikda.dz.

[2] - جوليان: المرجع السابق،ص695.

[3] - قداش: المرجع السابق، ص44.

[4] - جوليان المرجع نفسه، ص695.

-المادة الثالثة: يمكن للأجنبي الذي يعيش 3 سنوات في الجزائر الاستفادة من كامل حقوق المواطن الفرنسي.

-المادة الرابعة: لا يمكن الحصول على صفة المواطن الفرنسي إلا ببلوغ 21 سنة كاملة تمنح بمرسوم يصدر عن مجلس الدولة.

و يحدد مرسوم 12أفريل1866 الترتيبات الرئيسية للأجنبي الطالب لصفة المواطنة ملزم بتقديم طلب لذلك.

ويقرر قانون16 ديسمبر 1874 الذي يمكنهم من اكتساب الجنسية الفرنسية دون اللجوء الى تدابير القانون، أبناء الأجانب المولودون في الجزائر والذين ينطبق عليهم قانون التجنيس وخدموا في القوات البحرية و البرية.

-يمنح قانون 26 جوان 1889و 22جويلية1893 الجنسية الفرنسية للأطفال القصر للمتجنس، إلا إذا استغنى عن هذه الصفة عند بلوغه 21 سنة.

و هكذا أضيف التجنس الجماعي الى التجنس الفردي و حل حق الوجود على الأرض محل حق القرابة.[1]

مهما يكن فلقد علق بالأذهان انطباع عام بأن شوطا معتبرا قد تم قطعه ،"كان الجزائريون بالأمس رعايا و ها هم اليوم فرنسيون" ،ذلك ما قاله المقرر delangleأمام مجلس الشيوخ، و من هذا المنطلق فإن قبول الجزائريين المسلمين في الوظائف المدنية أو العسكرية صار حقا من حقوقهم ،و إنما في حدود الوظائف المخصصة و المحددة في الجدول الصادر يوم 21أفريل1866،حيث أنهم رعايا و لم يصبحوا مواطنين فلقد كان الجزائريون المسلمون يتمتعون بوضعية وسط بين كونهم أجانب و كونهم مواطنين.

و قانون المواطنة و التجنيس يتكون من 05 مواد قليلة العدد كثيرة الخطر.

[1]- قداش: المرجع السابق ، ص47.

1-الأهلي المسلم فرنسي لكنه سيظل خاضعا لأحكام الشريعة الاسلامية.

2-يمكن أن يسمح له بالخدمة بالجيشين البري و البحري، كما يمكن أن يدعى الى ممارسة الوظائف و الاشغال المدنية بالجزائر.

3-يمكن بناء على طلب منه أن يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية ،و في هذه الحالة سيخضع للقانون الفرنسي.

4-الأهلي الاسرائيلي فرنسي، لكنه سيظل خاضعا للقانون الخاص الذي يحكمه.

5-لا يمكن الحصول على المواطنة الفرنسية المنصوص عليها في المواد 1-2-3 إلا بعد بلوغ 21 سنة كاملة ،وفقا لما ينص عليه المرسوم الإمبريالي (الإمبراطوري) الصادر عن مجلس الدولة.

6-يمكن للأجنبي الذي يثبت ثلاثة سنوات بالجزائر، أن يستفيد من جميع حقوق المواطن الفرنسي.

7-شروط قبول الجنسية و ترقية الأهلي المسلم و الإسرائيلي في الخدمة بالجيشين البري و البحري.

8-الوظائف و الأشغال التي تولاها الأهالي المسلمون والأهالي الإسرائيليون تكون بالجزائر.

9-تشكلت هذه الصيغ وفق أحكام المواد 1-2-3-من قانونالسيناتوس كونسيلت.[1]

[1] - عبيد: المرجع السابق، د.ص.

ظل قانون "السيناتوس كونسيلت" لسنة ،1865 هو الذي يطبق على الجزائريين الى غاية 1919، و بالنسبة لمبادئه العامة الى غاية 1944،و ذلك من خلال بنده الأول الذي يقرر أن الأهالي المسلمين هم رعايا فرنسيون، و لكنهم يظلون خاضعين للقانون الاسلامي في قضايا الأحوال الشخصية (....)، و يستطيع هؤلاء الأهالي بطلب منهم، الحصول على جميع حقوق المواطنة الفرنسية و لكنهم في هذه الحالة يخضعون للقوانين المدنية و السياسية الفرنسية.

لقد كان هدف التشريع "السيناتوسكونسيلت" هو ادماج الجزائريين تدريجيا في المجتمع الفرنسي، و لكن يظهر أنه "لم يؤخذ في اعتباره قضية بالغة الأهمية تتمثل في تمسك الجزائريين بدينهم و بالقانون الأساسي لأحوالهم الشخصية".[1]

و من ضمن جميع مراسيم 24 أكتوبر[2]1870 ، هو المرسوم صدر بموجبه التجنيس الجماعي لليهود، وكان كريميو[3] الذي ربطته اتصالات وثيقة بإخوانه في الدين خلال أسفاره السبعة عشرة التي قام بها للجزائر، فقد أنجز إصلاحا كان متمسكا به منذ 12 سنة خلت أي منذ 1866.[4]

[1] – العمري:المرجع السابق،ص283.

[2] -أنظر ملحق:رقم3.

[3] –موسى أدولف اسحاق كريميو: ولد بمدينة نيم سنة 1896،زاول دراسات متميزة في الحقوق،مارس مهنة المحاماة،تقلد منصب وزير العدل في الحكومة المؤقتة في عهد نابليون بونابرت،للمزيد أنظر:عفرون محرز:مذكرات ماوراء القبور،ج1،تر:الحاج مسعود،دار هومة،الجزائر،ص366.

لقد أظهرت الطائفة اليهودية في الجزائر ميلا واضحا الى الفرنسيين، كما أظهر لهم هؤلاء عطفا أوضح وأصبحوا عندهم من ذوي الخطوة والجاه وخصهم قائد الحملة بالرعاية، وبذلك طرحت السلطات الفرنسية مخرجا ليهود الجزائر والمتمثل في تطبيق قانون المواطنة الفرنسية عليهم، وحظي هذا الرأي بمباركة الرأي العام الفرنسي في فرنسا والجزائر واعتبر الجمهوريون ذلك تحريرا ليهود الجزائر من القيود وهو نفس المنهج الذي تحرر عن طريق يهود فرنسا في السابق مع مبادئ الثورة الفرنسية.[1]

نص مشروع المرسوم الذي أصدره Olivier Emile في 8 مارس 1870 على أن يتم التجنيس جماعيا بعد إلغاء قانون الأحوال الشخصية الموسوية باستثناء حالات رفض التجنس لأسباب شخصية مقبولة والمعبر عنها خلال مهلة لا تتجاوز سنة، ولفت مجلس الدولة نظر الحكومة الى أن الاكتفاء بالمرسوم وحده غير كانوا في هذا الشأن و أنه ينبغي استصدار قانون إمبراطوري ثم طالب بتاريخ 18 مارس بإنجاز تحقيق حول كيفية تلقي المسلمين لمحتوى المرسوم واستنزاف عواقبه المحتملة.[2]

رد عمال العمالات بأن المسلمين لن يعبروا ذلك المرسوم أدنى مبالاة، بينها عبرعنها عامل عمالة وهران عن تخوفه من أن يحط ذلك المرسوم من قيمة المواطنين الفرنسيين في نظر المسلمين ، وأوضح عامل قسنطينة أن تأثير المرسوم على المسلمين سوف يكون محدودا أو غير ذي شأن فلقد أتى هؤلاء منذ زمن طويل ذلك التكتل بين الفرنسيين واليهود.[3]

لقد كان تجنيس اليهود جماعيا دون استشارتهم عملا استغربه الفرنسيون قبل الجزائريين ولعل اليهود أنفسهم قد استغربوه، لأنهم لم يطلبوا التجنيس الجماعي، وكان مرسوم 1865 حول الجنسية يسري عليهم كما يسري على الجزائريين، أما قرار كريميو فلم يترك لهم الخيار وكان مرسوم 1865 قد فرق بين الجنسية والمواطنة، فالجزائريون

---

[1] - أجرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2،المرجع السابق ،ص31.

[2] – نفسه ، ص 32

[3] – نفسه، ص 33.

واليهود أصبحوا بمقتضاه فرنسيين بالجنسية ولكنهم ليسوا مواطنين فرنسيين، بل رعايا وكانت المواطنة لا تمنح إلا لمن طلبها فرديا بعد التخلي عن أحوالهم الشخصية ، وكان عدد اليهود في سنة 1865 لا يزيد عن 37000 في كل من الجزائر ولم يطلب منهم التجنس خلال أربع سنوات 1865، 1869 سوى 144 شخص ، كان اليهود محافظين على تقاليدهم ودينهم وخائفين على تشريعهم من الاضمحلال إذا تجنسوا ، وحتى بعد قرار كريميو كان اليهود مترددين وظهرت بينهم حركة تطالب بالغائه.[1]

نص قرار كريميو بمنح الأهالي الاسرائليين صفة المواطنة الفرنسية وبناء عليه، فإنه يتم بمقتضى هذا القرار تسيير أحوالهم الشخصية والقانونية وفق ما يقتضيه القانون الفرنسي مع الاحتفاظ بجميع حقوقهم التي اكتسبوها من قبل تلغي كافة الأحكام الشرعية والمراسيم والتنظيمات والأوامر المخالفة لهذا القرار.[2]

كان قرار كريميو لا يطالبهم بالتخلي عن تقاليدهم الثقافية، ولذلك حافظوا عليها في مؤسساتهم الدينية واهتموا بالتطور السياسي والاقتصادي، الذي يفتح لهم مجالات المستقبل ويحسن ظروفهم الاجتماعية وسادت بين أبنائهم المهن الحرة.[3]

لقد منح قرار كريميوللاسرائليين الحق الانتخابي، وجعل منهم قوى يخشى جانبها ، وبالعكس من ذلك استمر اقصاء المسلمين عن الميدان السياسي.[4]

يهود الجزائر وما أصبحوا عليه بعد قانون كريميو الصادر سنة 1871 والذي ألحقهم بالعائلة الفرنسية الكبرى من مكانة وعزوتغلغل في صميم الحياتين السياسية

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، الحركة **الوطنية، مج1. ج1، ط2**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005، ص 39.

[2]- عفرون محرز، مرجع سابق، ص 367.

[3]- سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، مرجع سابق، ص98.

[4]- شارل أندري جوليان، **افريقيا الشمالية تسير**، الدار التونسية للنشر ، ترجمة: المنجي سليم، طيب بن مهري ، الجزائر، 1976، ص 45- 47.

والاقتصادية.[1] ونتج عن قرار كريميو أن اعتز اليهود بالجزائر بما نالوه من مساواة مع الفرنسيين وتفوق على المسلمين وشعروا بأنهم وحدهم الجديرون بحكم الجزائر واستقلال خيراتها، واستمر اليهود في استغلال قرار كريميو، واستعماله كوسيلة للسلطة، والتباهي بالمساواة مع الفرنسيين وكانوا يعملون حاجة رئيس الجمهورية الفرنسية الماسة الى أموالهم.[2]

إن هذا المرسوم الذي منح المواطنة الفرنسية والتساوي في الحقوق وبالتالي مع أوروبيين الجزائر إن اندماج الكيان اليهودي في الاقتصاد الاستعماري وأنصارهم في الثقافة الفرنسية ، قد انطلق في بداية القرن 20[3].

إن يهود الجزائر لا يعدون مواطنين جزائريين لأنهم تجسبوا في 1870 جملة واحدة بالجنسية الفرنسية وذلك بقانون وضعه أخ لهم كان يومئذ وزيرا في حكومة الدفاع الوطني اسمه كريميو ولا يزال يحمل اسمه حتى الآن.[4]

[1] – أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج2، ط2، عائم المعرفة، الجزائر، 2010، ص207.

1– سعد الله، االحركة الوطنية م ج 1،ج1، مرجع سابق، ص 98.

[3]– يحياوي مرابط مسعودة: **المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في الجزائر**، مج2، دار هومة الجزائر، 2010، ص 383.

[4]–فضيل الورثلاني: **الجزائرالثائرة** ، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص118.

إصلاحات 4فيفري 1919:

أرادت فرنسا أن تهدئ ما أمكن من السخط والتذمر اللذان يسيطران على مشاعر الجزائريين، فأصدر "جورج كليمانصو"[1]الذي أصبح رئيسا لوزراء فرنسا، قوانين 4 فيفري 1919 التي تضمنت الإصلاحات،[2] وبالفعل كان يبدو الإصلاح ضروريا بصفة عادية ،ولكن الإصلاحدوما يتحقق أو يتبين انه غير كاف،وهكذا في سنة 1919 وبعد مشاركة الجزائريين في النزاع العالمي الأول وضع قانون لتوسيع إمكانيات التجنيس، بالإضافة إلى تشريعي إلىالإجراءالإداري عن طريق المحكمة الإدارية وحق الترشح والتموين وغير ذلك من القضايا، المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية.[3]وذلك لما بدأ القانون الفرنسي في سنة 1865 بإطلاق اسم رعية فرنسية على جميع الجزائريين ولكن دون منحهم الحقوق السياسية المخولة للمواطن الفرنسي بطلب تجنس خاص لفئات جميع الجزائريين على هذا القانون.[4]

كانت الحكومة الفرنسية تعتقد أنه بوسعها حل القضية الجزائرية بالعمل على المصادقة على قانون 4فيفري1919 [5]،ويعد هذا النص المهم جدا ميثاق الى غاية 1947،الوضعية القانونية للمسلمين الجزائريين ويحدد القانون في الفصل الأول شروط على صفة المواطنة الفرنسية، وفي الواقع كان علىالأهليالجزاائري تقديم طلب التجنيس واستيفاء

[1]- جورج كليمانصو:(1841-1929)دكتور في الطب،رجلدولةوسياسي ،صحفي وكاتب،جمهوري الولاء في ظل حكم نابليون الثالث،شغل عدة مناصب سياسية منها وزير للداخلية ثم رئيس للوزارة للمزيد أنظر:تركي ضاهر،**أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصرإلى جمال عبدالناصر**،ط2،دارالحرام،1922،ص30.

[2]- مصطفى خياطي:**حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي** ،م.و.إ ، الجزائر، 2013، ص32.

[3]-ثينو:المرجع السابق، ص 22.

[4]- بوعزيز، المرجع السابق، ص 253.

[5] -أنظر الملحق:رقم4

عـدد معـين مـن الشـروط للحصـول علـى الجنسـية الفرنسـية ،واسـتعملت عبـارة التجـنس رغـم أنها خاطئة قانونيا.[1]

دوافع اللجوء إلى الإصلاحات:

لقـد أعلنـت الحـرب العالميـة الأولى1914-1918، فرصـة سـانحة للعمـال المهـاجرين والجنـود الجزائـريين لكـي يلتقـوا بأبنـاء فرنسـا ويعملـوا معهـم جنبـا الى جنـب في مصـانع الـذخيرة والمعامـل الحربيـة الـتي أنشـأتها الدولـة الفرنسـية لمـد الجـيش الفرنسـي بكـل مـا يحتاجـه مـن مؤونـة وعتـاد، وكـان لهـذا الاحتكـاك أثـره الكبـير في نفـوس الجزائـريين الـذين اكتشـفوا أنالفرنسـيين في أوروبـا أكثـر اتزانـا وأقـل غطرسـة مـن الأوروبيـين المقيمـين في الجزائـر، فعنـدما وضـعت الحـرب أوزارهـا عـاد الجزائريـون الى بلـدهم أيـن وجـدوا وجـوه الأوروبيـين العابسـة، وتلـك النظـرة المعهـودة الـتي تـدل علـى قلـة الإحـترام وعـدم تقـدير الجـنس العـربي، فكانـت هـذه النظـرة والمعاملـة للـذين دافعـوا علـى شـرف فرنسـا وكرمائهـا، بمثابـة صـدمة قريـة للجزائريين.

فبعـد منـاورات طويلـة بـين الحـاكم العـام في الجزائـر وبـين جـورج كليمانصـو رئـيس الحكومـة الفرنسـية ، أعلنـت الحكومـة الفرنسـية يـوم 4 فيفـري1919،باتخـاذ قـرارات سياسـية لترضية الجزائريين الذين كانوا ينادون بالإصلاحات.[2]

ولكـن لا نسـتطيع أن نفهـم بوضـوح مفعـول هـذا القـانون إلا إذا ربطنـا سـابقه بلاحقـه المسـمى "السـيناتوس كونسـيلت"، فهـذا الأخـير قـد ميـز بـين نـوعين مـن الجزائريين،الرعاياوأولئـك الـذين حـافظوا علـى حـالتهم الشخصـية كمسـلمين وبقـوا يعيشـون بالقـانون الإسـلامي،والمواطنين فهـم أولئـك الـذين تخلـوا عـن حـالتهم الشخصـية ورضـوا بالـدخول تحـت أحكـام القـانون الفرنسـي ، ولم يكـن للجزائـريين أصـحاب القـانون الأول أي

[1]- قداش، المرجع السابق، ص 44.

[2]- أبوالقاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية،1900-1930**، ج2 ،ط4،دار الغرب الإسلامي، لبنان،1992، ص 272.

حقوق سياسية ومدنية لأنهم كانوا رعايا، أما الجزائريون أصحاب القسم الثاني، فقد كانوا يتمتعون بكل الحقوق لأنهم كانوا مواطنين فرنسيين ونظرا لشرط التخلي عن الحالة الشخصية كمسلمين المربوط بالحصول على الجنسية الفرنسية ،رفض الجزائريون أن يصبحوا مواطنين فرنسيين، ورضوا بأن يبقوا رعايا غير انهم ولا سيما جماعة النخبة قد استمروا في مطالبتهم منذ أواخر القرن الماضي بالحقوق السياسية،ولكن قانون الجنسية ،1865قد منعهم من الحصول على الجنسية كما كانوا يريدون.[1]

صدور القانون ومحتواه:

نجد أن سنة 1915 عرفت بعض التحولات الاصلاحية ، لكن سنة 1916 كانت عكسها تماما،إذ استغلت الحكومة التي كان على رأسها كليمانصو ومساعده على الولاية العامة في الجزائر الحاكم العام "شارل لوتو" الذي حكم الجزائر مابين1911 الى 1918،وانتهجت سياسة القمع ضد المقاومة الشعبية هذه المقاومة التي عجلت بالإصلاحات الفرنسية لاحقا، وبعد تنصيب الحاكم العام الجديد "حونار" في 30جانفي1918 على رأس الولاية العامة في الجزائر ممكنا ووقتها قدمت الحكومة الفرنسية مشروع الإصلاحات في الجزائر الى المجلس الوطني لدراسته والنظر فيه،وقد صاغ القانون "ماريس موتي" وبعد أول قانون يحدد وضع الجزائريين بالنسبة الى اللجنة الفرنسية بعد قانون سيناتوس كونسيلت الصادر في 14جويلية1865.[2]

-جاء قانون اصلاحات فيفري 1919، وكأنه يحمل الحلوى التي تقدم للأولاد الصغار وفيه ما يلي:

1- إعطاء الحق لبعض الطبقات للحصول على الجنسية الفرنسية بشرط طلبها والرضى بالتخلي عن القانون الاسلامي وبشرط معرفة اللغة الفرنسية .

---

[1]- سعد الله، **الحركة الوطنية** ،ج2،المرجع السابق،273.

[2]- أحمد مريوش:**محاضرات في تاريخ الجزائر 1900-1954** ، ج2، ط1، دار نور الحكمة، الجزائر، د.ت،ص67.

2- حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية والمالية وتقليصنسبةتمثيل الجزائريين في هذه المجالس على الربع.

3- الإبقاءعلى ما نص عليه قانونالسيناتوسكونسيلت الذي قسم الجزائريين الى درجة أولى وجزائريين من الدرجة الثانية.[1]

4- للجزائريين الحق في الحصول على الجنسية الفرنسية مقابل توفر الشروط التالية:

- ❖ أن يكون عمر المعني مابين25و 21 سنة والأفضلية لمن يملك والده الجنسية.
- ❖ أن يكون غير متزوج.

أن لا تكون لديه سوابق عدلية ضد فرنسا أو جرد من حقوق سياسية.

- ❖ أن يكون قد خدم في الجيش الفرنسي، ويحسن اللغة الفرنسية ،أو شغل منصب أو تحصل على وسام الشرف.
- ❖ أن يكون قد توظف في الوظيف الفرنسي أو تقاضى منحة تقاعد.

-حيازة بعض الممتلكات في المدن والأرياف.

5- الجزائريون الذين لا يريدون أن يصبحوا مواطنين فرنسيين سيمثلهم في المجالس المنتخبة أعضاء منتخبين.

6- توسيع التمثيل الجزائري في المجالس المنتخبة بالخصوص في المجالس العمالية .

7- أن يكون عمر المصوت 21 سنة و أن لا تكون له سوابق عدلية.[2]

8- السماح لبعض الجزائريين المثقفين الجزائريين.

9-إلغاء القوانين الأهلية الزجرية في الشمال والجنوب.

---

[1]- بن العقون، المرجع السابق، ص 72.

[2]- مريوش ، المرجع السابق، ص 67، 68.

10-إلغاء قانون الغابات الذي كان يمنع حق الرعي في الغابات ويفرض على الناس مجانا، والغرامة الجماعية عليهم إذا ما حدث فيها حريق مهما كان السبب.

11-إلغاء الضريبة الفرنسية خاصة المفروضة على الجزائريين وفرض ضريبة عامة بالتساوي مع الفرنسيين، وكان الجزائريون يدفعون أضعاف مضاعفة ما يدفعه المواطن الفرنسي.

12- وضع حد لنهب أراضي الجزائريين الخاصة و أراضي القبائل المشاعة كل المحاولات الرامية الى مواصلة تلك السياسة .[1]

13- لها الحق في شراء واكتساب سلاح الصيد وذخيرته مثل الفرنسيين،ويدخل في ذلك حق الحصول على بعض الوظائف في الدولة، ولكن لا يحق لهؤلاء كلهم الحصول على هذه الحقوق إلا بالتخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية، على أن الذي يجري عليهم هذا القانون والذي بلغ عددهم في جميع القطر الجزائري نحو أربعمائة ألف نسمة، يجب أن يحصلوا على المؤهلات الآتية:

الضباط أو الجنود الذين خدموا في الجيش الفرنسي ،معطوبوا الحرب ، الملاكون، التجار، المثقفون بالفرنسية ذوو الشهادات الحائزون على أوسمة الموظفين، أعضاء الفرقة التجارية والفلاحية ،كل هؤلاء يشترط أن يتجاوز عمرهم خمس وعشرون وفي الوقت الذي قابل المسلمون هذه الاصلاحات ببرودة واستهزاء.[2]

الإصلاحات السياسية المتعلقة بالحقوق السياسية وتمثيل المسلمين:

عرفت الهيئة الانتخابية ، توسعا معتبرا وبدرجة أقل تمثيلا في مجالس البلديات ،الأمر الذي لفت انتباه المعاصرين،فالأحكام التي صدرت منذ عهد قريب أفرطت في التقليل من شأنها، أما قانون 4 فيفري 1919 المتضمن حقوق الأهالي السياسية ، فنص في مادته الثانية على صيغة تجعل الأهلي مواطنا وسطا بين المواطن الفرنسي والفاعل البسيط كما

[1]- حباطي، المرجع السابق، ص 33.

[2]- بن العقون، المرجع السابق، ص 72.

جاء في عرض الأسباب ، هؤلاء نصف متجنسين هم في الأساس ناجحون،وعرف المرسوم المؤرخ في 8 فيفري في مادته العاشرة أن هؤلاء الناخبين هم كل الأهالي المسلمون البالغون من العمر 25 سنة ولهم إقامة في البلدية لمدة عامين متتاليين وتنطبق عليهم احدى الشروط التالية :

- أن يكون أدى الخدمة العسكرية أو يكون مالكا أو مزارعا أو تاجرا مقيما ملزم بدفع الضريبة المهنية ،أو موظف دولة المقاطعة أو في البلدية أو متقاعد ،أو عضو في غرفة الفلاحة.[1]

بما أن الأهالي كانوا يعتبرون مواطنين فرنسيين ، فالشخص الذي أصبح مواطنا يصبح كذلك بصفة شخصية، ويستفيد من كل صلاحيات الوطن الفرنسي،ولذا يصبح خاضعا لنظام الأهالي، ويصبح له الحق في الانتخاب والترشح بالشروط نفسها التي يخضع لها المواطنون من أصل أوروبي كما يصبح له الحق في الوصول الى جميع المناصب المدنية والعسكرية،أما المسلمون الذين لم يريدوا أو لم يستطيعوا الاستفادة من هذا القانون فكانوا يعتبرون ناخبين بصفة أهالي ويحصلون على وضعية وسط بين وضعية الرعية ووضعية المواطن.[2]

ارتفع عدد هؤلاء الناخبين الى 421000في الهيئة الانتخابية البلدية في حيث كان لا يتجاوز 57044 في 1914 لمقابل 140000 ناخبا فرنسيا ، وكان أنصاف المواطنين هؤلاء لا يخضعون لنظام الأهلي، وكانوا يستطيعون نظريا الوصول الى كل المناصب، باستثناء الوظائف المسماة وظائف السلطة.[3]

[1]- أجرون، المرجع السابق، ص 880.

[2]- قداش، المرجع السابق، ص 44.

[3]- نفسه، ص 44.

إن قانون 1919 يجعل من هذا الأهلي ناخبا من الدرجة الأولى في استحقاقات الهيئة الانتخابية العالمية الاستثنائية، وفي هيئات الجمعيات الجزائرية،ولكن هذه الدواوير المرتبطة بإدارة الرؤساء البلدية هي مهمة أكثر من التي من البلديات المختلطة.[1]

قدم "جونار"حول هذه المسألة مشروعا اقتبسه من اقتراح لجنة البرلمان،أي التخلي عن كل مشروع خاص بالتجنيس مع الإبقاء على قانون الأحوال الشخصية، ولم يكن القانون الجديد أكثر ليبيرالية من القانون الإمبراطوري في 1865، الذي فتح باب التجنيس بدون شروط لكل الأهالي الذين يبلغون سن 21بالفعل ،ولم يكن قانونا محدودا كانت الصلاحيات تطالب أولا المترشحين بخمسة شروط مسبقة (أن يكون عمره 25 سنة) أن يكون له زوجة واحدة أو أعزب و أن لا يكون ذو سوابق عدلية ، أن يقيم لمدة عامين على التوالي وبالإضافة إلى ذلك فإن أحد الشروط السبعة التالية يكون قد استخدم في الجيش وتحصل على شهادة حسب السلوك و أن يحسن القراءة والكتابة بالفرنسية.[2]

قدم القانون منذ الوهلة الأولى ضمانات جديدة للطالبين، وبهذا المعنى أصبح الإجراء غير إداري بل قانوني،في الحقيقة احتفظ الحاكم العام بحق الرفض المطلق ولا يمكن للمُحاكم الانتقالإلى معارضة مبنية على غياب إحدى الشروط الضرورية (المادتين 7، 8) فطالب التجنس الذي رفضت دعوته ليس باستطاعته تجديد طلبه إلا بعد مرور 5سنوات،ويتضمن الإجراء على نسختين من الملف المقدم لعدالة الصلح وأصبح أكثر تعقيدا من مجرد التصريح الشفوي المنصوص عليه في القرار الشخصي، أو التسجيل المنصوص عليه في مشروع Moutet تشرح عرض الأسباب بلا شك أن الحصول على المواطنة هو حق معترف به وليس كما كان في سنة 1865 مجرد طلب ممكن أن ترفضه الحكومة.[3]

---

[1]- سماتي، المرجع السابق، ص281.

[2]- أجرون، المرجع السابق، ص885.

[3]- آجرون، نفسه،ص687.

ولم يكن هذا الكلام أكثر من فضفاض،لأنه تم الاحتفاظ بحق المعارضة المعترف بها للحاكم (سبب عدم الاستحقاق)، يعني بالفعل عدم الصلاحية السياسية، فالذي يجهل طول المسار الذي أدى إلى هذا القانون يمكنه الإعتقاد بأن الإدارة تستطيع إيقاف التجنس، وفي استطاعة Jonnert منحها للجان المالية في 22 ماي 1918 ، تنوي الحكومة إحاطة كليات التجنس بضمانات جديدة،وفي الحقيقة كان رفض الإدارة حول مسألة قانون الأحوال الشخصية الذي غير معنى المشروع، أو كذلك الحكم المسبق المتداول إذا لم يعتنق المسلمون كلية عادات وتقاليد فرنسية لا يمكنهم أن يصبحوا فرنسيين، ولقد تم الاحتفاظ بهذا الحكم وتأسف الشبان الجزائريون "لماذا يطلب من المسلمين ترك تقاليدهم العرقية قبل منحهم الحرية وتحسين مصيرهم.[1]على لسان الدكتور عبد السلام حاول البعض الرد بأن منح المواطنة في هذه الظروف هو مجرد نفاق بحيث نبدو وكأننا منحنا الكثير آملين أن لا نمنح أي شيء.

غير أن المشروع يعلم أن القرار المشيخي الصادر في 14جويلية1865،لا يمكن إلغاؤه باعتباره أقل تحديدا، ولهذا وضد كل سابقة قانونية تقرر الإحتفاظ بتشريعين متوازيين في موضوع التجنس.

وقد عرف عدد المتجنسين تطورا خلال الفترة ما بين الحربين ، ويظهر ذلك جليا من خلال الإحصاءات المقدمة من طرف المصالح الحكومية.[2]

[1]-أجرون، المرجع السابق، ص 687.

[2]-حباطي، المرجع السابق ،ص58.

السنوات	الحاصلون على الجنسية كل سنة حسب قانون 1919	السنوات	الحاصلون على الجنسية 1919
1919	13	1929	153
1920	39	1930	152
1921	55	1931	120
1922	67	1932	127
1923	28	1933	121
1924	92	1934	147
1925	55	1935	112
1926	62	1936	142
1927	121	1937	148
1928	87	1938	190
	2131		

لم يكن أثر قانون 4فيفري 1919 أفضل من قانون 1865 في نفوس الأهالي المسلمين رغم محتواه الذي فتح باب التجنس،وما يتضمنه من إغراءات كارتقاء الأهلي من رعية الى مواطن له الحق في المشاركة في الحياة العامة، وعلى الرغم من بساطة إجراءاته إلا انه باشتراطه كسابقه التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية لم ينل رضا كل الأهالي إلا الأقلية،فمن تاريخ صدوره الى غاية 31 ديسمبر 1938 لم يتجنس إلا 2131 أهليا جزائريا من مجموع السكان المقدر ب 6201144 أي بنسبة 0,034%وهي نسبة ضئيلة جدا.[1]

أعطت الإصلاحات السياسية والإدارية لفترة 1918 للمسلمين الجزائريين حقا فرديا يتمثل في التجنيس الذي سبق و أن اكتسبوه منذ سنة 1865، وحقا جماعيا هو التمثيل الانتخابي الأوسع في مختلف المجالس الجزائرية فقط، مع وعود بالمساواة كانت

[1] – عايدةحباطي، **التجنس ومواقف الجزائريين منه1919–1939**،رسالةماجستير،كليةالآداب والعلوم الإنسانية،جامعةالأميرعبدالقادر،قسنطينة،2004،ص126.

الإصـــلاحات محتشـــمة و أرادهـــا جونـــار كـــذلك،لكي لا تعـــرض التـــوازن الضـــروري للمستوطنة للخطر[1].

أثـار قـانون 4 فيفـري 1919 علـى غـرار كـل القـوانين الـتي حاولـت إدراج بعـض الاصـلاحات ضـمن القـانون الاسـتعماري احتجاجـات واعتراضـات شـديدة في الجزائـر، و أجمعـت كـل الصـحافة علـى القـول بـأن الجزائـر يتهـددها الخطـر أو علـى الأصـح أصـبحت هيمنـــة الأوروبيـــين في خطـــر ، وتنبـــأت مجلـــة أو صـــحيفة LeRépublicain في قسـنطينة،بالتجنس المكثـف للمسـلمين واسـتحواذهم علـى البلـديات ونشـر الحـرب الاهليـة بيـد أن صـحيفة Le messager de L 'Algerie نـددت بمستغلي القـانون وكتبـت تقـول إنهـم عصـبة مـن الشـباب مـن أصـحاب العمـائم المغـرمين بنظامنـا الانتخـابي الـذين يحـاولون اسـتغلال عـدم اكـتراث إخـوانهم في الـدين لمـا يفعلـون لكـي يجـدوا لأنفسـهم وضعيات الأسياد الصغار.[2]

رأت فرنسـا أنـه لابـد مـن عمـل شـيء للجزائـريين ، مـن قبيـل ذر الرمـاد في العيـون علـى الأقـل، فأصـدرت قـانون1919لتلغـي بـه أكثـر قـوانين الأنـدجينا السـالفة الـذكر ، تسـوي فيهـا بـين سـائر السـكان مـن حيـث الضـرائب ، حيـث كـان الجزائريـون يـدفعون أكثـر مـن الأوروبيـين وكانـت علـيهم،إلى جانـب ذلـك ضـرائب خاصـة بهم،أمـا مـن ناحيـة الحقـوق السياسـية فقـد اكتفـت قـوانين فيفـري بزيـادة عـدد النـاخبين الجزائـريين بعـدما كـانوا في دائـرة خاصـة ضـيقة لا يتشـارك فيهـا إلا التجـار و أصـحابالأملاكوخيبت هـذه الإصـلاحات آمـال الجميع.[3]

عـرف عـن السياسـة الفرنسـية علـى أنهـا كانـت دومـا أشـبه مـا تكـون بـذر الرمـاد في أعـين الجزائـريين، إلا أنـه هـذا الاجـراء الفرنسـي مقارنـة بمـا سـبقه مـن القـوانين كـان يتضـمن بعـض المحاسن والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية :

---

[1] حباطي، المرجع السابق،ص127.

[2] – آجرون، المرجع السابق، ص 892.

[3] – المدني، المرجع السابق، ص 162.

توسيع دائرة التمثيل في مجالس الانتخابات العمالية والمالية إذارتفعت نسبة التمثيل الجزائري من 20 بالمائة الى 33 بالمائة أي ارتفع عدد الممثلين المسلمين من 18 في عام 1914 الى 29 في 1919، وذلك ما قرب المواطن أكثر من معرفة بعض الحقائق التي كانت غائبة عنه سابقا بل شعر بأحقيته في عملية تمثيل الجزائريين وتقديمهم مطالبهم.[1]ومن مظاهر الايجابية أيضا توسيع القسم الانتخابي الجزائري واسترجاع العمل بنظام الجماعة ،وحق الجزائريين في المشاركة في الانتخاب رؤساء بلديات ولكن هذه المجالس كانت غير حاسمة وقليلة إلى درجة أنها لم ترض لا مطالب الجزائريين قبل الحرب ولا مشاريع الزعماء الفرنسيين خلال الحرب.ولا تضحيات الجزائريين من أجل " أشرف جميع المبادئ"،و لا الأوضاع العالمية الجديدة التي خلقت نتيجة للحرب الكبرى ولهذه الأسباب يمكن أن توصف اصلاحات 1919 بمضادة للديموقراطية ومضادة للوطنية وغير واقعية[2].

ومن الواجب أن نقول أن هناك من اعتبر هذا القانون إصلاحا هاما،كما أن هناك من اعتبره عملا ضئيلا، فالكاتب "بيربار" الذي كان احد المؤيدين البارزين للحكم الفرنسي في الجزائر قد قال أنه أهم الاجراءات التي كانت مقدر لها أن تربط الاهالي الجزائريين شيئا فشيئا بعملنا الحضاري في الجزائر و أن تساعد على ترتيباتهم السياسية هو قانون 1919.

أما شارل أندري جوليان الاشتراكي الفرنسي،فقد اعتبر قانون 1919 أهم تشريع قبل دستور 1947،ولكنه انتقده لوضعها لعراقيل أمام حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية.[3]

وهناك رأي نموذجي حول هذا الموضوع عبرت عنه الإقدام الجريدة الوطنية التي كانت عندئذ حديثة الصدور، ففي إحدى افتتاحياتها يقرأ المرء ما يلي رغم أن

---

[1]- بوحوش، المرجع السابق،ص218.

[2]سعدالله، **الحركة الوطنية، ج1**،الالمرجع السابق،ص275.

[3]- نفسه، ص275.

الإصلاحات قد خطت خطوة أساسية بخصوص مشكل الأهالي فإن العمل الذي وضعت خطوطه العريضة قبل الحرب مازال باقيا على حاله، وقد كتب الأمير خالد مقالا في جريدة الأخبار التي توجهها الحكومة الفرنسية عارضفيه فكرة التجنس.[1]

لقد فرق هذا القانون بين الرعايا الفرنسيين الجزائريين وبين المواطنين الفرنسيين بنفس الطريقة التي فرق بينهم بها قانون الجنسية 1865،وقد تجاهل الحركة الوطنية الجزائرية و أكد وضع الجزائر باعتبارها مستعمرة كما أنه فشل في وضع حد لقانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية،و أخيرا أهمل قضية التمثيل الجزائري في المجلس الوطني الفرنسي أو في مجلس خاص ينشأ في باريس، فإذا كان القانون قد شمل في بعض إيجابياته فإنه لم يخل من السلبيات والنقائص وهذه بعضها[2]:

1- لم يلغ القانون الجديد القوانين الإستثنائية مثل قانون الأهالي العنصري.

2-حدد الإنتخاباتبالإقامة،ليستفي البلدية وهذا ما منع من الحقوق السياسية للعديد من الجزائريين وحتى من الفئة المهاجرة.

3-خدم القانون الفئة الموالية لفرنسا،مما عمق من الهوة بين الجزائريين ببعضهم البعض وأعطى امتيازات لفئة قليلة دون غيرها وهي الفئة الساحقة من الأهالي.

4-اهتم بمنطقة الشمال المأهولة بالمعمرين و أهمل الجنوب الواسع الذي ظل تحت الحكم العسكري الى غاية صدور دستور 1947، ولو أن ذلك الإجراء ظل ساريا على الورق لا غير.

5-اشترط القانون على الجزائريين التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية.[3]

6- لم يشر القانون إلى تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي على غرار الأوروبيين.

---

[1] -سعد الله، الحركة الوطنية،ج،1 المرجع السابق ،ص278.

[2] -نفسه ،ص275.

[3] -نفسه،ص276.

-نتائج قوانين 4 فيفري 1919:

كانت اصلاحات 1918-1919 غير كافية ومخيبة للآمال، ولم يحصل المسلمون على تمثيل لهم في باريس، ولم تلغ الصلاحيات التأديبية التي كان يمارسها الحكام الإداريون، وكذا العقوبات المتصلة بقانون الأهالي ، وفي النهاية تم الابقاء على المحاكم الخاصة، وبذلك يفسر الاستقبال الفاتر الذي خص به الشباب الجزائري اصلاحات 1918-1919 وكتبت صحيفة "الإقدام" ، حتى و إن كانت الاصلاحات تمثل خطوة نحو الأمام فيما يخص موضوع الأهالي، فإن المشروع الذي رسمت معالمه الأولى قبل اندلاع الحرب مازال كاملا كما هو، و أكد المدير لهذه الصحيفة "الصادق دندن" مع بعض الشعور بالعبث[1]:

" لم نتقدم، ولم نقم إلا باسترجاع ما ضاع في عام 1884 (حق انتخاب رؤساء البلديات) ،وفي الرابطة الوهرانية لحقوق الإنسان كتب المعلم الفاسي، وهو من المجنسين في أكتوبر 1919، " لم يلغ القانون المحاكم الخاصة ، بل حصر الأهالي في مجالس المستعمرة ضمن عدد محدود الى الحد الذي يجعلهم لا يقدمون أي عمل... إن المسلمين يطالبون باستحداث هيئة انتخابية أهلية تمكن من ارسال بعض النواب الى البرلمان" وكانت صحيفة الاقدام قد صرحت بأن الشباب الجزائري يريدون ممثلين حقيقيين وليس بني نعم نعم(ويوي) الذين يسلط عليهم سوط العذاب ، إن فكروا مرة واحدة في قول كلمة لا.[2]

وهكذا تكون لدى المسلمين المسيسين عموما، المتجنس منهم وغير المتجنس فكرة" إن هذا القانون أفضى الى الحد الأدنى من الحقوق السياسية بعد تقديم اعتبارات حسن النية".

[1] - آجرون:المرجع السابق،ص444.

[2] -نفسه ،ص444.

ومع ذلك أدى قانون 1919 الى فتح الباب على المواطنة الجزائرية ، حتى ولو لم يقدر الشباب الجزائري أو التقليديون ذلك حق قدره ، فمن خلال تشكيل هيئتين انتخابيتين إحداهما للمسلمين والأخرى للفرنسيين وفصلهما عن بعضهما بصورة شبه مطلقة ،عبر شروط جديدة تخص التجنس، ورفض كل صلة ولو كانت غير مباشرة أو مجرد تمثيل مع فرنسا، وجد المسلمون أنفسهم مهيئين فقط لحياة سياسية مستقلة ، وفي وقت كانت تطمح فئة من النخبة المسلمة الجزائرية، الى الاندماج ضمن المواطنة الفرنسية، يمكن أن يكون قانون جونار الذي بدأ في 1919 كتتويج لجهود الليبيراليين في فرنسا الأم بتخلي فرنسا عن سياستها الرامية لادماج الجزائريين.[1]

مشروع القانون الخاص "دستور الجزائر 1947:

لمواجهة وإحباط نضال الجزائريين في سبيل حقوقهم وسعيا منها للحد من نقمتهم ،وكذا لطمأنة المستوطنين على مستقبلهم بالجزائر ايضا، عادت فرنسا الى سياسة الاصلاحات.[2]وتحت ضغط الأوروبيين و اخيرا اعادة صياغة الإمبراطورية الإستعمارية الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية ،قد خلصت سنة 1947إلى تأسيس قانون عام خصوصي للجزائر مع تجهيزها بمجلس خاص بها.[3]

في سبتمبر 1947 صوت البرلمان الفرنسي على قانون جديد للجزائر رغم معارضة الرأي العام المسلم كان في بعض جوانبه عودة إلى قانون 1900،وبالرغم من الحقوق المبالغ فيها التي أبقى عليها لفائدة الفرنسيين المجموعين في الهيئة الناخبة الأولى،فإن هذا القانون قد تعرض للتخريب وافرغ من محتواه وحول بواسطة التزوير الإنتخابي الذي رفعوه الى درجة نظام حكومة الى نوع من خداع البصر.[4]

---

[1]- أجرون، المرجع السابق، ص 444.

[2]- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصرة، 1930-1989**، ج1،د.ط، دار المعرفة ، الجزائر، ص466.

[3]- ثينو، المرجع السابق، ص 22- 23.

[4]- عباس، المرجع السابق،ص63.

وقد محى القانون التمييز بين الجزائر الأصلية و أقاليم الجنوب،ويمكن أن يسند هذا القانون الى المادة 86 من الدستور السابق،الذي كان يسمح للمشرع بإنشاء وحدات إدارية معمقة تضم عدد من الجماعات الإقليمية التي تنتمي الى نظام قانوني واحد.[1]

ظروف و أسباب صدوره:

هناك جملة من الأسباب التي عجلت الإدارة الاستعمارية الى العودة من جديد الى العمل بأسلوب الإصلاحات، ولعل من بين هذه الأسباب تظاهر إدارة الاحتلال بالاستماع للمطالب الوطنية، و أخذهابعين الاعتبار القضية الجزائرية، وظهر ذلك من خلال سلسلة اصلاحات التي كانت تطرحها من حين لآخر لذر الرماد في الاعين مثل اصلاحات جورج كليمانصو1919 وكذا مرسوم ديغول في 7 مارس 1944، الذي خيب آمال الجزائريين.[2]

كما كان لنشاط وضغط الجزائريين عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية، وخلالها بصدور بيان فبراير 1943 وأثره الواضح على التحول في سياسة الولاية العامة ، بعدما تمكن فرحات عباس من جمع أجنحة الأطياف السياسية و أرسل العديد من المنظمات الدولية حول الشأن الجزائري، وطالب بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم بأنفسهم ، كما لا ننسى النهاية المأساوية المترتبة عن مجازر 8 ماي 1945، وآثارها الوخيمة التي عمقت من جرح الجزائريين ، بل وزادتهم إصرارا على السعي قدما لتحقيق المكاسب الوطنية.[3]

الدستور الخاص ومحتواه:

لقد صادق البرلمان الفرنسي على دستور الجزائر تحت رقم 1853/47 بتاريخ 20سبتمبر 1947،ووقعه كل من الرئيس الفرنسي فانسانأوريول ورئيس الحكومة بول رمادييي في غياب الممثلين الجزائريين المقاطعين له،ويتضمن هذا الدستور 8 أبواب و

[1]- حسنين، مرجع سابق، ص 318.
[2]- مريوش، المرجع السابق، ص 421.
[3]- نفسه، ص421.

60مـادة موزعـة علـى ميـادين مختلفـة بـين مـا هـو سياسـي و اقتصـادي واجتمـاعي وثقـافي و ديـني، وهـو بمثابـة قـانون أساسـي لتنظـيم حالـة القطـر الجزائـري وقـد لخـص محتـواه توفيـق المدني.[1]

يمكن إدراج نقاطه فيما يلي:

1-الـبلاد الجزائريـة قطعـة مـن الأرض الفرنسـية تتـألف مـن ثـلاث مقاطعـات يتسـاوى سكانها فيالحقوق والواجبات، جنسيتهم فرنسية.

2-المسـلمون يحـافظون علـى حـالتهم الشخصـية الإسـلامية،ولا يحـول ذلـك بيـنهم وبـين الحقوق السياسية .

3-تتمتـع الأرض الجزائريـة تحـت سـلطة الـوالي العـام بنظـام خـاص تقتضـيه طبيعـة أرضـها وحالـة سـكانها،وهذا النظـام يقتضـي إنشـاء مجلـس جزائـري ينتخـب الفرنسـيون و المسـلمون الـذين يتشـاركون معهـم في الإنتخـاب نصـفه أي 60 نائبا،وينتخـب المسـلمون الـذين لا يشـاركون الفرنسـيين أي غـير المثقفـين أو المـوظفين أو قـدماء الجنـود نصـف آخـر، أي 60 نائبا وتكون الرئاسة متداولة بين قسمين كل سنة.[2]

4-يتـولى المجلـس دراسـة ميزانيـة الجزائـر واقـتراح المشـاريع المختلفـة الإقتصـاديةوالإجتماعية ونحوها ولا تكون قراراته نافذة إلا بموافقة الحكومة الفرنسية.

5-القوانين الفرنسية تنفذ في القطر الجزائري بعد المصادقة عليها من قبل المجلس الجزائري.

6-يتسـاوى لتمثيـل الجزائـريين في المجلـس الـوطني الفرنسـي بـباريس عـدد مـن النـواب الفرنسيين المستوطنين بالجزائر.

7-اللغة العربية لغة رسمية ثانية بعد اللغة الفرنسية.

8-فصل الدين الاسلامي عن الدولة.

---

[1]- مريوش، المرجع السابق، ص 423.

[2]- المدني، المرجع السابق، ص 182.

9-تساوي الجزائريين مع الفرنسيين في الوظائف العسكرية والمدنية علىالسواء.
10-المادة الرابعة يحق للمرأة الجزائرية المشاركة في الانتخابات.
11-الغاء البلديات المختلطة في القطر الجزائري والحكم العسكري في الجنوب.

يتكون حول مجلس الحكومة مركزمن6 رجال نصف من الجزائريين والباقي من الفرنسيين ويتولى تنفيذ قرارات المجلس.[1]

ونصت المادة 2/82 من الدستور على أن احتفاظ المواطنين بقانون أحوالهم الشخصية لا يمكن أن يكون سببا في حرمانهم من كل أو بعض الحقوق والحريات المرتبطة بصفة المواطن الفرنسي، وصارت صفة المواطن الفرنسي لكل أهالي الجزائر طبقا لدستور سنة 1947، وطبقا لقانون سنة 1947،قد تغير وضع الجزائر منها الاداري من ناحيتين أولى هي إدماج اقاليم الجنوب في الجزائر والثانية هي اعتبار المجموعة الناشئة من مقاطعات الجزائر العاصمة الأصلية ومقاطعات الجنوب وحدة إدارية ذات شخصية قانونية قائمة بذاتها ، فبرزت بذلك شخصية الجزائر كوطن واحد بعد أن كانت مقطعة الأوصال الى مقاطعات منفصلة على رأس كل مقاطعة منها مدير.[2]

جاء هذا الدستور مكرسا لنظرية الإدماج التي انتهجتها فرنسا في الجزائر لتفرنس الشعب ويصبح تابعا لها من خلال قانون الجنسية ،فلم يكن هذا الدستور أقل أهمية من سابقيه،كونه وضح المخططات الإستعمارية لصهر الشعب الجزائري في الوطن الأم فرنسا.

[1]- مريوش، المرجع السابق، ص 424.
[2]-حسنين، المرجع السابق، ص 318، 319.

رد فعل المعمرين وتيارات الحركة الوطنية:

لم يأت قانون الجزائر بجديد فيما عدا إحداث جمعية جزائرية متساوية الأعضاء،تتألف من 120 عضو،60 لكل هيئة انتخابية ينتخبون بالاقتراع العام،ويحدد نصفهم كل ثلاث سنوات لم يستقبل القانون استقبالا حسنا في الجزائر، إذ رفض الأوروبيون والمسلمون هذا التحكيم الآتي من فرنسا ، ومن دون شك أن ردود الأفعال كانت متفاوتة في مواقفها من دستور الجزائر انطلاقا من محتواه.[1]

موقف المستوطنين:

رفض المستوطنون هذا القانون الاساسي باعتباره يمثل تخليا من جانب فرنسا عن الجزائر بزعمهم ويجعلهم طعمة للمسلمين ، وعبروا عن سخطهم عليه بتقديم الأعضاء الأوروبيين في مجلس ولاية الجزائر استقلالهم وتصويتهم في الانتخابات البلدية التي جرت في أكتوبر1947على قوائم الاتحاد الجزائري unionAlgerien وتجمع الشعب الفرنسي (R.P.E) الذين نددوا بهذا القانون.[2] فقد أزعج هذا القانون أوساط المعمرين الذين تحركوا لتهديد الحكومة الفرنسية بالتمرد في حالة اقرارها لقوانين لا تكون في صالح الجزائر الفرنسية، ومن بين الذين تبنوا هذا الطرح"قونيانفور" الذي صرح مهددا باللجوء الى الحرب الأهلية في حالة ما إذا تمت المصادقة على نظام أساسي للجزائر، وفي نفس الوقت ذهب رئيس مجلس عمالة الجزائر في رسالة موقعة من طرف ثلاثة وعشرين من رفاقه جاء في نصه" لو أن المجلس الوطني يزود الجزائر بقانون يخدم مصالح المعمرين فإن ممثلي الأقلية الاوروبية لن يترددوا في التوجه الى غير الميتروبول.[3]

كما هدد العديد من النواب الفرنسيين الجمعية لعدم الإمتثال للقانون وقد أشار الى ذلك النائب فرنان "شوفاليي"،بقوله أن الغالبية من الفرنسيين أصلا يرفضون تطبيق قانون

[1]- آجرون، المرجع السابق، ص 965.

[2]-بلاح، المرجع السابق، ص 470.

[3]-عبد الكامل جويبة: الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946-1954،د.ط، دار الواحة للكتاب ، الجزائر(د.ت)، ص 153.

لا يضم أحكاما تضمن لهم الأمن الضروري لمتابعة مهمتهم. وبنفس الوتيرة صرح أحد النواب يقول: "فالجزائر لا تشكل أمة ولن يكون لها سوى الفوضى والمأساة في الجمهورية الجزائرية المستقلة،و أن استقلال الجزائر أغلوطة تاريخية،وأنها مغامرة مظلمة ستجعلها تتخلى عن ماض من التاريخ المشترك وستدفعها للانطلاق من جديد من الصفر،فالجزائر ليست أمة ولن تستطيع أن تكون أمة واحدة، وقد أضر الوطن بقضية الأهالي والجزائر عبارة عن فسيفساء من الشعوب والقبائل وفريسة سهلة للغزاة.[1]

وككل مرة يشتم فيها المعمرون رائحة مشروع إصلاحي لفائدة الجزائريين يتحركون ويتكتلون مستخدمين كل وسائل الضغط والتهديد، فقد رأينا سابقا كيف هددوا ومعهم النواب الناطقين باسمهم بالإستقالة والتمرد في حالة اعتماد مشروع النواب الجزائريين الذي تقدم به نواب حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وذهبوا حتى إلى عدم السماح بالمناقشة.[2]هذا عن ورفض المستوطنين للدستور ترى كيف كانت مواقف الجزائريين.

موقف الجزائريين:

نظرا لعدم استشارة الجزائريين وعدم إشراكهم في صياغته ولتكريسه تبعية الجزائر لفرنسا وعدم اعترافه بالشخصية الجزائرية ناهيك عن تقرير المصير ، وعدم اعطائه الجزائريين تمثيلا حقيقيا في المؤسسات الجديدة فقد نددوا به وانتقدوه ،ومن ذلك ما وصف به الشيخ البشير الإبراهيمي ذلك "الدستور" بأنه دستور أعرج أبتر لا يسمع ولا يبصر ، لم يؤخذ رأي الأمة الجزائرية في وضعه ولم يسمع صوتها في دفعه، لكن الحركة الوطنية اضطرت لعدم امتلاكها بديلا معتبرا وخوفا من التهميش والعزلة من جهة أخرى إلى محاولة الإستفادة من ذلك الدستور ، عبر عن ذلك البشير الإبراهيمي في العدد التاسع من مجلة البصائر 29 مارس 1998، بدعوته إلى إستغلال ما في الدستور من خير و لو كان كقطرة في بحر، وإلى الإشتراك في الانتخابات المختلفة وناضلت في سبيل

[1]- مريوش، المرجع السابق، ص 425.

[2]نفسه،ص155.

تطبيق بعض بنود الدستور كترسيم اللغة العربية ، فصل الدين عن الدولة و إلغاء الحكم العسكري عن الجنوب لكنها لم توفق نتيجة تزوير الإنتخابات والقمع والمناورات الإستعمارية الدينية.[1]

إن قرار القانون التنظيمي والمصادقة عليه في غياب ممثلي الشعب الجزائري، قد أخذت رد فعل عنيف لدى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي أمر مشاريه بالاستقالة من مجلس الجمهورية،وقد تم ذلك بواسطة رسالة 39 تحمل تاريخ 31-8-1947 تورد نصها فيما يلي: نظرا لأهميتها وعمق ما جاء فيها من أفكار" للسيد رئيس مجلس الجمهورية باريس" مع كل الاحترام يشرفنا أن نحتج ضد قانون الجزائر التنظيمي الذي فرضه البرلمان الفرنسي على أغلبية السكان الجزائريين، وعلى هذا الاساس نوجه لكم استقالتنا من عضوية مجلس الجمهورية.[2]

لكن رجال الحركة الوطنية الجزائرية لم يقفوا أمام الهجمة المبكرة للمعمرين موقف المتفرج بل تحركوا بدورهم في محاولة لكسب الأصوات المساندة في الأوساط الفرنسية المعتدلة، حيث تحفظ فرحات عباس من محتوى الدستور واعتبره لا حدث وقاطع نوابه هذه المهزلة المفبركة لذر الرماد في أعين الجزائريين لا غير،و عبر عن ذلك بقوله "لم يعلم الشعب الجزائري بذلك القانون الجديد ولم يخض فيه،إنما ناب في ذلك الفرنسيون فقط فإنه إذا نتيجة عقد اتفاق بين فرنسا وفرنسي الجزائر.[3]

أما جمعية العلماء المسلمين فقد رفضته هي بدورها جملة وتفصيلا و عبر عن ذلك بصراحة البشير الابراهيمي الذي اتهم إدارة الإستعمار بكونها لم تراعمطالب الجزائريين الأساسية ولم تشرك القيادات الوطنية في كل ما جاء في محتواه.[4]

---

[1]-بلاح، المرجع السابق، ص 470.

[2]- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج 1، منشورات اتحاد الكتاب العرب،1999، ص118.

[3]-جويبة، المرجع السابق، ص 155.

[4]- مريوش، المرجع السابق، ص 426.

وهكـذا يشـاء هـذا الدسـتور أن تبقـى الجزائـر قطعـة مـن فرنسـا و أن تكـون جنسـية الجزائـري فرنسـية، و أن لا تملـك الجزائـر شـيئا مـن التشـريع و أن تبقـى الجزائـر دون حكومـة ودون كيـان دولي للقـانون.[1]للأسـف الشـديد قـد فـرض مـن البدايـة عـدد مـن الحـواجز فقـد كان التمييز دائما بين المواطنين من جهة والأقلية المسلمة.[2]

والحقيقـة أن هـذا الدسـتور المزيـف، و إن كثـرت حولـه المناقشـات لا يزيـد علـى أنـه أقـر الوضـع الحاضـر و لم يعـترف بـأي حريـة أو حـق للجزائـريين ، وكـل مـا ورد فيـه بهـذا الصـدد هـو إلغـاء نظـام الـدوائر الممتزجـة وإلغـاء نظـام الحكـم العسـكري،ورغم هـذا الإعترافففـإن المجلـس الجزائـري قـد أقـر بقاءهمـا، وبالجملـة فـإن هـذا الدسـتور قـد فـرض فرضـا علـى الشـعب الجزائـري وانتخبـوا لـه مجلـس أسمـوه المجلـس الجزائـري وهـو لا يعـد أن يكـون شـبيه بـالمجلس الـذي كـان قبـل الحـرب مجلـس النيابـات الماليـة ،ثم رغبـات الشـعب بـالمجلس الـذي كـان يطالـب بالإسـتقلال التـام ولاحـق لـه في التشـريع وسـن القـوانين ولا سـلطة علـى الإدارة إلا عـن طريـق التصـويت علـى الإعتمـادات المتخصصـة لهـا، وهـو مـع ذلـك خاضـع للولايـة العامـة[3]إن دسـتور 20سـبتمبر 1947،الـذي كـان عبـارة عـن فبركـة بـين المسـتوطنين والحكومـة الفرنسـية أظهـر انعـدام المسـاواة بـين الجزائـريين والأوروبيـين مـن حيـث الـتمثيـل الفرنسي.[4]

صـار واضـحا لنـا أن هـذا القـانون فـرض فرضـا علـى الشـعب الجزائـري، وهـذه سياسـة الإسـتعمار الفرنسـي الأزليـة لاخضـاع الجزائـريين، والـتي تـأتي تـارة بإصـلاحات وتـارة أخـرى بمشاريع وهذا بكل مايخدم مصلحتها بغض النظر عن تقبل الجزائريين أو رفضهم لها.

---

[1]- المدني، المرجع السابق، ص 183.

[2]- قداش، المرجع السابق، ص 95.

[3]- بوعزيز، المرجع السابق، ص 124.

[4]- حسينة حاميد:**المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962** ، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص 59.

خلاصة:

نستنتج مما سبق أن الغرض الذي تمت ملاحظته في أغلب القصص الاستعمارية بين الحربين هو إدماج الأهالي في الأقلية الأوروبية،هذا الإدماج الذي كان حلما لفرنسا جسدته في مشاريع التجنيس بدءا بمشروع السيناتوس كونسيلت، و رأت أنه السبيل الوحيد لتحرير الأهالي من نفوذهم الديني باعتباره يعترض سبيل تطورهم،بحيث سهلت عليهم الحصول على المواطنة الفرنسية،على إثر قانون 4فيفري 1919،وهو عبارة عن اصلاحات أتت بمثابة الحلوى لتلهية الأولاد،والذي وسع القاعدة الانتخابية للمسلمين.

يتضح من سياسة فرنسا أن فكرة التمدن من أهم الوسائل التي اعتمدت عليها للقضاء على الدين الإسلامي ،إضافة إلى ما سبق فقد أقرت القانون الخاص بالجزائريين والذي ينص على أن تبقى الجزائر قطعة من فرنسا،وأن تكون جنسية الجزائري فرنسية وأن لا تملك الجزائر شيئا من التشريع،لكي تبقى دون حكومة ودون كيان مستقل،فحقيقة هذه المشاريع مزيفة ولم تقر بأي حرية تجاه الجزائريين .

III–موقف اتجاهات الحركة الوطنية من التجنيس

1– موقف النخبة الاندماجية

أ– اسماعيل حامت

ب– شريف بن حبيلس

ج– الأستاذ صوالح

د– المعلمين الأهالي

2– موقف الأمير خالد من التجنيس.

3– موقف الحركة الإصلاحية القرن العشرين

أ– عمر بن قدور

ب– عمر راسم

ج–موقف جمعية العلماء المسلمين.

4– موقف فيدرالية المنتخبين

أ– صالح بن جلول

ب– فرحات عباس

5– موقف الاحزاب السياسية

i. **الحزب الاستقلالي (نجم شمال افريقيا – حزب الشعب)**

ii. **الحزب الشيوعي**

iii. موقف اتجاهات الحركة الوطنية من التجنيس.

النخبة المثقفة الاندماجية

إنهم أقلية محدودة جدا من المثقفين بالثقافة الفرنسية على الخصوص، يمثلون بعض قدماء التلاميذ المتخرجين من مؤسسات التعليم الفرنسية و من مدارس العسكرية الاسلامية و الثانويات و الكليات، أما بالنسبة لهم فنجد من بينهم فئة العسكريين و المدرسين بالإضافة الى بعض الموظفين والأطباء المهنيين و الصحفيين و التجار، تبنى هؤلاء أفكار الغرب و نمط عيشه و طريقته في العمل، و قد اختلفت معتقداتهم الدينية و اتجاهاتهم الفكرية.[1]

في المجتمع الجزائري فظهرت من بينهم شخصيات كانت لها الصدارة على الساحة الجزائرية ،نذكر من بينها الشريف بن حبيلس الذي يعد أحد الأعضاء الأكثر تأثيرافي حركة الشبان الجزائريين، و برز إلى جانبه الدكتور مرسلي الذي كان أحد أعضاء القياديين لهذه الحركة بمقاطعة قسنطينة، كما كان رئيسا لرابطة المواطنين الفرنسيين من أمل أهلي، و قد قدر عدد المتجنسين سنويا حوالي 30 متجنسا فيما بين 1865-1890 أما الذين تقدموا بطلبات التجنيس منذ 1865 الى غاية 1916 فقد بلغ عددهم 2207 تمت الموافقة على منح الجنسية ل1725 منهم و رفض 482 طلبا.[2]

1- موقف النخبة الاندماجية

صار واضحافي هذه المرحلة أن مسألة التجنيس مرتبطة تماما بالقانون الأساسي للأحوال الشخصية الإسلامي،وقد صارت هذه المسألة موضوع توتر بالنسبة إلى المجتمع الجزائري عموما وبالنسبة للنخبة الجزائرية علي وجه الخصوص.ذلك أن هذا الموضوع مرتبط أساسا بالإسلام وذلك فقد عرف جدلا في أوساط النخبة الجزائرية القابلة

---

[1]-كريمة بن حسين، "**المتجنسون مواقفهم، أفكارهم و طموحاتهم**"، مجلة العلوم الانسانية ،العدد 90 ، ديسمبر2008، ص129.

[2]- بن حسين، المرجع السابق ص 130.

للتجنيس والرافضة له.فنجد "**إسماعيل حامت**[1]". الذي لفت الأنظار إليه منذ صدور كتابه"مسلمو شمال إفريقيا"لأنه دعا فيه إلى أن تلعب النخبة دورا أساسيا في الحياة السياسية،ورغم أنه عاصر مدرسة الشيخ محمد عبده وزيارته للجزائر سنة1903وتأثيره في أمثال محمد بن مصطفى خوجة وعمر راسم وعبد الحليم بن سماية،فإنه كان يبدو بعيدا عن تأثير هذه المدرسة الإصلاحية"الشرفية"،وكلما كان يعنيه هو وصف مآل إليه المجتمع الجزائري في نظره من التأثير الفرنسي حسب جريدة"المبشر"[2].

يقول إسماعيل حامت،إنه أصبح في الجزائريين من يكتب بالفرنسية مثل بن رحال والطيب مرسلي،وأن من الجزائريين من أصبح محاميا وصحفيا،وصحفيا،ومترجما وعسكريا وأستاذا،وكلهم من النخبة،كما ضرب أمثلة أخرى على الاستعداد للذوبان،وذلك بالزواج المختلط الذي بدأه كما قال، رجال الدين أمثال شريف وزان وأحمدالتيجاني وأبو بكر،وهذامايؤكد وجوه فئة مستعدة لتقليد أوربا،وهو يسميها هم الفئة"المتروبنة"،وقد ادعى أن أول من انضم إلى الفرنسيين هم رجال الدين.[3]

إسماعيل حامد قد بني رأيه حسب"غوتييه"على أن الإدماج في المراكز الأوروبية حقيقة واقعة،وأنه ينتمي إلى هذه المراكز،وقال حامت إن الدين الإسلامي أكثر الأديان تسامحا لذلك والغريب أن حامد قد جند قانون الأرض سنة1863الذي استلب الجزائريين مابقي لهم من أرض بالإسم"الملكية الفردية، واعتبره كرما وتكرما من الفرنسيين كما نوه بفائدة الإستطان الفرنسي لما فيه من فوائد تعليمية،فهو في نظره ضرورة للازدهار الاجتماعي.[4]

---

[1]-ولد بالعاصمة في 4غصت 1857،ودرس بها العربية والفرنسية،وأصبح من المترجمين في الجيش الفرنسي،تخرج من المدرسة السلطانية،أصدر كتابه مسلمو شمال إفريقيا للمزيد أنظر سعد الله،**تاريخ الجزائر الثقافي**، ج6،ص323.

[2]-سعد الله، ص238.

[3]-نفسه، ص238.

[4] -نفسه، ص240.

وقد كان إسماعيل حامد يروج لفكرة انفصال الجزائر عن العالم العربي الإسلامي وأصدر مؤلفه سنة 1906 ،الموسوم مسلمو شمال إفريقيا LES MUSULMANS DE L'AFRIQUE DU NORD الذي كان حسب" ديبارمي " يدين فيه توجهات العروبة التي بدأت تظهر في الجزائر ،ويدعو إلى وحدة البربر والأوروبيين بالجزائر ويقترح استبدال الروابط الدينية الإسلامية برابطة الوحدة تحت مظلة الحضارة الفرنسية .[1]

يبدو أن إسماعيل حامد كان متأثرا بمعالم الحضارة الفرنسية ،متبنيا فكرة إدماج الجزائر بفرنسا رغم أنه لم يظهر إن كان مجنسا بالجنسية الفرنسية أم لا ،المهم أنه كان مواليا لفرنسا بأفكاره ومعتقداته .

-الشريف بن حبيلس:

يمثل الشريف بن حبيلس،[2]تلك الفئة من المتجنسين المتكونين في المدرسة الفرنسية والذين تعلقوا بفرنسا وتشبعوا بثقافتها ،وتبنوا أفكارها ،ويعد كتابه"الجزائر فرنسية من منظور أحد الأهالي" " l'Algérie française vu par un indigène"،المنشور سنة 1914 شهادة تاريخية مطابقة لإيديولوجية المتجنسين ،وهو كما وصفه المؤرخ" أجيرون " عبارة عن مرافعة رزينة ،ولكنها عاطفية موجهة نحو الفرنسيين في صالح أولئك الذين جاؤوا بحماس لأخذ مكانة لهم ضمن العائلة الفرنسية ،مبتعدين بذلك إلى الأبد عن مجتمعهم الأصلي،الأهلي جزائري تربى على مقاعد المدرسة الفرنسية ويحب بعمق الاسم الجميل لفرنسا[3].

مدح بن حبيلس فرنسا لجلبها الأمن والهدوء والطمأنينة إلى الجزائر التي كانت تعيش قبل الاحتلال في الاضطراب والفوضى ،متبنيا في ذلك وجهة نظر المستعمرين في القول بأن الجزائر كان يسودها جو من العنف وعدم الاستقرار بسبب الصراعات القبلية

1- العمري، المرجع السابق، ص 162.

2- بن حبيلس:هو رئيس ودادية قسنطينة ،من دعاة التجنيس وعضوا بارزا في نادي صالح باي بقسنطينة . القضاة المسلمين الجزائريين،وأمينا عاما لاتحادية النواب.

3- قدا درة، المرجع السابق،دص .

والهمجية وغياب الشخصية التاريخية لها ،أما فيما يخص الاستعمار فقد خصص له مدحا متحمسا ،فبالإضافة إلى المحاسن الاجتماعية والاقتصادية التي قدمها للأهالي الذين هم مدينون له بها ،فانه منح للبعض الثروة وللأغلبية الرفاهية وللجميع رغد العيش والهناء وحالة صحية أحسن ...،"انه أحدث تغييرا جذريا في معالم المجتمع الجزائري،إذ مكنه من الخروج من حالة الخمول المستحكمة فيه منذ قرن من الزمن،ويضيف بن حبيلس:للإستعمارإيجابية أخرى هي إقناعه" للأهالي بأن الاحتلال الفرنسي دائم ولا مفر منه [1]. "

يظهر بن حبيلس في كتابه الصادر سنة 1914،احتقاره للوسط التقليدي ،ويرفع في المقابل شأن الحضارة الغربية يقول:"هذا الحكم عبارة عن اعترافات محتشمة صادرة عن أنديجان جزائري تربى على مقاعد المدرسة الفرنسية ،يحب الفرنسية كثيرا ويعود لها الفضل في ترقيته لوظيفته في الإدارة الفرنسية التي يعترف لها بتعليم الحقيقة فرفض أن يكون من طراز هؤلاء الجاحدين .[2]

يقول بن حبيلس:"إن التجنس الذي أقدمت عليه كل هذه النخبة عمل شجاع لأنه يواجه إشكالية دينية،هؤلاء يجعل الشأن الديني مسألة فردية ،ومما يواجهونه مما نحن بصدده يثبط المتجنسين كثيرا ،بعد أن تثبطهم صنوف من العوائق على رأسها عائلاتهم التي تتنكر لهم ،لأجل ما سبق علينا تيسير أمورهم وتشجيع مبادراتهم الشجاعة ووقوفهم ضد تيارات قوية ،وأخص بالذكر أولئك الذين نصفهم بأبناء العائلات الكبيرة ،فمن منا يستطيع وصف الصراع الداخلي الذي تشهده روح البعض منهم ؟من يمكنه القلق والتردد الذي ملأ نفس أغلبهم قبل أن يتخذوا القرار الذي سيحدد مصيرهم ويغير وجهة قدرتهم نهائيا ويبعدهم عن عائلاتهم الجزائرية المسلمة إلى غير ما رجوع وأحدد

[1] - بن حسين ، المرجع السابق ،ص136.

[2] –عطاء الله فشار:"**النخبة الجزائرية**" ،رسالة دكتوراه ، (مرقونة)،جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة ،2009،ص232.

صفة" الجزائرية "لأنها التهمة التي يتعرض لها المتجنسون بدءا من التسمية التي يلصقونها بهم "المتوربي".[1]

ويرى بأن هذا الشعب البائس ليس لديه مايخسره ،إن أصبح فرنسيا، العرقلة الوحيدة أمام ذلك هي تأثير الأفكار السلفية المتعصبة،ولكن بإمكان التعليم الفرنسي من إزالتها،ورفض الحجة القائلة بأن الجزائريين كانوا غير قابلين للتعليم والتصحيح وأنهم أعداء للمدرسة ،بل إن التعليم في نظره ضرورة وخير بالنسبة للمهزومين ،فطالب بنشر التعليم الفرنسي والثقافة الأوروبية بأسرع ما يمكن لتطوير المجتمع الجزائري .[2]

والمشكلة الواحدة بالنسبة للنخبة المتجنسة لم تكن تتعلق بالمعتقدات أو التقاليد وإنما كانت هذه النخبة الحاصلة على شهادات جامعية تعلن غضبها على حرمانها من بعض الوظائف والتي تعطى بالمقابل إلى المهاجرين الأوروبيين من جنسيات مختلفة والذين تعج بهم البلاد،وقد تساءل بن حبيلس عن مدى جدوى هذه الشهادات التي يحصل عليها الشباب الجزائريون إن كان في الوطن الفرنسي وفي الأرض الجزائرية التي هي أرضها،وحرص الشريف بن حبيلس في كتابه سابق الذكر على اظهار مشاعر المتجنسين الموالية والمخلصة لفرنسا،واعجابهم بها وتعلقهم بأساتذتهم السابقين الذين تبنوا أفكارهم حرفيا ووجهات نظرهم،ولم يكن هؤلاء المتجنسون يرون أن تناقض بين المبادئ القرآنية و تعاليم أساتذتهم الفرنسيين وكانوا يعتقدون مثلهم بأن الوقت يعمل في صالح الاندماج بين الجزائريين والفرنسيين والجزائر الفرنسية.[3]

كما برز إضافة إلى هؤلاء المتجنسين السيد "محمد صوالح" مؤلف العديد من الكتب حول التدريس ومؤسس جريدة L'avenir de l'Algérie.[4]لقد كان صوالح من الاندماجيين وتدرج في سلك التعليم حتى تحصل على الدكتوراه وشارك في

1-الشريف بن حبيلس: **الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي** ،تر:عبد الله حمادي وآخرون ،دار المسك ، الجزائر،د.ت، ص ص 145 -146.

2-بن حسين ،المرجع السابق، ص136.

3- عمري، المرجع السابق، ص161

4- بن حسين، المرجع السابق،ص129-130.

الحرب العالمية الأولى،وألّف أعمالا حول المجتمع من وجهة نظر استشراقية كانت تخدم الاستشراق الفرنسي .[1]

ولما أثار والي الجزائر المسألة الواردة في قانون 6فيفري 1919 والمتعلقة بارتباط الجنسية الفرنسية بالتخلي عن الأحوال العربية الإسلامية وهنا انقسم أعضاء "حركة الشبان الجزائريين"حول هذا الموضوع ،فالدكتور "ابن التهامي"و "المحامي بوضربة"و "الأستاذ صوالح" (وهم يحملون الجنسية الفرنسية)تبنوا موقف والي الجزائر وهو أن تعطى الجنسية الفرنسية للجزائريين بعد التخلي عن هويتهم العربية الإسلامية.[2]

ويقدم لنا صوالح[3] تحليلا يجمع بين تطلع الأهالي إلى الديمقراطية والإصلاحات الإدارية وبين مصير البنى الاصلية للمجتمع الجزائري التي تشكل في رأيه عوائق في صدد التقدم فيقول بهذا الصدد:"انه من الصعوبة بمكان تدريب شعب على الحياة الديمقراطية إذا كان ممتلئا بالأفكار الدينية"،ويرى صوالح رغم كون بعض المناطق الناطقة بالبربرية تسيرها القوانين الموضوعة [4]

د–موقف المعلمين الأهالي من التجنس:

لقد عرفت مسألة التجنس بالجنسية الفرنسية منحنى آخر غير الذي عرفته من قبل، فبعد أن كانت هذه الفئة المتجنسة لا يكاد يسمع لها صوت أصبحت تدعوعلنا الجماهير للتجنس عن طريق بعض الصحف التي كانت تشرف عليها هذه الفئة ونخص بالذكر المعلمين من أصل أهلي،ورغم أنهم كانوا قلة من بين المعلمين الأهالي فقد بلغ عددهم في أغلب معدلاته سنة 1934 (150) معلمامتجنسا من بين (405)، إلا

[1]– سعد الله :**تاريخ الجزائر الثقافي**،ج7،دار الغرب الاسلامي،بيروت،1998،ص209.

[2]– العمري، المرجع السابق،ص162.

4– الأستاذ صوالح: هو دكتور في الآداب معتمد في الجامعة، وأستاذ بالثانوية بالمدرسة العليا للتجارة وبالعهد الفلاحي بالجزائرللمزيدأنظركتاب: عطاء الله فشار،**النخبة الجزائرية**

[4]– بوحوش، المرجع السابق،ص48.

أنهم اتخذوا موقفا واضحا من الناحية السياسية والاجتماعية فتبنوا فلسفة الاندماج، ويظهر ذلك من خلال ما صرح به "زناتي " في أول عدد من جريدته " صوت الأهالي"،حيث يرى أن الأهالي لا يملكون خصائص وملامح خاصة، فالموجود منها يجب إزالته حتى يصل إلى درجة الصفر على حدّ غيره لتندمج في البوتقة الفرنسية بشكل تام من أجل قضية الأهالي، كما رأىالتجنس هو أفضل وسيلة نحو التقدم.[1]

كان هؤلاء المعلمون في وضع ملتبس بتكوين فرنسي وغالبا ما يكونون مكونين تكوينا فرنسيا محضا وتشجيعهم بالائكية كانوا ميالين إلى اختيار النموذج الفرنسي الدافع لسياسة الإدماج الشامل باستثناء الدين وذهب بعضهم إلى القول بأن ساكن إفريقيا بربري عربي لاتيني، إن المعلمين قد دافعوا في أغلبيتهم عن عملية التجنس الذي اعتبره الطريق الأمثل للحياة،وكان المعلمون يتمنون تكوين شعب فرنسي إسلامي ذو ثقافة فرنسية في الجزائر ولا يوجد في نظرهم لا الوطنية ولا الجامعة الإسلامية.[2]

إن دعاة التجنيس متحمسون للإدماج، فالمعلم الفاسي الذي طلب التجنس قال له الموظف كيف أنت من الأهالي ألا يكفيك هذا؟ وهل تعتقد أنه لا يوجد فرنسيون كفاية بدونك، ومحمد كسوس، قال سنة1931 بأن احتفال فرنسا المئوية مهين ولكن جيلنا فرنسي فكريا رغم أنه يحتفظ بدينه ولغته وعاداته ولا يتصور...، أي شكل سياسي غير الشكل الذي تمثله فرنسا، والمدرس ابن الحاج رئيس نادي الإخاء، قال خلال خطبة الاحتفال بتدشين النادي عام 1933بالجزائر العاصمة مخاطبا 750 شخص من رجال دين الموظفين " إننا جميعا قبل كل شيء فرنسيون فوطننا هو فرنسا والعلم الذي نعيش تحته هو العلم المثلث... وأن الجزائريين فرنسيون سواء كانوا يتمتعون بالحقوق المدنية أولا وسواء كانوا متعلمين أم أميين فديننا لا دخل له في جنسيتنا التي لا يمكن أن تكون سوى فرنسية،[3] وبذلك فإن نخبة المعلمين اتبعت سياسة المطالبة بالمساواة في الحقوق مع الفرنسيين مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية كمسلمين ومعنى هذا أنهم

---

[1]-حباطي، المرجع السابق، ص163.

[2]- قداش،**المقاومة السياسية**،ج1،المرجع السابق، ص20.

[3]- بو عزيز،**الحركة الوطنية**،ج3،المرجع السابق، ص50.

كانوا يرحبون بفكرة الإدماج عن طريق الحقوق لا عن طريق التجنيس فالأول يجعل منهم فرنسيين مسلمين، أما الثاني فيجعل منهم مسيحيين أو لا دين لهم.[1]

يقول زناتي:"نحن لدينا الحرية في أن يكون لنا روح نقية ،وأن نعيش في مجتمع متحضر مع قوانين تناسب عقليتنا وأفكارنا ،لقد كنا مخطئين في الإعتقاد بأننا نستطيع أن ندخل في هذه العقلية دون تقبل قوانينها المعبرة، فثقافتنا لا تخلق فينا الحاجة الغريزية التي تحررناوتجعلنا نبحث عن رضا أنفسنا مثل كل رجال التنوير ،نحو المثل الأعلى للحرية والعدالة. "[2]

بقيت الجنسية الفرنسية مثلا أعلى للمعلمين،"لأنها تكتسب من اليوم الذي تم فيه ترسيم إلحاق الجزائر بفرنسا،أما بالنسبة للمعلم أيت قاسي،فإن سياسة الإدماج هي السياسة الوحيدة الممكنة والوحيدة الصالحة في شمال افريقيا الفرنسي ،أما المعلم فاسي، مؤسس صوت"البسطاء"فيطالب مع جول فيري بسياسة إدماج،وقد عارض استقلال الجزائر التي لا يمكنها سبب الهيمنة الأجنبية إلى الوصول إلى الفكر الانفصالي وإلى اضطهاد جماهير الأهالي، وكان الإدماج بالنسبة لمعلمين " صوت البسطاء " الحل الوحيد الذي يوفق بين الإدارة العليا لفرنسا و تطلعات الجماهير المسلمة، وصرح حاج"حمو" وهو من المعتدلين (معلم) باسم معلمي المساجد قائلا:"من حقنا الآن أن نبتهج ونحمد الله الذي أنعم علينا بالسعادة بأن أرسل إلينا هؤلاء الرجال الذين هم اليوم أصدقاؤنا وإخواننالإنقاذنا من الجهل في ذلك اليوم البهيج 14 يونيو 1830،"وصرح الباشاغا بو عزيز بن قانه بدوره قائلا: " لوعرف المسلمين سنة 1830الفرنسيين لا يستبدلون بارود بنادقهم بالورود.

وقد أبدى المعلمون الأهالي ترحيبهم بمشروع فيوليت وأشادوا بصحابه،حيث اعتبروا المشروع مفتاحا للإشكالية السياسية التي يعاني منها الأهالي وبه نجد للجنة المثقفة المكان المناسب لها بشكل قانوني، ورغم فشل مشروع بلوم فيوليت إلا أن بعض

[1]- سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج3،المرجع السابق، ص63.

[2]: -ZENNTI 14 rue saint famille des minimes ,faibourge . l. amy ;a constantine , : la voie des hulbes décembre 1949 , p 13.

المعلمين ظلوا يأملوا في تحقيق مطالبه الاندماجية،[1] كما هاجم العلماء بعض النواب والنخبة.

هاجمهم هؤلاء أيضا ونعني بهم خريجي المدارس الفرنسية، والواقع أنه الذين بدأوا الهجوم هم الخريجون المذكورون على لسان السيد ابن الحاج، وكان هذا مدرسا ومحاميا وكان معتنقا للفكر الليبرالي،وهو أول فرد في النخبة يدعوا إلى ضرورة التسامح في أرض التعصب، وقد رفض الفكرة الإسلامية، وخاطب المستمعين الذين كانوا من رجال الدين بالفرنسية لم تترجم خطبته ودعا مواطنيه أن يتجهوا إلى فرنسا وهاجم العلماء المصلحين والقومية الدينية.[2]

حيث عبر زناتي في هذا تقرير له عن القلق الذي أصبح ينتاب المتجنسين حول مستقبل الجزائر الفرنسية، ولام فرنسا التي لم تحرك ساكنا أمام العمل الذي تقوم به الحركة الإصلاحية،والذي يعمل على "إثارة المسلمين ضد صاحبة الفضل عليهم ودفعهم إلى تحقيق إستقلال الجزائر في أقرب الآجال". [3]

رغم أن المعلمين كانوا من أنصار الإدماج وناضلوا بإخلاص من أجل المساواة إلا أنهم كانوا يصطدمون الوسط الأوروبي وحتى زملائهم في بعض الأحيان وفي سنة 1927م، قدم عشرون معلما أوربيا اشتقاقهم.[4]

2- موقف الأمير خالد من التجنيس:

الحق أن الأمير خالد قد اتضحت مطالبه السياسة ما بين 1919-1922ونفادى ببرنامج إصلاحي قائم بفكرة المساواة والتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي وأخذ الجنسية الفرنسية دون التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية،فبعد أن

[1] - حباطي، المرجع السابق، ص71.

[2] - سعد الله،**الحركة الوطنية**، ج3، ص66.

[3] -بن حسين،المرجع السابق،ص139.

[4] - محفوظ قداش،**الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، المرجع السابق، ص297.

جاهر الأمير خالد بأفكاره أنشأ حزبا سياسيا تحت إسم حزب الإخاء الجزائري، وكرس جريدته "الإقدام" للتعريف به وبأهدافه [1]، وكان برنامجه مستوحىمن مرجعية الشعب الجزائر ومقوماته وأصالته الدينية،[2] وقد كتب الأمير خالد مقالا في جريدة"الأخبار"التي يوجهها إلى الحكومة الفرنسية عارض فيها فكرة التجنس،كما عبر عنها قانون 1919،وعارض خالد أيضا مبدأ الإدماج الذي كان ينادي به أعضاء النخبة والذي أعطته صلاحيات جديدة بعض التسهيلات،[3]الأمير خالد في مقاومته تصدى لواجهتين:واجهة الجزائريين الملحدين والمتجنسين الذين اعتزوا بانسلاخهم من دينهم وتخلوا عن جنسيتهم ورأوا في انتسابهم إلى الفرنسيين مفخرة وشرف،وواجه المعمرين والنواب الحاقدين الذين كانوا يتحينون المناسبات والفرصى لتعريض بالإسلام والتشييع بالمسلمين، استهل خالد في هذه المعركة طاقته الفكرية وكل حماسته لدينه.[4]

وحتى يتسنى للأمير إنجاح عمله والرد على خصومه السياسيين،أسّس جريدة "الإقدام"1919،وراحت جريدة الإقدام تعرب عن اتجاهها الوطني رافض التجنس رفضا قاطعا مطالبة, بتمثيل الأهالي الجزائريين بالبرلمان الفرنسي ومقاومته نزعة الكولونالعنصرية، وبذلك رفض التجنس بالجنسية الفرنسية وبقي ضابطا بصفته أهليا،كان يعتبر نفسه مكمل لعمل جده الأمير عبد القادر رفض التجنس يعني الدفاع نشّدة عن الشخصية الإسلامية وبالتالي رفض الإدماج باسم الإسلام.[5]

كان نظال الأمير خالد الشجاع والعنيد ضد قمع الاستعمار يكتسي مغزى وطنيا حقيقيا،فهو ما انفك يندّد بالا مساواة في مختلف مظاهرها ويحث المجتمع على التعلق بإسلامه وقيمه،مطالبا بتعليم اللغة العربية منتقد بشدّة المجنسين من الجزائريين،وإذا

-مصطفى هشماوي،**"جذور نوفمبر54 في الجزائر،الكفاح السياسي"**،مجلة أول نوفمبر،م.و.م.ج،الجزائر، ع146،ص6.[1]

[2]- مريوش، المرجع السابق، ص86.

[3]-سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج2، المرجع السابق، ص278.

[4]- العلوي، المرجع السابق، ص86.

[5]-صاري، المرجع السابق، ص52.

لم يكسب بكفاحه هذا تأكيد الأعيان الصريح له،فقد كسب على الأقل تعاطف المسلمين عبر الجزائر كلها،حتى أصبح من كبار رجالات البلد بفضل مساهمة في كشف بوضوح عن شعور الوطني بمضمونه العصري.[1]

منذ شبابه عبر الأمير خالد[2]،عن إحساسه لوطنه، أنا عربي أريد أن أبقى عربي دون أن أترك أبدا قناعاتي ،أرفض التجنيس وفهم ضرورة توحيد الشعب وتنظيمه.[3]

يبدو أن بروز شخصية الأمير السياسية لم كتن بالظاهرة العربية على الساحة السياسية الوطنية وقتها،بل سبقته إلى الحقل السياسي كتل النخب سواء الاندماجية منها بقيادة الدكتور تامزالي،أوالمحافظة بقيادة كل من الشخصين المولود بن الموهوب وعبد الحليم بن سماية، لن هذه النخب اختفت مع الحرب العالمية الأولى، والظاهر أن هذا الفراغ حفز على دخول الأمير خالد إلى معترك السياسة.[4] وتعتبر سنة 1919 البداية الحقيقية لنشاط الأمير خالد في الميدان السياسي لأنها شهدت انقسام جماعة النخبة على نفسها حول مسألة الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية، فقد تزعم الأمير خالد التيار الثاني الذي يعرف بالإصلاحي،واعتمد على العناصر التي انشقت عن جماعة النخبة،والتي كانت تعارض مسألة التخلي عند الأحوال الشخصية الإسلامية في أجل الحصول على الحقوق المواطنة الفرنسية.[5]

أسس حركة سياسة سماها"الأخوة الجزائرية"وكان ذلك بعد إصلاحات4 فيفري1919 بتاريخ 23 جانفي 1922 وتخصّ أهدافها أنه من واجبها الأول بيان

---

[1]-مهساس،المصدر السابق، ص49.

[2]-بكاكرية جودي، **المثقفون وإشكالية التاريخ في الحقل الثقافي الجزائري "دراسة مقارنة بين أحمد توفيق المدني و مصطفى الأشرف**،" مذكرة ماجستير،(مرقونة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 2008-2009.

[3]- هو الأمير خالد الهاشمي بن الحاج عبد الكبير، اشتهر بلقب الأمير خالد وهو حفيد الأمير عبد القادر بن محي الدين، ولد بد مشقفي 20فبراير 1857 ودرس بها المرحلة الابتدائية ثم جاء به أبوه إلى الجزائر عام 1892، للمزيد أنظر كتاب محمد قنانش :ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصبة الجزائر، 2005، ص120.

[4]- مريوش، المرجع السابق، ص84.

[5]-يحي بوعزيز، **الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية1912-1948**، دار معرفة،الجزائر،2009،ص37.

تضحيات الأهالي الجزائريين المسلمين في الحرب العالمية الثانية، والرجوع عن القانون العام.[1]فمظاهر الانحلال المتعددة الأشكال والألوان قد وجدت طريقها إلى المجتمع الجزائري بفعل شيوع العادات الغربية السيئة التي تشجع الميوعة والخلاعة المنافية للأداب العامة الإسلامية، وعليه فقد ثار على جملة من العادات الغربية الوافدة وتأسف على إتباع الشباب لها،حيث صار ينظر بعين السخط إلى ما هو مخل بالدينوهادم لشعائر المسلمين،وقد آمن الأمير خالد بنهضة الجزائر وبعثها من جديد، في إطار الوطن العربي الإسلامي، بعد وقد ارتكز على مبدأ ألا وهو الاعتصام بالإسلام الذي كان طيلة مدة الاستعمار الفرنسي الضمان الأول شخصية الجزائرية.[2]

ولذلك فقد اعتبر المحللون المعاصرون لحركة الأمير خالد التي نادت بالمساواة بين الجزائريين والفرنسية مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية تعبيرا إسلاميا قويا متخذا من صناديق الانتخاب مجالا له، لقد تصدى الاستعمار الديني والثقافي ويأخذ بين الجزائريين كي يسعدوا في حياتهم ويستعيدوا مجدهم الغابر بعدما أدرك مرامي الاستعمار وخططه الجهنمية القائمة على سياسة " فرق تسد " التي كانت تستهدف هدم الأسس التي يقوم عليها الكيان الجزائري والعمل على تمزيقه وذلك من خلال تغذية الصراعات الطائفية والجهوية لكي يسهل عليه إحكام سيطرته الدائمة على الجزائر أرضا وشعبا فوقف متصديا لهذه المشاريع الاستعمارية.[3]

إن الأمير خالد الذي اختطفته المنية في سنة 1936، فترة حرجة كان وطنه في أشد الحاجة إليه سيبقى رمزا من رموز الإصلاح والوطنيةالحقة في هذا الوطن يقول الشهاب، إن الأمير خالد رجل قومي يعتز بقوميته ومسلم يحمل غيرة صادقة على دينه.. وكان صلب الرأي،، قوي الإيمان، صريح القول...، دافع عن وطنه حتى فارقه وذهب ضحية عقيدته وجهاده ودفاعه ".[4]

---

[1]- بن العقون، المرجع السابق، ص76.

[2]-الجيلالي عطاطفة،"**الأمير خالد**"، المبرز، العدد7المدرسة اللآداب والعلوم الإنسانية،1996،ص68.

[3]-نفسه،ص 69.

[4]-نفسه،ص73.

3-موقف الحركة الإصلاحية في القرن العشرين:

أ-موقف عمر بن قدور: 1886-1932:

كان ابن قدور.[1] كغيره من الجزائريين الذين كانت لهم نشاطات فكرية خارج الجزائر، إذ كان أغلبهميلحقون صفة الجزائر بأسمائهم الأصلية التي كانت على ما يبدوا اعتزاز صادقا منهم بانتمائهم وامتداد للجزائر الطبيعي للعالم العربي الإسلامي، وتنفيذ المزاعم الاستعمار الفرنسي القائمة بفرنسة الوسط الجزائري، ومن خلال كتابات عمر ابن قدور نستطيع أن نستنتج أنه كان ينتمي إلى عائلة جزائرية عريقة تهتم بالعلم والأدب حريصة على غرس تعاليم الإسلام في نفوس أبنائها فكان أبوه شديد الحرص على اصطحابه إلى مجالس الفكر.[2] كما كانت الصحافة هي إنتاجه الفكري والأدبي صحافة وطنية تحمل لواء الدعوة إلى النضال الوطني.

حيث كتب عمر بن قدور في جريدة التقدم يوم 72-2-1908م مقالا بعنوان: التقدم بالقوة، الوطنية، ذلك المصطلح الذي كان له تأثير على عقول البشر، وله دور في إحياء الوعي القومي والسياسي خاصة وأن الفترة هي فترة استعمار للشعبين الجزائري والتونسي، وأهم ما جاء " نحن شباب الوطنية الجزائرية والذين علينا اعتماد مستقبل حياة الشعب الجزائري نتألم من تكبد إخواننا لميثاق السقوط،ولا نرى فرضا يجب علينا قضاؤه من مطالبه سوى الأنشودة الوحيدة لأن لا حياة لمن لا يشرب نخب الوطنية الحقة ويهتف بحياتها... ألا حبا الله الوطنية وكل من يشجع القائمين على

---

[1]- عمر بن قدور: (1886-1932) صحفي جزائري، كاتب، شاعر من رواد الصحافة العربية الوطنية في الجزائر من أهل مدينة الجزائر وبهانشأ وتعلم، أنشأ جريدة الفاروق 28 فيفري 1913 وفي بقضايا التي تهم المسلمين في العالمين العربي والإسلامي فنشر مقالات في صحف مصر والأسائنة، وفي 1920 حول جريدة الفاروق إلى مجلة، للمزيد أنظر: عادل نويهض:**معجم أعلام الجزائرمن صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، ط2،بيروت، لبنان ، 1980، ص244.

[2]- قرين مولود، **عمر بن قدور الجزائري ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، ج1**،دار الثقافة، الجزائر، 2013، ص69.

خدمتها من أي أمة وجنس لأنها القوة الفعالة في ترقية الأمم وكل أمة قوى ميلها إلى الوطنية فهي باقية لن يبدأ أبدا ويخسر هناك المطالبون فلتعش الوطنية ".[1]

من بين الأساليب لجأت إليها الإدارة الفرنسية بهدف القضاء على المقومات الشخصية للجزائر منح الجنسية للجزائريين مقابل تخليهم عن أحوالهم الشخصية وكانت قضية التجنيس في نظر المصلحين من الأولويات التي يجب محاربتها وكغيره من المصلحين بادر بن قدور إلى مقاومة التجنس عبر الصحافة الوطنية والعربية، التي نلمس من خلالها رخصة الصريح لكل محاولات الدمج والامتزاج بالعنصر الأوروبي، وما يؤكد ذلك قوله: "..... إننا قوم من قومية عروقها متينة، وحلة قيمتها ثمينة، وإن أصيب أعضاؤنا بخدر نتيجة الحوادث فإن الأمل أنه خدر قصير المدة وسينقطع وتتحرك أعضائنا بنشاط تام، فمالنا رغبة في الاندماج بفرنسا ولا غيرها من الأجناس ومالنا رغبة في نيل حقوق تجر لنا الويل والدمار.[2]

لقد كان هذا الشاعر يعيش قضايا وطنه وملته وقومه وكان يتحصر على وقوع بلاد المسلمين في قبضة الأجانب، وهو يرى أن الغرب المتمدن يستخدم الخداع والمكر لمد نفوذه، وكان على الشرف بعي نفسه وشبت للغرب أنه ناهض للدفاع عن نفسه[3] ويفضل بن قدور الفقر والحرمان عن الحقوق السياسية التي تجر أصحابها إلى انتهاك حرمات الدين والأخلاق الكريمة وهذا ما نلمسه في قوله... " إن الروح التي نطلبها ونأمل أن نمتزج بها هي روح مكارم الأخلاق لا روح جنسية طارئة، ولا روح جنسية بائدة، فخير لنا أن تكون قلوبنا طاهرة نقية من دنس البشرية ونحن في أدنى درجات المدنية لأن طهارة قلوبنا لابد أن تقاوم القوات الأخلاقية وتدفعها متقهقرة إلى

---

[1]-بوطيبي محمد،**دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية، ما بين 1900–1930**، دط، د.هـ.ط.ن، الجزائر،2012، ص77.

[2]– قرين،المرجع السابق، ص189.

[3]- أبو القاسم سعد الله،**تاريخ الجزائر الثقافي**،مج4، ج8، ط1، دار الغرب الإسلامي، ص251.

الـوراء وتأخـذ أيـدينا إلى أعلـى مراتـب المدنيـة والحضـارة والأحسـن لنـا أن تكـون في قلوبنـا روح الإيمان الصحيح تامة كاملة ونحن مرتدون بأخلاق الشباب وأردئ الأردية.[1]

كـان عمـر بـن قـدور الجزائـري سـنة 1911 يعـارض فكـرة إدمـاج الجزائـريين في المجتمـع الفرنسـي ورأى في ذلـك تهديـدا خطـيرا للعروبـة والإسـلام بـالجزائر، ويعتـبر بـن قـدور أول جزائـري نطـق بكلمـة الوطنيـة وكـان ذلـك سـنة 1908 وكـان شـعاره في مقالاتـه مبـدؤنا بقـوة الوطنية نتقدم حيث جاء في إحدى مقالاته.

قولـه... فالمبـدأ الـذي يجـب علينـا أن نحملـه ونقـوم بخدمتـه ونجعلـه أساسـا متينـا لأعمالنـا مـن الوطنيـة، وكفـى بهـا قـوة إن يمثلهـا تتقـدم الأمـم وتسـددهم "، وهـذا الكـلام صـريح في إثبـات بـروز عناصـر الـوعي لـدى أفـراد النخبـة الجزائريـة المعربـة خصوصـا، وحـتى لا يتبـين للقـارئ أي شـك في وضـوح هـذا التوجـه لـدى النخبـة الجزائريـة المعربـة يخـتم عمـر بـن قدور مقاله بصرخة قوية قائلا: " فلتحيا الجزائر وليعشكل حرا ".[2]

إن عمـر بـن قـدور اختـار لجريدتـه اسـم الفـاروق سـتكون بمشـرتها ألاعتـدالي فارقـة بـين الحـق والباطـل آمـرة بـالمعروف ناهيـة عـن المنكـر فحـارب البـدع والمنكـرات الـتي تروجهـا بعـض الطـرق الصـوفية، ومقاومـة لكـل دعـاوي التحجـر والجمـود الـتي تقـف أمـام تطـور التجمعـات الإسـلامية، منـددة بأفكـار الشـباب الجزائـريين المتفرنسـين المقلـدين للمدنيـة الغربيـة، متـأثرة في كـل ذلـك بأفكـار محمـد عبـده الإصـلاحية وكانـت تتـوج صـفحاتها بهـذا البيت"قلمي لسان ثلاثة بفؤادي... دني ووجداني وحب بلادي".[3]

كمـا أنـه أصـدر في صـحيفة الحـق الـتي صـدرت سـنتي 1911-1912 سلسـلة مـن المقـالات حـول موضـوع التعصـب الإسـلامي، ومـن خـلال مقـال لأحـد محرريهـا في ديسـمبر 1911 قـال فيـه " إننـا نريـد دليلا علميـا واحـدا علـى هـذا التعصـب الـذي يتهموننـا بـه في كـل وقـت دون إثبـات "كمـا أنهـا تصـدت لأولئـك الـذين كـانوا يطمحـون إلى الانـدماج الفـردي في المجتمـع الفرنسـي فيقـول أنـه ينبغـي تطـوير بـذور الحداثـة،ولكن لـيس في اتجـاه

---

[1]- قرين،المرجع السابق، ص192.

[2]- العمري،المرجع السابق، ص157.

[3]- محمد ناصر،**الصحف العربية الجزائرية، من 1847 إلى 1939**،دط، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980، ص37.

الإدماج في المجتمع الفرنسي باتجاه تحديث شامل للمجتمع الجزائر مع المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية.[1]

يكفي أن بن قدور أنه عرف بالقضية الجزائرية في الصحافة العربية والإسلامية، وأنه وقف ضد الاضطهاد الاستعماري أثناء فورانه، وكتب عند قضايا المغرب العربي والعالم الإسلامي برؤية النهضة شاملة، ودعا إلى الوحدة الإسلامية والفكرة القومية، والتضامن الوطني في وقت مبكر كان فيه جيله م يزال جاهلا بها أو داعيا إلى الاندماج مع المحتل وقد استحق على أفكار الوطنية ومواقفه المتحدية،الاعتقال والإبعادوإيقاف جريدته.[2]

موقف عمر راسم:

ارتبط عمر راسم[3] في تاريخ النهضة الجزائرية المدنية ومدنية الجزائر خاصة بمجالات متعددة وعرف بمحاولاته الرائدة في إنشاء صحافة وطنية ملتزمة وتتميز بأفكاره الإصلاحية الثورية، تشير الدراسات التاريخية أن المصلح الثائر قد أبان عن موقف وطني مشرف وعن وعي وإدارات كبيرين بكل ما يحيط بأمته، لقد تعاون مع عمر بن قدور في إصدار جديدة " الفاروق " 1913م ثم قرر أن يصدر جريدة خاصة به فأنشأ في نفس السنة جريدة" ذوالفقار ".[4]

---

[1]- عمري، المرجع السابق، ص158.

[2]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، ج5**،ط1، دار الغرب الإسلامي، 2005، ص282.

[3]- ولد عمر راسم 1883، أو 1884م وهو أصيل بجاية، عمر بن راسم علي بن سعيد بن محمد دخل عمر راسم مدرسة الجزائر الشرعية الفرنسية (انتقالية فيما بعد) عاصر بداية الصحافة وانتشار الصحافة التجديد الإسلامي وحركة الجامعة الإسلامية لمزيد من المعلومات أنظر كتاب أبو القاسم سعد الله:**تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص284.

[4]- ذو الفقار: وهو اسم لسيف الإمام علي ابن أبي الطالب، وهي أول جريدة عربية جزائرية يقدم بإعباء تحريرها، وكتابتها ورسم صورها وإخراجها وطبعها، شخص واحد، وكانت مقالاتها اجتماعية دينه حارة اللهجة جريدة عمومية اشتراكية انتقادية، لمزيد من المعلومات أنظر، كتاب محمد ناصر :**الصحف العربية الإسلامية** (الجزائر،ص40 وما بعدها).

لقد ترك عمر راسم مجموعة من المقالات الصحفية تركزت معظم مقالاتها حول التقاط التالية:

– معارضة الاندماج وكشف الاندماجيين المتفرنسين باعوا جنسيتهم ودينهم عند ما فضلوا عليها مفاسد التمدن وباعوا منها دراهم عند ما باتوا ألعوبة بين أيدي السلطات لقاء منصب أو لقب أو وسام، وودوا لو يتفرنس الجزائريين مثلهم، وأن تصير الجزائر جزء من لا يتجزأمن فرنسا.[1]

كان عمر راسم يهتم بالحياة السياسية والثقافية،هذا مادفعه أن يجرب الصحافة لأنها وسيلة لنشر الأفكار وتعلم الشعب، وقد كتب عمر راسم مبكرا عن الخطر الصهيوني في العالم العربي وكان مطلعا على ما تنشره الصحف الفرنسية حول الموضوع وكان من الطبيعي أن يعارض عمر راسم فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين وأن يقف مثل زميله عمر بن قدور ضد الفئة الاندماجية.

جاء في مقال لعمر راسم في صحيفة " الفاروق " الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر1913قوله: " أيها الشعب كفى ! إنك تموت إنك في طريق التلاشي مثل جميع الشعوب التي أهلكها لأنها كفرت بكلامه ورفضت قيم دينه"، ويقول أيضا في مقال بنفس الصحيفة الصادرة في نفس الشهر من نفس السنة " اجمع أيها الشعب بقايا وطنيتك وانفخ فيها روحا جديدة [2]".

[1]- سليم أوفة، **الحراك الصهيوني في مدينة الجزائر مطلع القرن العشرين 1900م–1914**، مذكرة ماجستير (مرقونة) إشراف سعيدي مزيان، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، ص202.

[2]–العمري، المرجع السابق،ص171.

4-موقف فدرالية المنتخبين:

لم يؤسس أبدا الاندماجيين قط حزب سياسيا قائما بذاته،بل كانوا ينشطون بطرق شتى في الصحافة الشبان الجزائريون وحركة المعلمين الأهالي وداخل فدرالية المنتخبين التي ترأسها الدكتور صالح بن جلول 1928 واتحاد الشعب الجزائري الذي كان ينشط فيه فرحات عباس 1938، وقد لعب الآخران دور نشيطا عاما خلال الثلاثينات.

أ-موقف صالح بن جلول من مشاريع التجنيس:

كان الدكتور بن جلول[1] يقود النخبة الجزائرية، وكانت حركته اندماجية تهدف إلى المساواة مع الفرنسيين في إطار القانون الفرنسي العام وقد ضمت أشخاصا من فئات متنوعة من معلمين الأرياف والقرى وأصحاب المهن الحرة وكان يجمعهم عامل مشترك هو انجذابهم إلى الثقافة الفرنسية، وكانوا يعبرون عن أفكارهم باللغة الفرنسية ويحملون شهادات[2] ويذكر السيد فرحات عباس أن ابن جلول قد دخل المسرح سنة 1933 كرئيس كتلة النواب في ولاية قسنطينة وخلال سنة 1934 أكتوبر جرت انتخابات المستشرين العاميين فأحرزت فيها كتلة النواب على الأغلبية،إلى جانب ذلك شارك ابن جلول في عدة مناسبات جعلت منه الشخصية المرموقة بعض الوقت، وشارك في1934 في اللجنة الوزارية المختلطة المكلفة بشؤون الأهلية مقرها في باريس،وترأس عدة وفود إلي هناك.[3]

كان يستمد توجهه من القيم الغربية في نسختها الفرنسية فيدعوا للمساواة عن طريق الإدماج، ولا يرى حرجا في تقبل الواقع الاستعماري بالجزائر عن طريق الأخذ باللعبة الانتخابية وفتح مجال النخبة المتكونة في المدرسة الفرنسية، فهو من دعاة الإدماج

1-ولد الدكتور بن جلول 1896:وهو من أصل برجوازي وكداع للإدماج،توصل إلى التغلب على أقدم حلفاء فرنسا في ولاية قسنطينة، ورئيس فدرالية المنتخبين عام1933،وبقي زعيم الحركة حتى1936،وبتكوين المؤتمر الإسلامي بدأ نجمه يأفل بعد1945للمزقيد أنظر كتاب محمد حربي :**سنوات المخاض**،183.

2-مناصرية، المرجع السابق، ص311.

3-سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**،ج5،المرجع السابق،ص88.

ومروجي الإيديولوجيات الغربية في المجتمع الجزائري، ولم يكن يتمنى شيئا أخر سوى الاندماج في الأمة الفرنسية مع بقية النخبة الجزائرية شريطة أن يحتفظوا بقانونهم الشخصي الإسلامي فبالنسبةلشخص مثل الدكتور ابن جلول الذي ظل يرمز إلى الإصلاح السياسي، فإن المثل يكمن في هذين النقطتين أن يصبح فرنسا دون العدول عند القانون الشخصي.[1]

فإن النخبة الفدرالية التي تعلقت بفرنسا تعلقا وثيقا رفضت خلال الثلاثينات الاعتراف بوجود الأمة الجزائرية، فإن ابن جلول فقد نفى أن تكون هناك وطنية جزائرية وكل ما هناك في رأيه هو الوطنية الفرنسية،[2]وكيف ما كان الحال فإن الحركات السياسية في الجزائر انطلقت من نقاط مختلفة في الساحة السياسية الجزائرية فبالنسبة للحركات اليمنية نلاحظ إن ابن جلول مؤسس حركة فدرالية المنتخبين fédération des flus musulmans algerie حاول أن يعمل على تحقيق الاندماج،لكن حزبه لم يكن مدعوما ولم يكن معبرا عن رغبات المسلمين[3]بقول مصالي الحاج من خلال مذكراته أن ابن جلول قال: بأنه كان يريد أن يطعي التعليم باللغة الفرنسية فقط،وهكذا فإن الجيل الثالث حسب ما يراه تكون اللغة العربية قد اختفت ويكون الإدماج في كنف العائلة الفرنسية من تحصيل حاصل، فإن الجزائريين المسلمين سيتكلمون يحلمون ولا يفكرون إلا بالفرنسية ،وصرح كذلك أن العلماء كانوا خطرين على الأقل مثل الوطنين والشيوعيين لأنهم كانوا يريدون تجديد الإسلام والتربية باللغة العربية، وهكذاسيكون حجرة عنترة في طريق الإدماج.[4]

لقد كتب ابن جلول محمد الصالح في جريدة التفاهم l'ententt يوم27 فيفري 1936 قائلا وهو يستهزئ بالشيوعية والجامعة الإسلامية، ألم نرفض ألف مرة هاتين

---

[1]- مراد، المرجع السابق، ص498.

[2]- سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج3، ص71.

[3]- بخوش، المرجع السابق، ص231.

[4]- مصالي الحاج،**مذكرات، 1898–1938**، تر:محمدالمعراجي، وحدة الرغاية، الجزائر، 2007،ص205.

الفكريين المتناقضتين وإذا كانت لدنيا وطنية، أفليست هي فرنسية لحما ودما.[1] كما أن ابن جلول قد ترأس عدة وفود إلى باريس تأييد المشروع بلوم فيوليت،[2] لما برز إضافة إلى هذا الأخير، فرحات عباس الذي كان ينشط في اتحاد الشعب الجزائري

ب–موقف فرحات عباس:

بعد الحرب العالمية الأولى انطلق فرحات عباس[3] في الحياة السياسية وتشارك في هيئة رابطة المنتخبين المسلمين لمدينة قسنطينة التي كان يرأسها محمد صالح بن جلول وانتخب في نوفمبر 1933، مستشار عاما لمدينة سطيف، وفي عام 1935 انتخب مستشارا بلديا لها.[4]

بدأ فرحات عباس بنشاط سياسيا فشارك في انتخابات تجديد المجالس العامة ثم انضم إلى اتحادية المنتخبين، وقد تبنى فرحات عباس نفس أفكار ومبادئ المنتخبين والمتمثلة في الاندماج والتجنيس وحينها قال: " الجزائر كوطن هي أسطورة وخرافة لم أكشفها،فسألت التاريخ، وسألت الأموات والأحياء، وزرت المقابر ولا أحد تكلم وتحدث عنها،وقد شارك فرحات عباس في المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول الذي انعقد في جوان 1936 لينتهي هذا المؤتمر بجملة من المطالب.

- ربط الجزائر بفرنسا والحفاظ على الأحوال الشخصية للجزائريين لأهالي.
- تقديم مطالب اجتماعية كالتعليم الإجباري والمطالب الاقتصادية.

---

[1]-بوعزيز، **الإتجاه اليميني**، المرجع السابق، ص50.

[2]- سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج3،المرجع السابق، ص68.

[3]- فرحات عباس ،ولد سنة 1899 في ببلدية الظاهير المختلفة ومارس تعليمي الابتدائي وقد تخرج منها صيدليا وفي سنة 1962، انتخب رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين في الجزائر، وقد زاول تعليمه العالي في مدينة الجزائر في دراسة الطب " فرع الصيدلية وخلال هذه الفترة افتك بالأوروبيين وتعرف على الثقافة الفرنسية، وتبناها خاصة في المرحلة الأولى لنظامه السياسي 1921، للمزيد أنظر: كتاب يوسف حميطوش:**المنابع الثقافية والسياسة والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس**، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص113.

[4]- بوعزيز، **الإتجاه اليميني**،المرجع السابق، ص45.

– مطالب سياسية كإصدار العفو العام الشامل ووضع هيئة انتخابية واحدة وإلغاء القوانين الاستثنائية والمؤسسات الاستثنائية وتمثيل المجلس في البرلمان.

نادى فرحات عباس بإلحاق الفرد الجزائري بفرنسا مباشرة،كما ألحقت أرض الجزائر بفرنسا ولذلك كان من المعارضين ويرى أن الجزائر هي أرض فرنسية وأن الجزائريين فرنسيون مع الاحتفاظ بالقانون الأساسي للأحوال الشخصية الإسلامية، ومن هذا المنطلق فإن التجنيس في نظر فرحات عباس له مايبرره إلاّ إذا كان الغرض منه هو خلق طبقة من المتجنسين داخل المجتمع الجزائري،[1] ذلك أن فرحات عباس كانت تستهويه الحضارة الأوروبية حتى أصبح يذكر تاريخ بلاده ولا يرى هناك إلا فرنسا وما يمكن أن تحققه من إصلاح وتطوير ينتهيان بإدماج الجزائر والجزائريين في فرنسا،ولهذا قال في إحدى مقالاته والتي نشرها في كتابه الشاب الجزائري عام 1931 أن الجزائر أرض فرنسية ونحن فرنسيون لنا قانونا الشخصي الإسلامي ونأمل أن تتحول من مستعمرة إلى مقاطعة.[2]

وقد صرح فرحات عباس وابن جلول في قرار الوطنية الفرنسية وإنكار وجود الأمة الجزائرية سنة 1933 بمدينة الجزائر فقال " إننا جميعا قبل كل شيء فرنسيون فوطننا هو فرنسا والعلم الذي نعيش تحته هو العلم المثلث فديننا لا دخل له في جنسيتنا التي هي فرنسية ولا يمكن أن تكون سوى فرنسية.[3]

وزاد فرحات عباس لفكرته وضوحا عام 1936 عندما نشر مقالا في جريدة التفاهم بتاريخ 2/24 وتحت عنوان فرنسا هي"أنا"كما أنه تحمس كثيرا المشروع لليوم فيوليت Blum-violette عام 1936 الذي يدعو لإدماج الجزائر في فرنسا.[4]

وقد صرح فرحات عباس في مقالته:"فرنساهي أنا"، وأنكر وجود وطن جزائري قائلا: " إن الوطنية عاطفة تدفع شعبا من الشعوب إلى العيش معا داخل حدود معنية،

---

[1]- عمري،المرجع السابق، ص253.

[2]- بوعزيز، **الحركة الوطنية**،3ج المرجع السابق، ص45.

[3]- مناصريه، المرجع السابق، ص47.

-[4]بوعزيز، المرجع السابق، ص45.

وهي التي أدت إلى قيام سلسلة الأمم الحاضرة ولو أني اكتشفت أمة جزائرية لكنت وطنيا"، إن فرحات عباس يعتبر الشخصية الثانية للنخبة والنواب واعلانه السابق يمثل وجهة تمزق النخبة بين الانتماء للحضارة العربية الإسلامية، التي تتمثل في الجزائر والانتماء الحضاري لفرنسا التي ملأت عليهم وجودهم ومن جهة أخرى يمثل رأي النخبة في الوطنية الجزائرية، ورغم أن فرحات عباس قد عدل رأيه فيما بعد وتحول إلى الوطنية الجزائرية فإنه لم يفعل ذلك إلا عندما يئس من الوطن الفرنسي.

5-موقف الأحزاب السياسية من التجنيس:

أ- **نجم شمال إفريقيا**:تأسس في عام 1926 في باريس ،ويعتبر حركة سياسية جزائرية منظمة تنظيما حزبيا عصريا بجميع مؤهلاته، وقد بدأ برئاسته "الأمير خالد" الشرفية ورئاسة الحاج علي عبد القادر الفعلية، ودعا معه مصالي أحمد كأمين عام، ويقال أنه تأسس بإيعاز من الحزب الشيوعي الفرنسي، وكان قصد هذا الحزب هو تكوين كتلة من عمال شمال إفريقيا ليستعملها في أغراضه السياسية بعنوان " الدفاع عن حقوق العمال " غير أن حركة النجم بعد مدة وجيزة تنصلت عن الحزب الشيوعي وترأّسها مصالي[1] سنة 1927 ودخل الكفاح السياسي الجزائري في عهد جديد. كانت المهمة القانونية لهذه الجمعية الدفاع عن مصالح عمال شمال إفريقيا المادية والمعنوية والاجتماعية ولكن وراء هذه الظاهرة، كانت تكمن حركة أخرى تهدف إلى استقلال أقطار شمال إفريقيا.[2]

ففي الوقت الذي حاولت فيه فرنسا القضاء على مقومات الأمة الجزائرية،بل إن رجال النجم حين ما أصدر " صحيفة الأمة" على أنها جريدة وطنية سياسية للدفاع عن

[1]- مصالي الحاج: هو من مواليد 2 محرم 1317 هـ- الموافق لـ 16 ماي 1889م، بمدينة تلمسان ينتمي إلى موقف الأحزاب السياسية من التجنيس:م بمدينة تلمسان ينتمي إلى عائلة عريفة وأصيلة هي من أصل كرغلي، وهو ينتمي إلى الزاوية الدرقاوية، كان مصالي يتصف بصفات الاستقامة والكرم للمزيد أنظر كتاب يوسف حميطوش ،**المنابع الثقافية السياسية، والخطاب الوطني عن كل من مصالي الحاج وفرحات عباس**، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص49-56.

[2]-فرحات عباس:**ليل الاستعمار**، تر: أبو بكر رحال،م.و.إ، الجزائر، 2010، ص145.

حقوق مسلمي شمال افريقيا، وهذا عّرض النجم رجاله لمضايقات ومناورات من طرف الحزبيين الفرنسيين، وبدل أن يفشلوا أو يضعفوا للمساومات، وجدنا رجال النجم يشتركون في مؤتمر بروكسل عام 1927،وهو مؤتمر نظمته الجمعية المعادية للاضطهاد الاستعماري وحضرته وفود كل القارات، وفي هذا المؤتمر العالمي وأمام شخصيات عالمية مشهورة أعلن رجال النجم مطالبهم ومن أهمها الاستقلال الكامل للجزائر:

- اجلاء الجيش الفرنسي من التراب الجزائري وإنشاء جيش وطني.
- إنشاء برلمان وطني جزائري.
- إلغاء نظام الأهالي والقوانين الاستثنائية التي تحكم الجزائريين بما فيها الناحية الرئيسية.
- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على عمال شمال إفريقيا...[1]

لقد كان نجم شمال إفريقيا على حق عند ما وجه سهام نقده بعد نصبه نحو حكومة بلوم بعد أن كشفت عن وجهها الحقيقي المتصرف ،في الشؤون الإمبراطورية، وكان يتهم هذه الحكومة بأنها أصبحت أكثر إمبريالية من سابقتهما، كما كان يتهم الحزب الشيوعي بأنه انتقل من الأمم،ية إلى المواطنة الاستعمارية إن موقف النجم الشديد في التنديد بميثاق المؤتمر الإسلامي كان منطقيا على الأقل،و يعبر عن جرأة سياسة كبيرة ورؤية واضحة بكل تأكيد، وبناء على ذلك سن مناضلوه حملة واسعة على سياسة الإدماج ودعاتها مما زاد في سمعة النجم في أوساط الجماهير على حساب الإصلاحيين الذين بدأ اشعاعهم يتراجع شيئا فشيئا.[2]

واجه النجم بإفريقيا بتحسر دعم جمعية العلماء السياسية، إلحاق الجزائر بفرنسا ومشروع فيوليت[3] "برنامج المؤتمر الإسلامي"، حاول تغيير موقف جمعية العلماء، وعبر

---

[1]-العلوي، المرجع السابق، ص100.

[2]-مهساس، المرجع السابق، ص125.

[3]- فكرة أبداها الوالي العام الأسبق، موريس فيوليت، وصادق عليها زعيم الحكومة الاشتراكية ليون بلوم وهي تقضي بإعطاء الحقوق الفرنسية لعدد كبير من المثقفين المسلمين، كي يشاركوا مع نفس الفرنسيين في انتخابات القسم الفرنسي بالمجالس النيابية أما بقية المسلمين فتستقل بقسمها الثاني، على أن يكون المسلمون

نجم شمال إفريقيا عن مساندته للعلماء ضحايا تآمر الشرطة، واعتبر المشروع قانون يهدد وحدة الشعب الجزائري ويسعى بدءا بشريحة، من 22000 مخطي لاستيعابه في مجتمع آخر، هذا المشروع ذاته وسيلة للتفرقة وشق الصف بين مسلمي بلادنا.[1]

وعشية الاحتفال بالاحتلال ونظرا لاندفاعه ضد الاستعمار، قررت السلطات الفرنسية أن تحل النجم، وعلى رأي بعض الكتابات فإن حل النجم قد وقع نظرا للدعاية الخطيرة المعادية لفرنسا، ويعزوا مصدر جزائري حل النجم إلى الضغط الذي قامت به فيدرالية رؤساء البلديات في الجزائر ونواب الكولون في فرنسا.[2]

ب–موقف حزب الشعب الجزائري:

بعد حل نجم شمال إفريقيا تجمع الوطنيون وراء لجان أحباب الأمة،طلبت الجريدة من كل قرائها أن يجعلوا في المدن وفي الأرياف كل أولئك الذين كانوا عازمين على دعمه.[3]

يقول مصالي الحاج في مذكرتهأن إنشاء حزب سياسي جديد بعد نجم شمال إفريقيا إنما هو عملية جزئية وخطيرة ،فالبعض كانوا يعتقدون أنه قرار التصريح بجمعية جديدة للعمالة إنما هو ضرب من الجنون أو الإثارة، ولكننا نتنازل بذلك و كان علينا أن نختار بلياقة كبيرة الاسم الذي ينبغي أن نعطيه لها لتفادي حل جديد، فكرنا أن نعطيه تسمية الحزب الوطني الجزائري ولكن البعض من أصدقائنا قالوا بأن هذا الاسم له رنة سيئة في بعض الأوساط، ولهذا فإننا اخترنا حزب الشعب الجزائري الذي أنشأ في مارس 1937 فقبلت أن أكون رئيسا لهذا الحزب.

المحافظة على الشخصية الإسلامية الجزائرية هو الهدف الأساسي لحزب الشعب الجزائري لأن الجزائر لها شخصيتها الخاصة المكونة من تقاليدها وتاريخها المجيد

ممثلين بالمجالس النيابية الفرنسية، لمزيد من المعلومات أنظر كتاب: :أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، 2001، ص169.

[1] – محفوظ قداش،**نجم شمال إفريقيا، 1926–1937**، تر:أوذاتية،د.م.ج، الجزائر، 2013، ص110.

[2] –أبو القاسم، سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج2، ص382.

ولغتها ودينها، ولهذا عارض حزب الشعب مشاريع التجنيس وعلى رأسها مشروع بلوم فوليت الذي كان يعتمد على إعطاء المواطنة الفرنسية لنخبة جزائرية معينة ، لا تتجاوز الستين ألف على أكبر تقدير، وهذا المشروع قد

تحمست له كل المنظمات الجزائرية وأحزاب الجبهة الشعبية الفرنسية وحتى العلماء.[1]

لكن حزب الشعب كان يعتبر الاندماج وهمشعب من ستة ملايين رجل يتكلمون اللغة نفسها ولهم الدين نفسه والتاريخ نفسه، بحيث يتمسك بهذه المقومات بإخلاص، لا يمكنه أن يندمج ولا أن يختفي لكن يمكنه التحالف، فلم يكن للحزب نزعة انفصالية،[2] وكان يعملفي إطار مادعاه إليه القرآن الكريم من صبر في سبيل الحق " واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا "[3].

كان حزب الشعب يؤكد رفض العنصرية النازية والفاشية ويتعجب من مواقف الديمقراطية الفرنسية التي كرست مبدأ التفوق العنصري في علاقتها مع المستعمرين واستعملت في الجزائر سياسة عنصرية تحت شعار مهمتها التمدنية.[4]

كما أن زعماء حزب الشعب الجزائري، قد ثاروا ضد مشروع بلوم فيوليت وعملوا على إفشال هذا المشروع حيث قال ميصاليالحاج أن المشروع عبارة عن أداة لإبقاء هيمنة المستوطنين الأوروبيين كما أن وفدا من الأوروبيين قد قابل رئيس الحكومة بلوم آنذاك وأبلغه أن أعضاء، الوفد أنهم لن يقبلوا أبدا أن يكون أي مسلم رئيسا حتى لبلدية صغيرة وحذروه من مغبة المساواة بين الأوروبيين والمسلمين في التصويتيعني فقدان سيطرتهم على البلاد.[5]

---

[1]-قداش، **حزب الشعب الجزائري**، المرجع السابق، ص49.

[2]- قداش، **الحركة الوطنية، ج1**، المرجع السابق، ص730.

[3]- القرآن الكريم،"**آل عمران**"،الآية،103، ص63.

[4]-قنانش، المصدر السابق، ص27-40.

[5]- بوحوش، المرجع السابق، ص234.

وكـان حـزب الشـعب الجزائـري يعتبرالحـزب الوحيـد الـذي نـدد بمشـروع فيوليـت، يشـهد اتسـاق في سياسـته إذ أنـه ومنـذ جـانفي1938، اسـتخلص النتـائج الـتي تفـرض نفسـها في صـحيفة حيـث صـرح في صـحيفته" نعلـم جيـدا أنفسـنا بـأن معارضـتنا لمشـروع فيوليـت ، سـتنجر عنهـا معارضـة المسـتفيدين منـه، لكننـا قمنـا بـذلك لأننـا مقتنعـون بأنـه عنصـر تفكيـك للمجتمـع المسـلم، وأنـه يجـب علينـا أن نفعـل كـل شـيء لمنـع الشـعب المسـلم الـذي يثق كثيرا في متقفيهم بأن يكون صانعا لخسارته الشخصية.[1]

إن هـذا الموقـف لم يكـن وليـد الصـدفة، بـل ان أيديولوجيـة الحـزب وسـائربرامجه السياسـة هـي الـتي فرضـت ذلـك، وهـي الـتي لم تتوقـف الإدارة الاسـتعمارية عـن السـعي للقضـاء عليهـا بجميـع الوسـائل، العروبـة والإسـلام شـكّلا الأرضـية الصـلبة الـتي تتركـز عليهـا مقومـات الأمـة، وقـد كـان حـزب الشـعب الجزائـري يتخـذ منهـا تعبـيرا عـن ذات الجزائـري ويأتي بهما في مقدمة مقومات الأمة التي تترابط بها أجزاؤها.[2]

ج–الحزب الشيوعي (الإدماجي) 1936:

هـو الحـزب التقـدمي ألأمـي الشـيوعي الـداعي للإدمـاج والـذوبان والسـاعي إلى المسخ والتجنس والانحلال الذيوعي.[3] فالوطنية والأصالة والشخصية لديه عين الرجعية.[4]

أنشـيء الحـزب الشـيوعي الجزائـري رسميـا سـنة 1936م، علـى أنقـاض الجامعـة الجزائريـة للحـزب الشـيوعي الفرنسـي فهـو لـذلك، وبـالمفهوم العصـري،أقدم حـزب جزائـري، وكـان يضـم الأوروبيـين والمسـلمين علـى حـد سـواء، ولم يسـتطع الحـزب الشـيوعي تطـوير مـا

---

[1]-مهساس، المرجع السابق، ص185.

[2]- الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصرة، ج1**، ص166.

[3]-الذيوعي،كالشيوعي مبنى ومعنى أي داعية الانتشار، الشيوع والذيوع لفكرة معينة للمزيد أنظر كتاب **مولود قاسم نايت قاسم :ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر**، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص22.

[4]-نايت قاسم، المرجع نفسه، ص23.

يحويه نظريا من الاستعدادات والإمكانيات وذلك لأنه لم يدرج استقلال البلاد ضمن برنامجه وقد حكمت عليه الوضعية أن يكون حزبا للوسط.[1]

بعد أن ظل الحزب الشيوعي الجزائري فرعا للحزب الشيوعي الفرنسي،عرف مع مطلع الثلاثينات محاولة هيكلته وإعطائه الطابع الجزائري ليقوم بنشاطه الرسمي داخل الجزائر واتخذ قرار إنشائه رسميا في المؤتمر الثامن من للحزب الشيوعي الفرنسي بفرنسا من 22 جانفي 1936 بحضور من الشيوعيين الجزائريين يتقدمهم عمار أوزقان.[2]

الحزب الشيوعي الفرنسي لم يستطع أن يخلص نفسه من أيديولوجيته القومية والاستعمارية فطيلة العشرينات عامل هذا الحزب الجزائر كمقاطعة فرنسية.[3]كما يقول أحد الفرنسيين بأن الأهمية الأساسية لفرنسا في العالم هي توحيد الشعوب المستعمرة مع شعبنا أي الشعب الفرنسي، ومن جهة أخرى أعلن الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري في المؤتمر التاسع للحزب المنعقد في 1937، بأن المسلمين لا يرغبون أن يكون هناك طلاق بينهم وبين فرنسا بعد الإنجازات التي استفادوا منها، وأكد الأمين العام للحزب الشيوعي قدور بن قاسم:"لم نعرف إلا في الوقت الحاضر بأن الاتحاد بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي يعتبر ضروريا وسيبقى ضروريا وسيبقى ذلك إلى الأبد.[4]

إن الحزب الشيوعي قد وجد نفسه في الفترات التاريخية الهامة جنبا الى جنب مع القوى المؤيدة للبرجوازية، ففي 1936 ساند مشروع "بلوم فيولت" الرامي إلى منح صفة المواطن الفرنسي إلى النخبة الجزائرية، وفي 1945 نادى بقمع الحركة الوطنية الشعبية.[5]

لقد تبنى الحزب الاشتراكي الفرنسي منح المواطنة الفرنسية بكل حقوقها وواجباتها للأهالي الذين تتوفر فيهم شروط معينة، وتتبنى المطالبة بالإندماج التدريجي

---

[1]-حربي،المصدر السابق، ص14.

[2]-نفسه، ص185.

[3]-سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج2، المرجع السابق، ص347.

[4]- بوحوش، المرجع السابق، ص285.

[5]- حربي،المصدر السابق، ص14.

للأهالي، بدأ بتدعيم الخدمة الاجتماعية والاقتصادية التي يجب مواصلتها لصالحهم في إطار صارم للسيادة الفرنسية.[1]

كل هذا يبين بوضوح الارتباط الوثيق للحزب الشيوعي بفرنسا.

د–موقف جمعية العلماء المسلمين من التجنيس:

إن ميلاد جمعية العلماء المسلمين[2] كان عسير الوضع شاق الظهور، ذلك أن إنشاء جمعية إصلاحية في بلادنا كالجزائر تخضع للاستعمار ضاغط يحصي على الناس أنفاسهم لم يكن بالأمر الهين، ولكن ما جعل الأمر ممكنا هو وجود أشخاص مؤمنين إيمانا راسخا بالإصلاح متأثرين بالوضع الذي يعانيه أبناء أمتهم، وبذلك فإن جمعية العلماء المسلمين قد برزت إلى الوجود كحركة سياسية إصلاحية سياسية ذات جذورا اجتماعية قوية، وذلك في إطار الصحوة الإسلامية وحركات التحرير العربية التي عمت العالم العربي والعام الإسلامي في بداية العشرين، وفي وقت تكاثر فيه الحديث عن اندماج الجزائر في فرنسا والدعوة للتخلي عن الهوية الإسلامية للحصول على الجنسية الفرنسية مثلما نصت عليه إصلاحات جورج كليما نصو.[3]

أصبحت مسألة التجنيس بعد 1930 قضية الساعة، وكان الرأي العام كما رأينا معاديا للتجنيس والمجنسين، وكانت حوادث متعلقة بجنازة هؤلاء، قد أثارت

---

[1]-قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1**، المرجع السابق،130

[2]– تأسست جمعية العلماء المسلمين في 5 ماي 1931 بالعاصمة، وانتخب الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيسها وتولى المناصب الهامة لنخبة من العلماء، وهي ثمرة أبحاث مضنية، وفترة من التلمس وتستمد هذه الجمعية أصولها منذ تصارع متأن الأفكار بين مختلف المثقفين الجزائريين في إطار مجلة بن باديس، الشهاب، انطلاقا من عام 1925 للمزيد أنظر كتاب يوسف مناصريه، المرجع السابق، ص27.

[3]– نفسه،ص29.

الـرأي الإسـلامي في كـل شمـال إفريقيـا وأطلقـت جرائـد كثـيرة صـفارة الإنـذار وأشـار توفيـق المـدني إلى مخـاطر التجنـيس علـى الشخصـية الإسـلامية ،إن أول الطـرق طريـق التجـنس، أي التخلـي عـن الجنسـية واللغـة ورفـض التـاريخ والتقاليـد الإسـلامية وتبـني جنسـية العـرق المهـين مع كل ما يترتب عنه من تغير في اللغة والأخلاق والذهنية.[1]

كـان العلمـاء ينظـرون إلى التجنـيس علـى أنـه خطـة فرنسـية لمحـو الإسـلام وعروبـة الجزائر،وكـان هـؤلاء الـذين قبلـوا التجنـيس غالبـا محـل سـخرية وشـفقة مـن العلمـاء، فقـد نشـرت لا فـودي هـامبلفي 4 سـبتمبر 1930، شـكوى مـن رئـيس جمعيـة الجزائـريين المجنسـين تخـص الحالـة الـتي كـان يعـاني منهـا أعضـاء الجمعيـة، وقـد أصـر علـى أن المجتمـع الفرنسـي كـان يرفضـهم بسـبب التمييـز العنصـري، بينمـا كـان يعتـبرهم الجزائـريين ملعـونين و طبقـة خـارج المجتمـع، وقـد اغتـنم العلمـاء فرصـة هـذه الصـحف وهـاجموا في "الشـهاب" في أكتـوبر 1930 نـاظرين إلى شـكواهم السـابقة علـى أنهـا دليـل السـتار الـذي يخفـي الحقيقـة علنا،أي أن التجنس لم يكن شيئا محمود لدى الجزائريين.[2]

فقـد سـاهم العلمـاء بشـكل كبـير وبـوعي في بعـث المشـاعر الوطنيـة المعاديـة للإمبرياليـة والقـيم، مـن بـين أكثـر الجهـات فعاليـة بـدور المحـرك الرئيسـي في جمـع قـوى الحركـة الوطنيـة مـن أجـل التحـرر،[3]كمـا أن صـحف الجمعيـة لعبـت دورا كبـيرا في الـدفاع عـن مبادئهـا خاصـة حـول قضـية التجنـيس وأحكامهـا علـى نحـو مـا ورد في صـحيفة "البصـائر " سـنة 1954 في مقـال "الشـيخ العقـبى" أحـد أقطـاب الجمعيـة حيـث قـال: " التجـنس بمعنـاه المعروف في شمال إفريقيا حرام والإقدام عليه غير جائز بأي وجه من الوجوه".[4]

كـان الإصـلاحيون في مـواقفهم أشـكال تقـدم الأفكـار الغربيـة في أوسـاط الأجيـال الصـاعدة والمطالـب الاندماجيـة، يصـرحون بضـرورة التشـبت الصـارم بالشخصـية العربيـة

3-قداش، **الحركة الوطنية**،ج1مرجع سابق، ص478.

[2]- سعد الله، **الحركة الوطنية، ج3**، مرجع سابق، ص404.

[3]-محمد تقية، **الثورة الجزائرية**، تر: عبد السلام عزيزي، دط، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص64

[4]-عليوان السعيد، **الحوار بين الحساسياتالسياسية بين ابن باديس ودعاة الإدماج والتجنيس**، منتدى عبد الحميد ابن باديس ، الخميس 20 نوفمبر 2014، 9:30، www.binbadis.net النسخة الالكترونية.

والإسلامية للجزائر، وأكدوا على مدى الوطنية الجزائرية التي يتحلون بها دون أن يكون في ذلك أي تناقض مع هدفهم المتمثل في العروبة وكانوا يقولون " عندما نتحدث عن الجنسية الجزائرية فإننا نعني بذلك قبل كل شيء الإسلام الذي هو العنصر الأساسي، وهي خصوصية هذا الشعب، وكان للقومية العربية أو القومية الجزائرية بالنسبة لهم معنى واحد وهو حب الوطن الإسلامي، ذلك الوطن الذي كان يسميه "شكيب أرسلان "الأمة العربية.[1]

لقد وقفت الجمعية ضد التجنيس، كذلك حاولت قطع الطرق على النخبة من الإدماج الكامل في المجتمع الفرنسي، لأنها تخشى على المجتمع العربي في الجزائر أن يذوب ويضمحل.[2]

يقول "ابن باديس": "ثم إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا ،ولا يمكن أن تكون فرنسا ولا تريد أن تصير فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي عنصرها وفي دينها لا تريد أن تندمج، ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة والذي يرشف على إدارته العليا السيد الوالي المعين من قبل الدولة الفرنسية"، وهكذا دخلت جمعية العلماء المسلمين في صراع عنيف ضد محاولة التجنيس والإدماج منذ أول الثلاثينات، ووافق ظهور هذا الصراع، ظهور مشاريع استعمارية وإزاء هذا الواقع الذي أصبح يهدد الإسلام هاجم العلماء بقوة محاولة فرنسا تجنيس الجزائريين، وانطلقت جرائدهم "كالشهاب والإصلاح والمغرب " تنذر المواطنين بالخطر الداهم ".[3]

حاربت جمعية العلماء المسلمين فكرة إعطاء الجنسية الجماعية للجزائريين، ففي جويلية 1935 نشرت جريدة الشهاب مقالا سياسيا جاء فيه: " أن الخمسة ملايين من المسلمين لن يقبلوا الجنسية الفرنسية، ولن يقبلوا الحقوق التي تعطى لهم إلا إذا اخذوا

---

[1]-أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة، ج2**،المرجع السابق، ص529.

[2]- عبد الكريم بوالصفصاف،**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالجزائرية الأخرى**1931-1945، شهادة ماجستير، معهد العلوم الاجتماعية، د.د.ت، ص55.

[3]-الخطيب، المرجع السابق، ص241.

الجنسية،إنهم يفضلون الموت في الفقر وفي الجهل محرومين من كل شيء، عميان لا يتكلمون فذلك أحسن من العيش بعد التخلي عن هويتهم الإسلامية.[1]

حاربت جمعية العلماء سياسة الإندماج في جميع مظاهرها، فقاومت التجنس ونازلت أنصاره ودعاته حتى قهرتهم وأخرستهم وقطعت الحبل في أيديهم ، فكان ذلك تحديا للاستعمار وإبطال كيده وتعطيلا لسحره، وأثبتت بتلك المواقف للجزائر إسلاميتها.[2]

نص الفتوى:

التجنس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة ومن رفض حكما واحدا من أحكام الإسلام عد مرتدا عن الإسلام بالإجماع، فالمتجنس مرتد بالإجماع، والمتجنس بحكم القانون الفرنسي يجري تجنسه على نسله فيكون جني عليهم بإخراجهم من حظيرة الإسلام، وتلك الجناية هي من أشد أنواع الظلم وأقيمها ، و إثمها متجدد عليه ما بقي له نسل في الدنيا خارجا عن شريعة الإسلام بسبب جنايته، فإن أراد المتجنس أن يتوب فلابد لتوبته من إقلاع كما هو الشرط اللازم بالإجماع في كل توبة ، وإقلاعه يكون برجوعه للشريعة الإسلامية ورفضه لغيرها ، ولما كان القانون الفرنسي يبقى جاريا عليه رغم ما يقول هو من رجوعه، فاقلاعه لا يتحقق عندها في ظاهر حاله، وهو الذي تجري عليه الأحكام بحسبه إلا إذا فارق البلاد، التي يأخذ فيها ذلك القانون الى بلاد تجري عليه فيها الشريعة الإسلامية، قد يكون صادقا في ندمه فيما بينه وبين الله ولكن نحن في الظاهر الذي أمرنا باعتباره في إجراء الأحكام تلك الجنسية ، ولهذا تقبل توبته ولا تجري عليه أحكام المسلمين.[3]

---

[1]-بوحوش، **تاريخ الجزائر السياسي**،ج2، المرجع السابق، ص252.

[2]-رابح تركي عمامرة،**التعريف بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، بونة، الجزائر، 2004، ص14.

[3] -عليوان سعيد ، الحوارين الحساسيات السياسية ابن باديس دعاة الاندماج والتجنيس، منتدى عبد الحميد ابن باديس: الصادرة الخميس 2014/11/2(06: 09)النسخة الالكترونية، WWW . binbadis-net .

خلاصة:

نستنتج مما سبق أن النخبة الجزائرية انقسمت إلى قسمين :

نخبة محافظة رفضت ادخال الشعب الجزائري في نزوات الاستعمار التي لا تنتهي، وقبلت الجنسية الفرنسية دون الاحتفاظ بالأحوال الشخصية وظلت تؤكد على التجنس ،حيث تعتبره المنهج الوحيد للدخول في المواطنة الفرنسية ،وحمل هؤلاء مشروعا سياسيا يخدم مصلحة الاستعمار الفرنسي، ويتجاهلون مسألة الوطنية ،بحيث تنكروا لأصالة ومقومات الشعب الجزائري،وذلك ما يؤكد عزلتهم عن المجتمع الجزائري الذي لم يقتنع بأفكارهم المعارضة للقيم الإسلامية.

بينما رفضت جماعة الأمير خالد ربط التجنس بالأحوال الشخصية ،وهكذا برز إلى الساحة السياسية إتجاهان وطنيان، وبعدها توالى ظهور الأحزاب الأخرى،التي كان لها تأثير في مجرى الأحداث السياسية واختلفت فيما بينها في نقطة واحدة وهي دمج الجزائر دمجا كاملا ،ومنح الجنسية الفرنسية للجزائريين بغض النظر عن تمسكهم بالأحوال الشخصية. غير أن النخبة تعرضت لمضايقات من طرف الإدارة الفرنسية ،حيث تعرضت للحل واعتقال زعمائها مثل حل حزب نجم شمال إفريقيا واعتقال زعيمه السياسي "ميصالي الحاج"، كما ألحقوا التهمة "بالعقبي"، والتي أفضت في الأخير إلى إغتياله.

خلاصة:

نستنتج مما سبق أن النخبة الجزائرية انقسمت إلى قسمين :

نخبة محافظة رفضت ادخال الشعب الجزائري في نزوات الاستعمار التي لا تنتهي، وقبلت الجنسية الفرنسية دون الاحتفاظ بالأحوال الشخصية وظلت تؤكد على التجنس ،حيث تعتبره المنهج الوحيد للدخول في المواطنة الفرنسية ،وحمل هؤلاء مشروعا سياسيا يخدم مصلحة الاستعمار الفرنسي، ويتجاهلون مسألة الوطنية ،بحيث تنكروا لأصالة ومقومات الشعب الجزائري،وذلك ما يؤكد عزلتهم عن المجتمع الجزائري الذي لم يقتنع بأفكارهم المعارضة للقيم الإسلامية.

بينما رفضت جماعة الأمير خالد ربط التجنس بالأحوال الشخصية ،وهكذا برز إلى الساحة السياسية إتجاهان وطنيان، وبعدها توالى ظهور الأحزاب الأخرى،التي كان لها تأثير في مجرى الأحداث السياسية واختلفت فيما بينها في نقطة واحدة وهي دمج الجزائر دمجا كاملا ،ومنح الجنسية الفرنسية للجزائريين بغض النظر عن تمسكهم بالأحوال الشخصية. غير أن النخبة تعرضت لمضايقات من طرف الإدارة الفرنسية ،حيث تعرضت للحل واعتقال زعمائها مثل حل حزب نجم شمال إفريقيا واعتقال زعيمه السياسي "ميصالي الحاج"، كما ألحقوا التهمة "بالعقبي"، والتي أفضت في الأخير إلى إغتياله.

خاتمة:

سعت السلطات الفرنسية منذ الإحتلال عام1830 ،إلى القضاء على مقومات الشخصية العربية الجزائرية،مستعينة بسلسلة من الأنظمة والقوانين التي تجعل من الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا ،وتحول الجزائريين إلى رعايا فرنسيين حيث فتحت أمامهم باب التمتع بالمواطنة الفرنسية شريطة تخليهم عن أحوالهم الشخصية فينجون بذلك من جحيم نظام "الإحتجاز السري"وقانون "الأهلي" "الأندجينا ".وينصهرون نهائيا في بوتقة "الفرنسة".

لقد هيمنت فرنسا على الجزائر هيمنة مطلقة في أواخر القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين،وانحازت ثلة من الجزائريين إلى الفرنسة غير أن الأغلبية المطلقة منهم اتخذوا مواقف مختلفة للدفاع عن شخصيتهم الوطنية ،وتميز بعضها بالطابع السلبي،حيث نجد موقف عامة الشعب اتسم بالرضوخ للقوانين الجائرة وتحمل نتائجها القاسية في سبيل المحافظة على الشخصية القومية والدينية،

كما أننا نجد بعض المثقفين الوجهاء (النخبة)يطالبون بالإندماج مع الفرنسيين،مع الإحتفاظ بأحوالهم الشخصية الإسلامية،وذلك للتهرب من آثار القانون الأهلي والحصول على حقوق سياسية كاملة كمواطنين

ظهرت حركة جديدة اتخذت من الإصلاح التربوي الديني وسيلة للحفاظ على الشخصية الإسلامية،كان يقودها عبد الحميد بن باديس،والتي اتخذت على عاتقها النضال بشتى الوسائل الدينية والثقافية والإجتماعية و السياسية،وهذا لصيانة الشخصية الدينية العربية للشعب الجزائري،وبذلك كان ظهور جمعية العلماء المسلمين ،وما لبث أن أصبحت مع الاستقلال الثوري الذي تأسس سنة 1931 ثنائيا وطنيا،كل منهما يعمل في مجاله،إلى أن تكللت جهودهما باندلا ع ثورة أول نوفمبر 1954.

ملحق 1:

قانون مجلس الشيوخ ل 14حويلية 1865 حول وضعية الأشخاص والتجنيس في الجزائر

مادة 1: إن الأهلي المسلم يعتبر فرنسيا ، إلا أنه يستمر في خضوعه الى الشريعة الإسلاميةويستطيع أن يقبل للعمل في الجيوش البرية والبحرية ويستطيع الارتقاءالى وظائف أو أعمال مدنية في الجزائر.

يستطيع حسب طلبه، أن يقبل بأن يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي في هذه الحال، يكون خاضعا الى القوانين المدنية والسياسية الفرنسية.

مادة 2: إن الأهلي الإسرائيلييعتبرفرنسا إلا انه يستمر في الخضوع الى قانونه الشخصي يمكن أن يقبل للعمل في جيوش البرية والبحرية، ويمكن أن يستدعي إلى الوظائف المدنية في الجزائر، يستطيع أن يطلب أن يقبل بالتمتع بقوانين المواطن الفرنسي وفي هذه الحال، فإنه يخضع للقانون الفرنسي.

مادة3: إن الأجنبي الذي يثبت تواجده في الجزائر لمدة 3 سنوات يمكن أن يقبل بان يتمتع بكل الحقوق لمواطن فرنسي.

مادة 4: إن صفة مواطن فرنسي لا يمكن الحصول عليها، طبقا للمواد 1، 2، 3 للمرسوم الحالي وعندما يكمل 21 سنة يصبح خاضعا بمقتضى مرسوم امبراطوري عائد الى مجلس الدولة.

مادة 5: إن قانون الادارة العامة يحدد:

1. شروط القبول لعمل أو ترقية للأهالي المسلمين والأهالي الاسرائليين فيالجيوش البرية والبحرية.
2. الأعمال و الوظائف المدنية التي يمكن أن توضع فيها الطلبات المذكورة في المواد 1، 2،3 من المرسوم الحالي.[1]

ملحق: رقم3

قانون4 فيفري 1919 حول حصول الأهالي الجزائريين حقوقهم السياسية

لحصول الأهالي الجزائريين على صفة مواطن فرنسي.

مادة 1: يمكن للأهالي الجزائريين أن يحصلوا على صفة المواطن الفرنسي طبقا لاجراءات مرسوم مجلس الشيوخ في 14جويلية1865 والقانون الحالي.

[1] - كمال كاتب: **أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر**، ترجمة: رمضان زيدي، دار المعرفة، الجزائر، ص 468، 469.

مادة2: كل أهلي جزائري يستطيع الحصول بعد تقديم طلبه على صفة مواطن فرنسي، إذا كانت تتوفر الشروط التالية:

-أن يكون عمره 25 سنة.

-أن يكون أحادي الزوج أو أعزب

-أن لا يكون قد حكم عليه بجريمة أو مخالفة تتضمن فقدانه للحقوق السياسية .

مادة 3: إن الاهلي المسلم الجزائري الذي يرغب في الاستفادة من هذا القانون يجب عليه أن يوجه إما الى القاضي ، أو السلطة التي تعوضه: طلب نسختين مصحوبة بالوثائق التالية:

1. شهادة ميلاده أو إذا تعذر عقد الشهرة يوجه شهادة 4 شهود من طرف قاضي المحكمة أو القاضي الشفعي التابع لمقر سكناه.
2. الوثائق التي تثبت بأن الشروط المعلنة في المادة 2 متوفرة.
3. نسخة من شهادة السوابق العدلية.
4. عقود الميلاد لأطفاله القصر، أو عقود الشهرة التي تعوضها.

يسلمه رئيس المحكمة القضائية وصلا لطلبه الذي يبعث نسخة منه في أقرب وقت الى الحاكم العام بالجزائر.

مادة 4: وفي الشهر الذي يلي تسجيل الطلب لدى رئيس ديوان المحكمة، يستدعي القاضي المعني ويحقق إذا كانت تتوفر لديه الشروط الضرورية ويطلع المعني على نتائج هذا البحث إما لرئيس البلدية أو حاكم البلدية لمقر سكناه، أو مقر وكيل الجمهورية أو الحاكم العام الذي في مدة 15 يوما يشعره بالوصول مصحوبا بالملاحظات التي يراها ضرورية.

إن الملف الكامل يسلم فيما بعد وفي أقرب الآجال الى رئيس ديوان المحكمة المدنية لدائرته ويرسل اشعارا الى كل من وكيل الجمهورية والحاكم العام.

مادة 5: إذا كان المعني يسكن في فرنسا، أو في مستعمرة فرنسية أو في بلد تحت الحماية، يوجه طلبه الى القاضي الخاص ببلديته الأصلية أو الى السلطات التي تعوضه ، وهذا الأخير يستطيع أن يتكل لجنة نيابية الى كل قاض، أو الى السلطات الفرنسية التي تعوضه لاتمام اجراءات التحقيق.[1]

مادة 6: إذا كان في أجل شهرين ابتداء من تسجيل الطلب لدى رئيس ديوان المحكمة المدنية لا تقع أية معارضة من طرف الحاكم العام أو وكيل الجمهورية، طبقا إما للمادة 7 أو المادة 8 للقانون الحالي،

[1]- كاتب، المرجع السابق، ص 47وما بعدها.

فإن المحكمة الابتدائية ، في جلستها الابتدائية الأولى تعلن أن المعني قد وفى بكل الشروط المنصوص عليها في القانون وقبل بصفته مواطنا فرنسيا.

ويذكر هذا التصريح في هامش عقد الميلاد وعقد زواج للمعني.

إذا كان المعني غير مسجلا في سجلات عقود الحالة المدنية توضع نفس الملاحظة في عقد الشهرة الموضوع طبقا للمادة 3 إن عقد الشهرة هذا يعوض عقد الميلاد أو الزواج ويوضع عند رئيس ديوان المحكمة الابتدائية و أمانة البلدية.

مادة 7: في حالة الاعتراض إما من طرف الحاكم العام ، أو من طرف وكيل الجمهورية، يكون مسجلا في الآجال المنصوص عليها برسالة عادية الى رئيس ديوان المحكمة، فإن المحكمة تبحث إذا كان الاعتراض مؤسسا، أو بغياب احد الشروط المنصوص عليها في المادة 2 أو وجود حكم لأحد العمال المذكورة في هذه المادة وفي الجلسة العامة، وخلال شهر يتلقى الاعتراض أو يعطي اليد المرفوعة ، وفي هذه الحالة الأخيرة يعلن بأن المعني قد قبل بصفته مواطنا فرنسيا.

مادة 8: في نفس أجل شهرين المحدد في المادة 6 يستطيع الحاكم العام، بقرار مصادق عليه من طرف مجلس الحكومة وموافقة وزير الداخلية ، أن يعترض بسبب عدم الشرف الى تصريح المحكمة، المنصوص عليه في نفس المادة ، فالطلب المرفوض في هذه الشروط لا يمكن تجديده إلا بعد مدة 5 سنوات.

مادة 9: إن إمكانية نقص الحكم يبقى مفتوحا ضد قرار المحكمة الابتدائية إما الة وكيل الجمهورية أو المعني يصبح مؤجلا، هذا الحق في النقض يدخل ويحاكم ضمن القوالب والشروط المنصوص عليها في مرسوم 2 فيفري 1852، وفي قانون 6 فيفري 1914، إن ملاحظات النقد توجه الى وكيل الجمهورية أو من طرفه.

مادة 10: ان العقود القضائية تكون معفاة من الطابع والتسجيل دون مصاريف، أن مستخلصات عقود الحالة المدنية تسلم مجانا في ورقة عادية الى المعنيين والى القاضي، وتحمل هذه الأوراق في أعلى نصوصها إشارة مكان وصولها ولا تستعمل الى أي غرض آخر.

مادة11: إن آثار القرارات المعلنة في التنفيذ للبنود 6 و 7و 9 المذكورة أعلاه هي التي ربطها مجلس الشيوخ 1865 بقبول صفة مواطن فرنسي.[1]

[1]- كاتب، مرجع سابق، ص 473.

ملحق:رقم2

مرسوم 24 أكتوبر 1870:الذي يعلن المواطنين الفرنسيين الإسرائيليين أهالي في الجزائر

إن الإسرائيليينالأهالي لعمالات الجزائر يصبحون مواطنين فرنسيين ، ولهذا فإن قانونهم الحقيقي، وقانونهم الشخصي يكونان ابتداء من صدور المرسوم الحالي قد سووا بالقانون الفرنسي وكل الحقوق

المكتسبة حتى يومنا هذا تبقى دون تغير ، كل وضعية تشريعية كل مرسوم لمجلس الشيوخ مرسوم تنظيم أو أمرية مخالفة تكون ملغاة.

مرسوم7 أكتوبر 1871 المتعلق بالإسرائيليين الأهالي بالجزائر.

مادة 1: مؤقتا وحتى يشرع من طرف الجمعية الوطنية حول الاحتفاظ أو إلغاء مرسوم 24 أكتوبر 1870سيعتبرون كأهالي، وبهذه الوضعية يبقون مسجلين في القوائم الانتخابية إذا كانت تتوفر فيهم الشروط الأخرى للكفاءة المدنية ، فإن الاسرائليين المولودين في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي أو المولودين منذ تلك الفترة من أبوين قاطنين بالجزائر في ذلك الوقت التي حدثت فيه.

مادة2: ولهذا فإن كل إسرائيلي يريد أن يسجل نفسه أو يحافظ على القوائم الانتخابية، يكون خلال العشرين يوما من صدور المرسوم الحالي، مجبرا على إثبات بأنه ضمن أحد هذه الشروط المحددة في المادة 1.

مادة 3: إن هذا الاثبات يقع أمام القاضي لمقر سكن الاسرائليين ويكون إما بتقديم شهادة ميلاد بتصريح مكتوب أو بشهادة شفهية ل 6 أشخاص يسكنون في الجزائر من 10 سنوات على الأقل، أو بأي حجة يراها القاضي مقنعة ، إن قرار القاضي يصبح وثيقة الإسرائيلي، وتسلم له نسخة مباشرة ودون مصاريف و كإجراء مسبق وكشرط لإصدار هذه الوثيقة فإن الاسرائيلي. إذا لم يكن له لقب عائلي قرار يمنح، يوجه في شكل صحيفة السوابق العدلية، كشف يسلم الى البلدية التي يسكنها الأهلي لتكون صالحة إما لقوائم الانتخابية أو للسجل الشهري.

مادة 4: إن الاسرائيلي الذي لا يقبل احتجاجه من طرف القاضي ويستطيع في 3 أيام التي تلي إعلان القرار ، يتوجه بطلب لرئيس المحكمة في دائرته والتي يعلن الرئيس في أسفلها جلسة خلال 3 أيام على الأكثر، إن المحكمة بعد سماعها للاسرائيلي أو المدافع عنه والنيابة العامة، تجتمع في آخر الملف الطعن في الحكم لا يكون مؤجلا.[1]

ملحق (4):

[1]- كاتب ، مرجع نفسه، ص 470.

عريضة من أعضاء مجلس الشيوخ ضد التجنيس

رسالة –لائحة من قسنطينة في1887/7/10 الى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب تم توقيعها من قبل 1700 من الاعيان والمنتخبين المسلمين الذين رفضوا اقتراح ميشلان وغوليي الذين اقترحا إدماج المسلمين بصفة شاملة في الامة الفرنسية بواسطة التجنيس.

هذا الاقتراح لا يليق بنا للاسباب التالية:

وجهة النظر الاولى:

يكون الدخول في الجنسية الفرنسية نتائج بالنسبة لنا وهي الالغاء الكامل لقانونا وشريعتنا سواء في مستوى المسائل المادية (المنقولة والممتلكات) أو في مسألة قانون الاحوال الشخصية والكل يعل عندنا أن الشريعة هي اساس الدين، و أنه لا يسمح لنا بأن نبتعد عن الطريق المستقيم.

" فإذا أخضعتمونا بصفة شاملة وبدون استثناء الى التجنيس الفرنسي، فإنكم بالتالي تحملوننا على التخلي عن عاداتنا وتدخل علينا اضطرابات في سلوكنا لأن القوانين الفرنسية تتضمن ترتيبات يكون تطبيقها متنافيا بصفة مباشرة مع سلوكاتنا وحتى مع كنه معتقدات المسلمين .

وجهة النظر الثانية.

قد تكون الحقوق الممنوحة للمسلمين ذات وجهين مختلفين:

1/ الدخول في الوظائف والمناصب المختلفة.

2/ المساواة المطلقة مع الفرنسيين في مجال الحقوق السياسية و أمام القوانين الانتخابية بيد أنه ولامراء في ذلك ، إذا أراد المسلمون أن يتم تعيينهم في المناصب ، يجب عليهم أن تتوفر فيهم الشروط المطلوبة من كفاءة و أهلية، و ان يتحصلوا قبل كل شيء على المراتب الجامعية الفرنسية و ان يستوعبوا التعليم الكافي والمعارف الضرورية لهذه الوظائف وبالضبط فإن ما يميزهم هو عدم الاستطاعة وغياب الكفاءات الخاصة.

وفيما يخص ممارسة الحقوق الانتخابية بالكيفية الأكثر نظامية والتي لا توفر لهم إلا المزايا ، فلا يمكن أن يتم ذلك دون أن يوجد عتاب إلا عندما يجمعون في انفسهم الشروط التالية: المعرفة والتبصر، الحرية والاستقلال.[1]

[1]- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين 1830-1954، تر محمد المعراجي، (ط، خ) ، منشورات ANEP ،40 وما بعها.

مع الأسف فإن مسلمي الجزائر متخلفون من وجهة نظر الحضارة الفرنسية فالاغلبية منهم، أعني سكان الأرياف أميون يغطون في الجهل المطبق ولا يتحركون إلا بالأرادة المتغيرة لرؤسائهم وقادتهم لأنهم يخشونهم كثيرا بصفة فطرية .

فالسكان المعنيون ليسوا محضرين لمثل هذه الظروف إنهم عاجزون عجزا مطبقا عن استعمال هذه الحقوق الانتخابية وباعتبار هذه الحالة المنحطة فإنهم لن يستطيعوا قطف المزايا والاستفادة من منافع التجنيس، وبالتالي فإن الهدف المقترح لن يتم بلوغه.

والشيء الذي نريده:

فاعتبارا لكل الملاحظات وتفاديا لأي التباس في أذهان سيادتكم ، فإننا بادرنا بعرض في هذا الكتاب ، هذه الحجج وان نصرح نحن المسلمين الأهالي من الجزائر أن شيئا واحدا يليق بنا: المحافظة على حالتنا الاجتماعية وعلى شريعتنا (المدنية والدينية) وعلى سلوكاتنا، وكل هذه الاشياء لم تتوقف الحكومة الفرنسية عن حمايتها منذ أكثر من خمسين عاما، وهب تفعل هذا بروح عالية من العناية السياسية ولتنفيذ بنود معاهدة استسلام مدينة الجزائر في 1830، وهي الفترة التي مرت فيها بلادنا تحت الهيمنة الفرنسية.

ونحن متيقنون ان الحكومة الفرنسية باعتبارها روح العدالة المبينة على مبادئ الحرية لن ترفض على رعاياها إجراء خطيرا مثل هذا دون أن يسبقه طلب معبر عنه من طرف السكان خاصة و أن الباب مازالت مفتوحة حسب القوانين المعمول بها لمن يريد الاستفادة من التجنيس وذلك بناء على إرادته الحرة.[1]

[1]-قداش، المرجع نفسه، ص 241، 242.

قائمة المصادر:

القرآن الكريم:آل عمران،الآية 103،غار حراء.

1. بن حبيلس الشريف:الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي،ترجمة عبد الله حمادي،دار المسك،الجزائر ،د ط.
2. الحاج ميصالي:مذكرات ميصالي الحاج 1898-1938،ترجمة محمد المعراجي،وحدة الرغاية،الجزائر،2007.
3. حربي محمد:الثورة التحريرية سنوات المخاض،ترجمة:نجيب عباد،موفم للنشر،الجزائر،1994.
4. عباس فرحات:تشريح حرب،ترجمة ،دار المسك،الجزائر،2010.
5. عباس فرحات:ليل الإستعمار،ترجمة أبوبكر رحال،المؤسسة الوطنية للإتصال،الجزائر ،2010.
6. قنانش محمد:ذكرياتي مع مشاهير الكفاح،دار القصبة ،الجزائر،2005.
7. لمدني توفيق:حياة كفاح،ج2،طبعة خاصة،عالم المعرفة،الجزائر،2010.
8. المدني أحمد توفيق:هذه هي الجزائر،ج1،دار المعرفة،الجزائر،2010.

قائمة المراجع:

-سماتي محفوظ:الشبان الجزائريين،الجزائر الفتاة مراسلات وتقارير1837-1918،ترجمة محمد معراجي ،وزارة المجاهدين،الجزائر2013.

2-مورو علي:الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم المختار الإسلامي،دار الكتاب،القاهرة،1998.

3-ثينو سيلفي:تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر،حلب،الجزائر،2013.

4-بوحوش عمار:تاريخ الجزائر السياسي منذ البداية ولغاية 1992،ط1،دار الغرب الإسلامي،1997.

5-حسنين محمد:الإستعمار الفرنسي،ط4،م.و.ك،الجزائر،1985.

6-طاس ابراهيم:السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة،1956-1958،دار الهدى ،الجزائر،2013.

7-تركي رابح:التعليم القومي والشخصية الوطنية،1931-1956،جمعية المنصورة،ش.و.ن.ت،الجزائر،1975.

8-بلاسي نبيل أحمد:الإتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر،الإسكندرية،1990.

9-أجرون شارل روبير:تاريخ الجزائر المعاصرةمن انتفاضة 1871الى إندلاع حرب التحرير1945،تر:محمد حمداوي وآخرون،دار الأمة،الجزائر،2013.

10-الخطيب أحمد:جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر،م.و.ك،الجزائر،1985.

11-علمي السعيد:الإستيطان والعمران،السياسة الإستعمارية والإستيطان في الجزائر،ج2،تر:نسرين لولي،دار الخطاب ،الجزائر،2013.

12-بوخاوش سعيد:الإستعمار الفرنسي والسياسة التعليمية في الجزائر،دار تفتيت،الجزائر،2013.

13-قنان جمال:نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر ،1830-2007،1919.

14-بن العقون عبد الرحمان بن ابراهيم :الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصرة،1920-1930، ج1،الجزائر،1934.

15-جوليان شارل أندري:تاريخ الجزائر المعاصرة،1827-1871،تر:جمال الفاطمي ،دار الأمة ،الجزائر.

16-الزبيري محمد العربي"تاريخ الجزائر المعاصر،ج1،اتحاد الكتاب العرب،1999.

17-العمري الطاهر:النخبة الجزائرية وقضايا عصرها من بداية القرن العشرين إلى مابين الحربين العالميتين،الدار الوطنية للكتاب،الجزائر،2009..

18-بوعزيز يحي:السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري،1830-1954،الجزائر،1925.

19-حلوش عبد القادر:سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر،دار الأمة،2013.

20-قداش محفوظ:جزائر الجزائريين1830-1954،تر:محمالعربي،الرويبة،الجزائر،2008.

21-خياطي مصطفى:حقوق الإنسان في الجزائر خلال الإحتلال الفرنسي،م.و.إ،الرويبة،الجزائر،2013.

22-سعد الله أبو القاسم:الحركة الوطنية الجزائرية،1900-1930،ج2،ط4،دار الغرب الإسلامي،لبنان،1992.

23-مريوش أحمد:محاضرات في تاريخ الجزائر1900-1954،ج2،ط1،دار نور الحكمة.

24-بلاح بشير:تاريخ الجزائر المعاصرة1930-1989،ج1،دار المعرفة،الجزائر.

25-جويبة عبد الكامل:الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة،دار الواحة للكتاب،الجزائر.

26-حاميد حسينة:المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية1954-1962،ط1،منشورات الحبر ،الجزائر.

27-سعد الله أبو القاسم:تاريخ الجزائر الثقافي،ج7،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1992.

28-قرين مولود:عمر بن قدور الجزائري ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية،ج1،دار الثقافة،الجزائر،2013.

29-بوطيبي محمد:دور المثقفين الجزائريين في الحركة التونسية1900-1930،دار الهدى ،الجزائر،2013.

30-سعد الله أبو القاسم:تاريخ الجزائر الثقافي،مج4، ج8،ط1،دار الغرب الإسلامي،بيروت

31-ناصر محمد:الصحف العربية الجزائرية1847-1939،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر،1980.

32-سعد الله أبوالقاسم :تاريخ الجزائر الثقافي، ج5،ط1،د. غ.إ،2005.

33-حميطوش يوسف:المنابع الثقافية والسياسية والخطاب الوطني عند كل من ميصالي الحاج وفرحات عباس،دار الأمة،الجزائر،2013.

34-تقية محمد:الثورة الجزائرية،تر:عبد السلام عزيزي،دار القصبة ،الجزائر،2010.

35-عمامرة رابح تركي:التعريف بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين،بونة،الجزائر،2004.

36-نايت قاسم مولود قاسم:ردود الفعل الأولى داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر،دار الأمة ،الجزائر،2007.

37-قداش محفوظ:نجم شمال افريقيا1926-1930،تر:أوذاتية،د.م.ج،الجزائر،2013.

38-أجرون شارل روبير:افريقيا الشمالية تسير،الدار التونسية للنشر،تونس،الجزائر،1970.

40-الميلي محمد:المؤتمر الإسلامي الجزائري،دار هومة،الجزائر.

41-مناصرية يوسف:الاتجاه الثوريفي الحركة الوطنية الجزائرية،

42-مهساس أحمد:الحركة الوطنية في الجزائر،تر:الحاج مسعود،دار القصبة،الجزائر،2013.

43-صاري الجيلالي:بروز النخبة المثقفة الجزائرية1850-1950،ط.خ،منشورات anep،2007.

44-خيثر عبدالنور:منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية1830-1954،بئر مراد رايس،الجزائر،2007.

45-صاري الجيلالي:المقاومة السياسية ،المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر.

46-بوعزيز يحي:الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه1912-1948،دار المعرفة،الجزائر،2009.

47-أجرون شارل روبير:الجزائريون المسلمون وفرنسا،ج2،تر:الحاج مسعود،الجزائر،2007.

48-عدة بن داهة:الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962،الجزائر،2008.

49-محرز عفرون:مذكرات ما وراء القبور،ج1،تر:حاج مسعود،دار هومة،الجزائر،2008،.

50-قداش محفوظ:الأمير خالدوشهاداتلدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،د.م.ج،المؤسسة الجزائرية للطباعة.

51-العلوي محمد الطيب:مظاهر المقاومة الجزائرية1830-1954،الرويبة،الجزائر،1994

52-سعد الله أبو القاسم:تاريخ الجزائر الثقافي،ج7،د. غ.إ،بيروت،1998.

53-بن محمد عبد الرحمان:تاريخ الجزائر العام،ج5،دار الأمة،الجزائر،2014.

54-علي مراد:الحركة

55-يحياوي مرابط مسعودة:المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في الجزائر فترة العشرينات،دار هومة الجزائر ،2010.

56-الورثلاني الفضيل:الجزائر الثائرة،دار الهدى،الجزائر،2007.

57-كاتب كمال:الأوروبيون ،أهالي ويهود بالجزائر،تر:رمضان زيدي،دار المعرفة،الجزائر.

58-عباد صالح:المعمرون والسياسة الفرنسيةفي الجزائر

قائمة المقالات:

1-قدادرة الشايب:قضية التجنيس في التشريعات الإسلامية،دراسة حالة المتجنسين الجزائريين،قسم التاريخ،جامعة منتوري،قسنطينة.

2-بن حسين كريمة:المتجنسون ومواقفهم،أفكارهم وطموحاتهم،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد90،ديسمبر2008.

3-بورغدة رمضان:قضية تجنيس الأهالي المسلمين في الجزائر المستعمرة1830-1962،الأبعاد والتداعيات،جامعة سكيكدة.

4-عليوان السعيد:الحساسيات السياسية بين باديس ودعاة الإدماج،22نوفمبر2014،

WWW.BINBADIS.NET

5-عبيد مصطفى:قانون الأحوال الشخصية والتجنس الصادر عن مجلس الشيوخ الفرنسي 14جويلية1865،

http://INDEPENDENT ACADEMY DU MOSTAPHA .ABID

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

1- ZENATI ;LA VOIX DES HUMBLES 14 RUE SAINTE FAMILLE DES MINIMES FAIBOURG CONSTANTI NE .DECEMBRE 1947

2- J.E.SARTOR DE LA NATURALIZATION EN ALGERIE ,SENATUSE CONSULTE,DU JUILLET 1865,MUSULMANS,ISRAELITES,EUROPEEN,PARIS,R .UE DES GRèS13,1865

3- TOOD SHEPARD,THE INVENTION OF DECOLONIZATION,THE ALGERIAN WAR AND THE REMARKING OF France,CORNELL- .UNIVERSITYPRESS,ITHACA,AND LONDON,2006

الرسائل الجامعية:

1-أوفة سليم:الحراك الصهيوني في مدينة الجزائر مطلع القرن العشرين1900-1914،مذكرة ماجستير،مرقونة،إشراف الدكتور سعيدي مزيان،المدرسة العليا للأساتذة،بوزريعة،الجزائر،

2-حباطي عايدة:التجنس ومواقف الجزائريين منه1919-1939،رسالة ماجستير،كليةالآداب والعلوم الأنسانية،جامعة الأُمير عبد القادر،قسنطينة،2004.

3-العمري طاهر:النخبة الوطنية الجزائرية ومشروع المجتمع1900-1940،رسالة دكتوراه،جامعة الأمير عبد القادر،2014.

4-فشار عطاءالله:النخبة الجزائرية،رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر،بن يوسف بن خدة،2009.

5-بكاكرية جودي:المثقفون وإشكالية التاريخ في الحقل الثقافي الجزائري،دراسة مقارنة بين أحمد توفيق المدني ومصطفى الأشرف،مذكرة ماجستير،مرقونة،2008.

6-بوالصفصاف عبد الكريم:جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالجزائرية الأخرى1931-1945،رسالة ماجستير،معهد العلوم الإجتماعية،دائرة الذراسات التاريخية.

المجلات:

1-عطاطبة جيلالي:"المبرز"،العدد7،المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية7 جانفي-جوان-1996.

2-هشماوي مصطفى:جذور نوفمبر54 في الجزائر.الكفاح السياسي،مجلة أول نوفمبر، العدد146،المنظمة الوطنية للمجاهدين،الجزائر.

المعاجم والقواميس:

1-نويهض عادل:معجم أعلام الجزائرمن صدر الإسلام حتى العصر الحاضر،ط2،بيروت.

2-الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن العقون:القاموس المحيط،ج2،دار المعرفة،بيروت.

3-عصام نور الدين:معجم نور الدين الوسيط،ط1،منشورات محمد علي بيضون،دار الكتاب العلمية،لبنان،2005.

4-البستاني كرم:المنجد في اللغة والأعلام ،دار المشرق،بيروت.

5-الضاهر تركي:القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر،ط2،دار الحرام،بيروت،1992.

6-جيرون مسعود:الرائد،ط1،دار العلم للملايين،لبنان،1981.

الفهرس:

المحتوى	الصفحة
شكر	
إهداء	
مقدمة.....	1
1-المبحث التمهيدي :سياسة الإدماج والتجنيس	7
أ-تعريف الإدماج	8
ب- تعريف التجنيس	15-12
II-المبحث الأول:مشاريع التجنيس الفرنسي في الجزائر1865-1947	17
1-مشروع السيناتوس كونسيلت	28-17
2-اصلاحات 4 فيفري 1919	40-28
3- مشروع القانون الخاص دستور الجزائر(1947)	44-40
خلاصة المبحث الأول	49
III-موقف اتجاهات الحركة الوطنية من التجنيس	51
1- موقف النخبة الإندماجية	59-51
2- موقف الأمير خالد	62-59
3- موقف الحركة الإصلاحية في القرن العشرين	66-62
4- موقف فيدرالية المنتخبين	70-66
5- موقف الأحزاب السياسية	79-71
خلاصة المبحث الثاني	80
خاتمة	82
قائمة الملاحق	91-84
- قائمة المصادر والمراجع	93